



جمهورية العراق وزارة التخطيط

التقرير الطوعي الوطني الثالث للمتحقق من أهداف التنمية المستدامة

الإستثمار المسؤول ... إعمار وعدالة



العراق التقرير الطوعي 2025
(الإستثمار المسؤول إعمار وعدالة)

فريق كتابة التقرير الطوعي

الدكتور ماهر حماد جوهان/ وكيل الوزارة للشؤون الفنية/ رئيسا

الدكتور حسن لطيف كاظم / رئيس جامعة الفرات التقنية /خبير وطني/ عضوا

الدكتورة وفاء جعفر المهداوي /خبير وطني/ عضوا

الدكتور عدنان ياسين مصطفى /أستاذ متمرّس في جامعة بغداد / كلية التربية للبنات /خبير وطني/ عضوا

الفريق الفني

أ.م.د هناء إسماعيل إبراهيم الاسدي/ وكيل الوزارة للشؤون الادارية / عضوا

د.ضياء عواد كاظم / رئيس هيئة الإحصاء ونظم المعلومات الجغرافية /عضوا

د. حسين علي داود / مدير عام مركز التطوير الاداري وتقنية المعلومات / عضوا

السيد قصي عبد الفتاح رؤوف / مدير عام دائرة الشؤون الفنية / هيئة الاحصاء ونظم المعلومات الجغرافية/عضوا

د.محمد محسن السيد / مدير عام دائرة التنمية الاقليمية والمحلية / عضوا

ا.م.د مها عبد الكريم حمود / مدير عام دائرة التنمية البشرية /عضوا

د.صباح جندي منصور / مدير عام دائرة السياسات الاقتصادية والمالية /عضوا

السيد مؤيد اسماعيل حسن / مكلف بتسيير اعمال دائرة الادارة التنفيذية لاستراتيجية التخفيف من الفقر /عضوا

د.عامرة محمد حسن / رئيسة مؤسسة ام اليتيم / رئيسة الفريق الساند / عضوا

د.احمد محمد حسن / خبير في مكتب الوكيل الفني /عضوا

السيد عبد الزهرة محمد وحيد / مدير قسم الاعلام والاتصال الحكومي في مكتب الوزير /عضوا

الانسة اسيل عادل فتاح / مدير قسم التنمية المستدامة/ مكتب الوكيل الفني / عضوا

السيدة زينب علي حسين/ مدير قسم احصاءات التنمية البشرية / هيئة الاحصاء ونظم المعلومات الجغرافية /عضوا

الفريق الساند

السيدة بان علي عبود/ خبير / دائرة التنمية الإقليمية والمحلية /عضوا

السيد زهير عباس رشيد / رئيس مهندسين اقدم / قسم التنمية المستدامة/عضوا

السيدة ازهار كريم محمد / رئيس كيمياويين / قسم التنمية المستدامة /عضوا

السيدة شيماء محمد حميد / معاون مدير / قسم التنمية المستدامة /عضوا

السيد مجاهد محي الدين / رئيس ابحاث / قسم التنمية المستدامة/ عضوا

د.امجد حامد جلوب / رئيس ابحاث / مكتب الوكيل الفني /عضوا

السيدة نور سعد صالح /ملاحظ / قسم التنمية المستدامة /عضوا

السيد عدنان محمود إبراهيم/ مدير اقدم/ دائرة الإدارة التنفيذية لاستراتيجية التخفيف من الفقر /عضوا

السيدة تمارا عبد الله مجيد / رئيس مبرمجين اقدم اول/ دائرة الإدارة التنفيذية لاستراتيجية التخفيف من الفقر/عضوا

السيد حيدر رياض عبد الأمير / مديرمديرية المطبعة/ هيئة الإحصاء ونظم المعلومات الجغرافية

السيد عثمان عبد الكريم حسين / مديرية المطبعة / هيئة الإحصاء ونظم المعلومات الجغرافية

السيدة شهد احمد عبد اللطيف/ مديرية المطبعة / هيئة الإحصاء ونظم المعلومات الجغرافية

السيد علي سعد فيصل / مديرية المطبعة / هيئة الإحصاء ونظم المعلومات الجغرافية

السيد علاء هاشم محمود/ قسم الاعلام والاتصال الحكومي

السيد احمد منذر جاسم / قسم الاعلام والاتصال الحكومي

السيدة هديل كرم داوود / قسم الاعلام والاتصال الحكومي

السيدة هبة عماد كاظم / قسم الاعلام والاتصال الحكومي

الانسة عبير واثق نجم / قسم الاعلام والاتصال الحكومي

الانسة سهير عويد حمودي / قسم الاعلام والاتصال الحكومي

السيد محمد صلاح حسون / قسم الاعلام والاتصال الحكومي

السيد علي كاظم تكليف / قسم الاعلام والاتصال الحكومي

السيدة شيماء رفعت خضر / قسم الاعلام والاتصال الحكومي

الانسة ايمان جاسب كريم / قسم الاعلام والاتصال الحكومي

السيد انس كريم قاسم / قسم الاعلام والاتصال الحكومي

السيد وليد حسين محمد / قسم الاعلام والاتصال الحكومي

السيد ايلاف نايف عبد / قسم الاعلام والاتصال الحكومي

الانسة فاطمة غانم جواد / قسم الاعلام والاتصال الحكومي

زهراء صباح نوري / قسم الاعلام والاتصال الحكومي

السيدة حنان ضياء علي / قسم الاعلام والاتصال الحكومي

المحتويات

.....	قائمة الاشكال
.....	قائمة الجداول
.....	قائمة الخرائط
.....	كلمة دولة رئيس الوزراء العراقي
.....	كلمة معالي نائب رئيس مجلس الوزراء وزير التخطيط
1.....	1: المقدمة
3.....	1-1: رسائل التقرير: لماذا التقرير الطوعي الثالث 2025؟
7.....	2-1: منهجية التقرير ومصادر البيانات
8.....	3-1: أهداف التقرير
11.....	4-1: الشراكة في اعداد التقرير
12.....	5-1: الدروس المستفادة
14.....	6-1: الإطار العام للتقرير
21.....	2: السياق الوطني والمحلي
24.....	1-2: حصيلة الإنجاز التنموي منذ عام 2021 (البعد الدولي)
26.....	2-2: التقدم على المستوى المحلي
30.....	2-2-2: مؤشرات دليل الماثبارة التنموية المقارن المحلي
37.....	3: التقدم على مستوى الأهداف والالتزام الحكومي والمجتمعي
38.....	1-3: الهدف 1: القضاء على الفقر
41.....	2-3: الهدف 3: الصحة الجيدة
45.....	3-3: الهدف 4: التعليم الجيد
51.....	4-3: الهدف 5: المساواة بين الجنسين
55.....	5-3: الهدف 8: العمل اللائق
58.....	6-3: الهدف 11: مدن ومجتمعات مستدامة
63.....	7-3: الهدف 16: السلام والعدل والمؤسسات القوية
70.....	8-3: التبصر في التقدم المنجز في العراق
77.....	4: الاستثمار المسؤول: فرص التغيير
78.....	1-4: لماذا الاستثمار المسؤول؟
83.....	2-4: الاستثمار في رأس المال البشري
87.....	3-4: الاستثمار المستدام في الاقتصاد الأخضر
92.....	4-4: التنوع الاقتصادي
93.....	5-4: الاستثمار في البنى التحتية المستدامة والمشروعات الاستراتيجية
93.....	1-5-4: المدن الجديدة المستدامة
96.....	2-5-4: ميناء الفاو الكبير
97.....	3-5-4: طريق التنمية
98.....	6-4: الاستثمار في التحول الرقمي

101	7-4: الاستدامة المسؤولة: السياسات الحكومية
101	1-7-4: التخطيط الاقتصادي
103	2-7-4: الاستراتيجيات والسياسات الوطنية
104	3-7-4: اصلاح التشريعات القانونية
104	4-7-4: تعزيز العدالة الاجتماعية
105	5-7-4: الحوكمة العادلة
111	5: آفاق المستقبل
116	1-5: ركائز التنمية المستدامة المعززة للاستثمار المسؤول
117	1-1-5: الاستثمار في مستقبل الاجيال
119	2-1-5: السلام ... الاستقرار السياسي والامني
120	3-1-5: تعزيز اللامركزية
121	4-1-5: العدالة الاجتماعية
122	5-1-5: الشراكات... مع القطاع الخاص والاتفاقيات والتعاون الاقليمي والدولي
123	6-1-5: الحوكمة وأداء المؤسسات
124	7-1-5: حشد أعلى للبيانات وحفز المزيد من البحث العلمي
124	8-1-5: الاستثمار الاخلاقي والعمل التطوعي
124	9-1-5: الاستثمار المحفز للتحويل الرقمي
126	2-5: المضي قدماً: رسم مسارات التحويل لتحقيق التنمية المستدامة

قائمة الأشكال

الصفحة	الشكل
2	(1): آفاق الاستثمار المسؤول في السياسات والخطط والمشاريع
10	(2): مسارات اعداد التقرير الطوعي الثالث
11	(3): تكييف الاولويات الوطنية في رؤية العراق 2030 بحسب ركائز واجندة التنمية المستدامة الدولية 2030
22	(4): الإنجاز في البرنامج الحكومي 2024 وعلاقته بأهداف التنمية المستدامة
25	(5): التقدم المحرز في دليل التنمية المستدامة العالمي 2024-2017
39	(6): نسب الفقر على مستوى المحافظة والبيئة 2023
41	(7): إنجازات استراتيجيتي التخفيف من الفقر الأولى والثانية
43	(8): نسبة الانفاق على الصحة من الانفاق الحكومي والنتائج المحلي الإجمالي 2023-2021
46	(9): نسبة الانفاق على التربية من الانفاق الحكومي والنتائج المحلي الإجمالي 2023-2021
46	(10): نسبة الانفاق على التعليم العالي من الانفاق الحكومي والنتائج المحلي الإجمالي 2021-2023
56	(11): معدلات البطالة بحسب المحافظات لعامي 2021 و2024
59	(12): نتائج التعداد العام للسكان 2024
62	(13): المدن الجديدة في العراق وقروض الإسكان
63	(14): التقدم في مؤشر مدركات الفساد 2024-2005
66	(15): المشاركة وبناء السلام في العراق
80	(16): عناصر الاستثمار المسؤول
81	(17): تصنيف فرص الاستثمار IOAS وتأثيرها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة
89	(18): استراتيجية وزارة الزراعة في مواجهة التغير المناخي والتنمية الزراعية
92	(19): استراتيجية وزارتي النفط والكهرباء في التحول بالطاقة خفض الانبعاثات
102	(20): تحليل RIA لخطة التنمية الوطنية
112	(21): تطور درجات أداء العراق في مؤشرات أهداف التنمية المستدامة منذ عام 2000

قائمة الجداول

الجدول	الصفحة
(1): مؤشرات دليل الانجاز التنموي والترتيب المقارن للمحافظات ومتوسط قيمة كل منهما 2021 و 2025	27
(2): نتائج دليل الانجاز التنموي للمحافظات 2021 و 2025	29
(3): ترتيب المحافظات بحسب قيمة دليل الإنجاز بين عامي 2021 و 2025	30
(4): نتائج دليل المثابرة العام للمحافظات 2021 و 2025	31
(5): أهم المؤشرات الصحية في العراق للمدة بين (2019-2023).	42
(6): مراكز محو الامية وتعليم الكبار بحسب المحافظة والجنس والبيئة للعام الدراسي 2023/2024 (الدفعة ...الثانية عشر)	48
(7): جرائم الاختطاف التي ارتكبتها التنظيمات الإرهابية في دوري التحقيق والمحاكمة للسنوات 2020-2024	67
(8): أنواع العنف تجاه النساء والفتيات في العراق للأعوام 2019-2024	68
(9): اتجاهات الاستثمار الحكومي في المشاريع الاتحادية بحسب أهداف التنمية المستدامة (2023)	77
(10): التوزيع المكاني للاستثمارات المحلية بحسب مجالات التركيز في اهداف التنمية المستدامة	78
(11): الفرص المتاحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة موزعة على وفق القطاعات الفرعية، إستناداً إلى أولويات خطة التنمية الوطنية (2024 - 2028)	82
(12): استراتيجية وزارة النفط لخفض الكربون الناتجة عن مشاريع تجميع غاز المشاعل	91
(13): المدن الجديدة المصادق عليها في العراق	95
(14): تحليل مؤشرات أهداف التنمية المستدامة للعراق وإمكانية تحقيقها حتى 2030	113
(15): مقارنة بين السيناريوهات الثلاثة	115
(16): نسب تحقق أهداف التنمية المستدامة بحسب السيناريوهات الثلاثة	116

قائمة الخرائط

الخريطة	الصفحة
(1): التوزيع المكاني للمحميات الطبيعية المقررة من قبل وزارة البيئة	88
(2): موقع ميناء الفاو الكبير	96
(3): طريق التنمية الإستراتيجي في العراق	98
(4): محطات الطاقة المتجددة وفق قرار مجلس الوزراء المؤقر 233 لسنة 2025	103

كلمة دولة رئيس الوزراء العراقي



لقد خطى العراق خلال السنوات الماضية خطوات مهمة في مسار تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وكان من أبرز تلك الخطوات ما أُنجز في مجال الاستثمار، حيث نجحت الحكومة في تهيئة الظروف الملائمة لتحفيز النشاط الاستثماري داخل البلاد، ما أسهم في تحقيق العديد من قصص النجاح التي تستحق التوثيق والإشادة.

ويُعد التقرير الطوعي الثالث محطةً بالغة الأهمية، كونه يُسلط الضوء على المشهد الاستثماري، ويُبرز ما تحقّق من إنجازات في هذا الإطار، ليكون بذلك مرجعاً موثوقاً لصانعي القرار وشركاء التنمية على الصعيدين الوطني والدولي.

وفي هذا السياق، تواصل الحكومة العراقية جهودها الحثيثة لتعزيز مسارات الإصلاح الاقتصادي، وتحسين أوضاع الفئات الأكثر هشاشة في المجتمع، انطلاقاً من التزامها بتوفير فرص العمل وتحقيق العدالة الاجتماعية، باعتبارها من الركائز الأساسية لتحقيق التنمية المستدامة.

كما يحرص العراق على تنفيذ مشاريع استراتيجية كبرى في مجالات الطاقة المتجددة، والتعليم، والرعاية الصحية، وتطوير البنية التحتية، مع التزامه التام بالاتفاقيات الدولية المتعلقة بالتغير المناخي، بما في ذلك تقليل الانبعاثات الكربونية وتحسين إدارة الموارد الطبيعية. وهذه المسارات تتطلب بطبيعة الحال تعزيز أطر التعاون الإقليمي والدولي، لأن التحديات التي تواجه العالم اليوم لا يمكن التصدي لها إلا من خلال جهود جماعية وتضامن دولي رفيع المستوى.

المهندس محمد شياع السوداني
رئيس مجلس الوزراء العراقي

كلمة معالي نائب رئيس مجلس الوزراء وزير التخطيط



يُقدم العراق خلال هذا العام 2025 تقريره الطوعي الوطني الثالث حول أهداف التنمية المستدامة، إلى المنتدى السياسي رفيع المستوى للأمم المتحدة، وذلك بعد التقريرين السابقين لعامي 2019 و2021.

وإن حصول العراق على فرصة تقديم تقريره الطوعي للمرة الثالثة، ليعدّ بحد ذاته تطوراً مهماً، يعكس المكانة المحورية التي يتمتع بها العراق في الساحة الدولية، وما يشهده من حراك تنموي فعال ومتسارع.

يُمثل هذا التقرير محطة وطنية مهمة في مسيرة التنمية، إذ يوثق ما تحقّق من إنجازات، ويسلط الضوء بشكل خاص على الاستثمار بوصفه مرتكزاً أساسياً لتحقيق الإعمار، ودعم العدالة الاجتماعية، إلى جانب استعراض التحديات القائمة، ورسم ملامح المستقبل نحو تحقيق أجندة التنمية المستدامة 2030.

وبرغم التحديات التي واجهها العراق في السنوات الماضية، سواء أكانت اقتصادية أو صحية أو بيئية، فإننا مؤمنون بأن التنمية المستدامة تمثل المسار الصحيح نحو مستقبل أكثر عدالة وازدهاراً. وقد عملت الحكومة العراقية، عبر برنامجها الطموح، وخططها التنموية من خلال الابتكار وبرمجة الفعل التنموي، على تعزيز الإصلاحات الاقتصادية، وتنمية رأس المال البشري، وتحسين جودة الخدمات، وتوسيع شبكات الحماية الاجتماعية، لا سيما للفئات الأكثر هشاشة، إلى جانب إطلاق مشاريع استراتيجية في مجالات التعليم، والصحة، والطاقة

إن ما تضمنه التقرير من اضاءة على المشهد التنموي، وتوثيق قصص نجاح ومبادرات تنموية نوعية، وما سلط عليه الضوء من فرص وتحديات، يُعدّ دعوة مفتوحة إلى جميع شركائنا، محليين ودوليين، لمواصلة العمل المشترك، وتعزيز الشراكات، وتسريع وتيرة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، بما يخدم تطلعاتنا نحو مستقبل مزدهر وشامل.

أ.د. محمد علي تميم
نائب رئيس مجلس الوزراء
وزير التخطيط



كلمة وكيل وزارة التخطيط للشؤون الفنية

منذ انخراطه مع المجتمع الدولي، يواصل العراق جهوده الحثيثة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030، من خلال إبراز دور مؤسساته الوطنية في تنفيذ هذه الأهداف، وقياس التقدم المحرز في كل منها.

ويعد التقرير الطوعي الوطني أحد المسارات الرئيسية لإبراز هذا التقدم، وإطلاع المجتمع الدولي، عبر منظمة الأمم المتحدة، على ما تحقق من إنجازات، وتحديد التحديات التي تعيق أو تؤخر بلوغ الغايات المنشودة.

وقد نجح العراق في تقديم تقريرين طوعيين في عامي 2019 و2021، وها هو اليوم، في عام 2025، يقدم تقريره الطوعي الثالث، بعد أن شهد مراحل مهمة من التقدم التنموي، خاصة في مجالات الاستثمار المسؤول، والإعمار، والعدالة.

جاء هذا التقرير ثمرة لجهد وطني تشاركي واسع، ساهمت فيه مختلف مؤسسات الدولة، إلى جانب الخبرات الأكاديمية، وبدعم فني من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، مما يجعل منه نموذجاً للتكامل في العمل التنموي، وتجسيداً عملياً لمبدأ "عدم ترك أحد خلف الركب".

وإذ ننمّن عالياً الجهود الكبيرة التي بُذلت على مدى أشهر من قبل فريق إعداد التقرير وجميع الشركاء، فإننا نأمل أن يسهم هذا التقرير في تسليط الضوء على التقدم المحرز في العراق، وأن يدعم مسيرتنا نحو تنمية مستدامة شاملة.

ختاماً، نتوجّه بالشكر والتقدير إلى فريق إعداد التقرير الطوعي الثالث لعام 2025، من ملاكات وزارة التخطيط والخبراء الوطنيين وجميع الجهات الشريكة، لما بذلوه من جهد متميز في إنجاز هذا العمل الوطني المهم، سائلين الله أن يُحقق تطلعاتنا في مستقبل أفضل لجميع أبناء شعبنا

د. ماهر حماد جوهان
وكيل وزارة التخطيط للشؤون الفنية

1

المقدمة





العراق التقرير الطوعي 2025 (الاستثمار المسؤول.... اعمار وعدالة)

1: المقدمة

في الوقت الذي كانت فيه الأمم المتحدة ترسم اجندة التنمية المستدامة 2030 واهدافها السبعة عشر والتي نالت اجماعاً اممياً في أيلول (سبتمبر) 2015 كان العراق منشغلاً بالأزمة المركبة المتمثلة بالحرب ضد التنظيمات الارهابية وتداعيات انخفاض اسعار النفط الخام في الاسواق العالمية. مع ذلك فان قوة وآثار تلك الازمة لم تمنع العراق، حكومة وشعباً، من الاستمرار في التطلع إلى المستقبل الأفضل، والتواصل مع المسار التنموي المستدام، إذ تمسك العراقيون بـ"تفاؤل عنيد" وحشد أعلى لكل الجهود الوطنية ذات النهج التشاركي من أجل الاستمرار في متابعة جدول اعمال التنمية المستدامة، وضبط مسارات خارطة الطريق نحو تحقيق أهدافها.

لذلك حمل التقرير الطوعي الاول للعراق (2019) والذي جاء بعنوان (انتصار ارادة وطن) بمثابة الاعلان عن استمرار المحاولة لعودة العراق إلى الساحة الدولية، قوياً ومعافى ينعم بالأمن والسلام، ويتطلع نحو تحقيق التنمية التي تتوزع ثمارها على نحو عادل بين الفئات والمناطق من دون تهميش أو اقضاء. فحقق الغاية في المسار التنموي لأمة قوية أبت إلا ان تختار الحياة، وتراهن على الانسان، وتظهر العزم والطموح في المضي قدماً في طريق التنمية المستدامة، وبذل جهود استثنائية في تكريس الحق في التنمية للجميع، في حاضرهم ومستقبل اجيالهم مؤكدين الالتزام "بعدم ترك احداً يتخلف عن الركب".

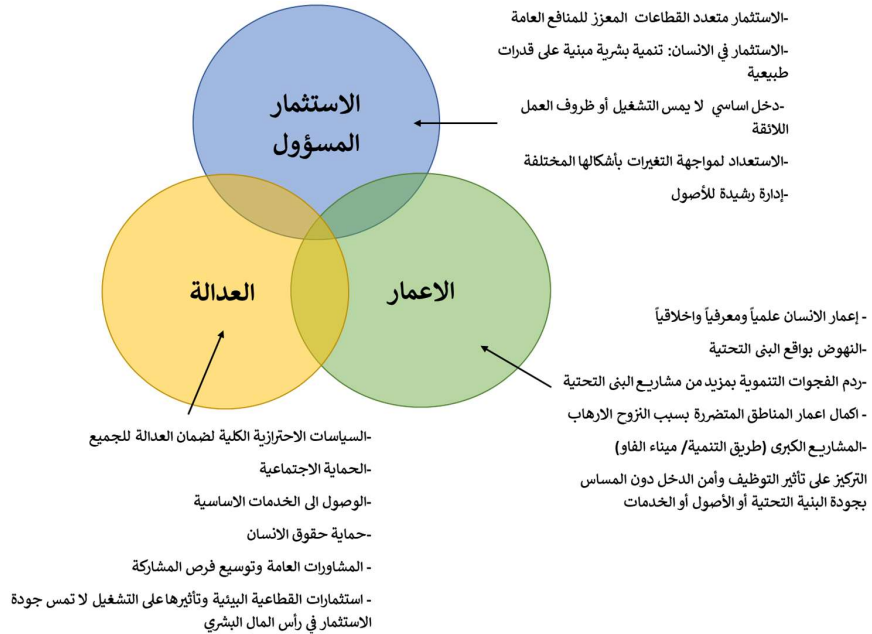
لقد عاد العراق في عام 2020 ليقف من جديد على مفترق طرق ولكن هذه المرة ليس بسبب ظروفه الداخلية فحسب بل بسبب تطورات جائحة كوفيد 19 (كورونا)، التي طالت العالم اجمع، استهدفت حياة البشر، وفرضت اوضاعاً استثنائية هددت احوال الناس المعيشية والصحية والاجتماعية والتعليمية، فهزت المنعة البشرية، وقوضت أركان العملية التنموية.

ان جسامه الاحداث التي رافقت انتشار الجائحة تطلبت من جديد اجراء تقويم لمسارات التنمية المستدامة، ومراجعة المتحقق من مؤشراتنا؛ بهدف الابقاء على مسارات التعاون عند قطب البوصلة الوطنية للتنمية المستدامة، فجاء التقرير الطوعي الثاني للعراق عام 2021 مستجيباً لضرورات العودة إلى المسار التنموي والذي حمل رسائل ودروس غنية بإنجازات العراق، من خلال العمل بطرق واعية بالمخاطر ومبتكرة ومعززة لاستدامة التنمية في بيئات هشة، سعت إلى تعزيز فرص التعافي والعودة إلى المسار من خلال سبر اغوار الحالة، واستكشاف الدروس ورفع التوصيات، بما يضمن تجاوز المخاطر والتهديدات، واستثمار الفرص، وبلورتها في الخطط والسياسات والاجراءات بمرونة عالية، مؤمناً ان درء المخاطر والحد من تداعياتها لا يتحقق إلا بالإحاطة المعرفية المدروسة والمعززة للاستدامة. مع بناء تنموي قادر على استيعاب المخاطر الجديدة وان كان مصدر تهديدها خارجياً، كالأوبئة والارهاب والاضطرابات الطبيعية والتغيرات المناخية، مؤمناً بالمسؤولية التضامنية بين شركاء التنمية لضمان حقوق الانسان وتحقيق الامن المجتمعي في ظروف الازمات. مؤكداً في الوقت نفسه على الشراكة العالمية المعززة للأمن الانساني، وعدّها فرصة تدعم التضامن الدولي في التخفيف من حدة الاثر والتأثير، والبقاء على المسار من خلال ادامة زخم روح التنمية وبناء المنعة والصمود لدرة المخاطر والازمات.

يأتي هذا التقرير الذي هو الثالث ضمن سلسلة التقارير الطوعية الوطنية لعرض الإنجاز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، في سياق مختلف عن التقريرين السابقين، إذ تسود أجواء من التفاؤل والامل بالتغيير الإيجابي مصحوبة بإنجازات تنموية مشهودة، بعد السنوات العجاف التي مرت بالعراق، لاسيما في ظل احداث التنظيمات الإرهابية عام 2014 وما تلاها.

حصلت جملة من التغييرات منذ عرض التقرير الثاني (العودة إلى المسار التنموي) عام 2021، إذ تشكلت حكومة جديدة بعد مخاض عسير، فيما شهدت المنطقة والعالم احداثاً جليلاً، زادت من سخونتها احتمالات حدوث حرب إقليمية في عموم منطقة الشرق الأوسط، أو اندرت باحتمال عودة المجاميع الإرهابية للنشاط بعد دحرها. ومهما يكن من أمر هذه المتغيرات، فإنّ العراق حافظ على مسافة معقولة من استيعاب مدروس للأحداث الإقليمية، ويتطلع لاعتماد سياسة متوازنة تدعم الشراكة الدولية من اجل السلام واستدامة التنمية.

شكل (1): آفاق الاستثمار المسؤول في السياسات والخطط والمشاريع



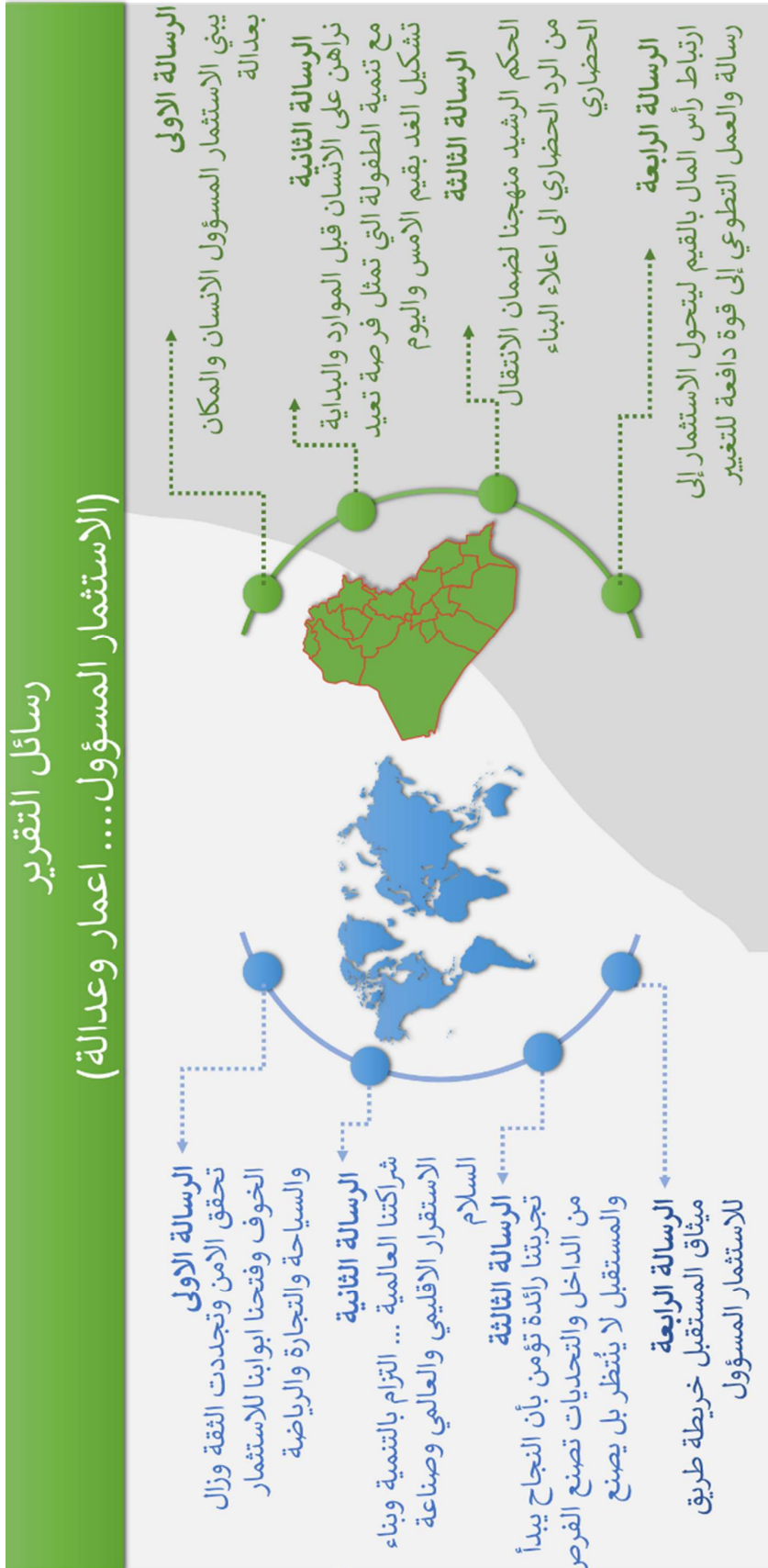
لقد حصد العراق ثمرة هذا المسار الذي اتسم بالطابع المسؤول مغطياً معظم المؤشرات الكلية في الاقتصاد العراقي كلاستثمار المسؤول، الاستثمار في رأس المال البشري، التمويل المستدام، الحوكمة والحد من الفساد، الامن الغذائي والتنمية الزراعية، الادارة الرشيدة للموارد الطبيعية، والمسؤولية الاجتماعية لشركات القطاع الخاص، وغيرها من مؤشرات اتسمت بمسؤولية مجتمعية في توجهاتها واهدافها وسياساتها، فأحدثت تغييرات ايجابية في الاقتصاد ذات عائد واثر اقتصادي واجتماعي وبيئي ملموس، فأضاف لها اعضاء اللجنة الوطنية العليا

للتنمية المستدامة الشرعية التنموية ليكون (الاستثمار المسؤول... اعمار وعدالة) موضوعاً للتقرير الطوعي الوطني الثالث للعراق 2025.

1-1: رسائل التقرير: لماذا التقرير الطوعي الثالث 2025؟

يتألف التقرير الطوعي الثالث من مجموعة أركان مترابطة، هي: الاستثمار والاعمار، المسؤولية المجتمعية، الانصاف والعدالة، الابتكار في السياسات، الازدهار والتنمية المستدامة. وقد وقع الاختيار على هذه الأركان مراعاةً للأولويات الوطنية، مجتمعاً وأفراداً، ولمسارات التغيير المتسارع التي يشهدها عالمنا من أجل الاستفادة مما تحمله من إيجابيات والتخفيف من آثارها السلبية المحتملة خلال العقود المقبلة. يطرح التقرير اقتراحاتٍ متعددة لمشاريع ومبادرات تنموية، وتوصياتٍ لتفعيل العمل بين أطراف المصلحة، بأساليب وآليات عمل مبتكرة تعزز التعاون على المستوى الوطني والمحلي، وتحقق أغراضها وأهداف التنمية المستدامة 2030.

يسعى التقرير الثالث إلى إيصال مجموعتين من الرسائل الداخلية والخارجية وهي:



أولاً: الرسائل الداخلية

1.	يبني الاستثمار المسؤول الانسان والمكان بعدالة
• توزيع الاستثمارات المسؤولة قطاعياً ومكانياً واستهداف المحافظات الأكثر حرماناً للتخفيف من الفقر وبناء الانسان والانصاف في توزيع ثمار النمو الاقتصادي. • الاستثمار في مشاريع البنية التحتية لاسيما شبكات النقل، والطاقة، والاتصالات الحديثة لحفز النمو الاقتصادي. • تنويع الاقتصاد لحفز القطاعات غير النفطية (كالزراعة، السياحة، الصناعة) لتوليد فرص العمل وحلال الواردات وتوسيع السوق المحلية. • دمج اهداف التنمية المستدامة في الخطط والسياسات والبرامج التنموية بطرق مبتكرة.	
2.	نراهن على الانسان قبل الموارد والبداية مع تنمية الطفولة التي تمثل فرصة تعيد تشكيل الغد بقيم اليوم
• حفز التنشئة الاجتماعية السليمة لتنمية الطفولة المبكرة بما يُسهم في اعداد جيل سليم ومبدع ومبتكر يقود التنمية المستدامة. • الشباب هم القوة الدافعة للتغيير وتنميتهم من خلال الاستثمار في التعليم والتدريب والابتكار وريادة الاعمال ومشاركتهم في صنع القرار والمبادرات التنموية ليكونوا قادة فاعلين في المستقبل. • الشيخوخة النشطة وعاء التنمية لاستلهم الحكمة والخبرة في بناء المجتمع من خلال ترابط الاجيال.	
3.	الحكم الرشيد منهجاً لضمان الانتقال من الرد الحضاري إلى اعلاء البناء الحضاري
• بالإرادة السياسية والمجتمعية والصمود والتخطيط المرن والابتكار في السياسات والمشاركة نواجه التحديات بثقة وعزيمة لتحقيق التنمية المستدامة. • كل تحد هو فرصة محفزة للنمو والتطور والابتكار ولا حدود امام ارادة البناء والتغيير الايجابي. • اعتبار الوصول إلى مؤسسات انفاذ القانون وحقوق الانسان أمراً أساسياً للمواطنة الحاضنة للتنوع وترسيخاً للعقد الاجتماعي بين الدولة والمواطن. • الشفافية والمساءلة والانتاجية والعدالة معاييرنا في ادارة الاستثمار المسؤول. • اقتصاد قائم على منهج الحق في التنمية وتوفير فرص عادلة للجميع.	
4.	ارتباط رأس المال البشري بالقيم ليتحول الاستثمار إلى رسالة والعمل التطوعي إلى قوة دافعة للتغيير
• الاستثمار الأخلاقي هو التزام بقيم العدالة والاستدامة في ظل العمل التطوعي. • يعيد العمل التطوعي تعريف المشاركة الاجتماعية ويبني جسور الثقة بين الدولة والمواطن، ويعيد إحياء قيم التضامن والمواطنة الايجابية.	

- يعزز التكامل بين رأس المال والقيم منهج التنمية البشرية لبناء مستقبلٍ يحقق الازدهار وضمن رفاه الإنسان وحماية الكوكب.

ثانياً: الرسائل الخارجية

1.	تحقق الامن، وتجددت الثقة، وزال الخوف، وفتحنا ابوابنا للاستثمار والسياحة والتجارة والرياضة
----	---

- بيئة تمكينية جاذبة للاستثمار الاجنبي تتكامل فيها الفرص الاقتصادية مع الاستقرار السياسي والاجتماعي والامني.
- موقع العراق الاستراتيجي وموارده الغنية ورأس ماله البشري تجعل منه سوقاً واعدةً وارضاً خصبة للفرص الاستثمارية المسؤولة.

2.	شراكتنا العالمية ... التزام بالتنمية وبناء الاستقرار الاقليمي والعالمي وصناعة السلام
----	--

- تتلاقى الخبرات الوطنية والعالمية من اجل بناء معرفي واقتصادي قوي ومزدهر ومستدام.
- التعاون الدولي هو قوتنا في فتح آفاق جديدة للنمو والاستثمار وبناء علاقات قائمة على الثقة والمصالح المتبادلة لتحقيق التنمية المستدامة.

3.	تجربتنا رائدة تؤمن بأن النجاح يبدأ من الداخل والتحديات تصنع الفرص والمستقبل لا ينتظر بل يصنع
----	--

- يقدم العراق دروساً قيمة في بناء السلام والتنمية ما بعد النزاع.
- التجربة العراقية وما تضمنته من تحديات وفرص النجاح تفتح باباً للحوار المتجدد مع المجتمع الدولي لإعادة البناء والسلام واستدامة التنمية.
- حفزت تجليات التجربة العراقية المجتمع الدولي لتقديم المزيد من الدعم المادي والفني والتكنولوجي لدول ما بعد الازمات لاستدامة التعافي.

4.	ميثاق المستقبل خريطة طريق للاستثمار المسؤول
----	---

- يلتزم العراق بخطة عمل طموحة وملموسة تهدف إلى الوفاء بجميع مبادئ حقوق الانسان وعدم ترك أحد يتخلف عن الركب مع حماية الكوكب وتعزيز العدالة الاقتصادية وانهاء انتهاكات حقوق الانسان.
- دولة تنموية مقتدرة على التصدي لحالة اللائقين من مخاطر التغيرات المناخية والفقر المتعدد الابعاد وفجوات التحول الرقمي والذكاء الاصطناعي وذلك من خلال التعاون مع المجتمع الدولي.

2-1: منهجية التقرير ومصادر البيانات

من خلال البحث المستقل وسلسلة من الحوارات المعمقة والمقابلات مع الخبراء والمسؤولين الحكوميين الحاليين والسابقين والأكاديميين وخبراء مراكز الفكر وممثلي القطاع الخاص والمجتمع المدني، وممثلي مجلس النواب، سعى فريق اعداد التقرير الطوعي الثالث إلى تحديد المنجزات المتحققة على صعيد الواقع، وأهم الفرص المعززة للمرونة والصمود الشامل في مجالات الاستثمار المسؤول وصولاً إلى مسارات مرنة وفاعلة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وقد اعتمد التقرير الطوعي الحالي المنهجية الآتية:

- تبني منهجية عرض تتسم بالشفافية والشمولية والدقة في تقييم التقدم المحرز في أهداف التنمية المستدامة.
- الاعتماد على الإطار الاممي لأهداف التنمية المستدامة ومنهجية اعداد التقارير الطوعية الهادفة مع تبني اسلوب التكيف الوطني لبعض الاهداف والمؤشرات التي تشكو من ندرة البيانات وصعوبة قياس الاثر والتقدم.
- اعتماد النهج التشاركي مع اصحاب المصلحة كافة في الوصول إلى الحقائق ذات الادلة وعبر حزمة من الجلسات التشاورية والحوارات واللقاءات.
- تبني النهج التكاملي في تحديد وعرض التقدم الحاصل في تنفيذ اهداف التنمية المستدامة والعوامل والمشاكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية الداخلية والخارجية التي عرقلت وتعرقل الاداء الجيد في تنفيذها للمدة 2019-2025 وعبر ثلاثة تقارير طوعية للعراق.
- تبني اسلوب التحليل القائم على الادلة المعرفية والرقمية لتقييم التقدم المحرز في مسارات اهداف التنمية المستدامة مع تشخيص التحديات والفجوات التنموية التي تعرقل فرص تحقيق التقدم في بعض الاهداف ومقارنتها على مستوى وطني ومحلي متخذين من دليل الانجاز التنموي والمثابرة التنموية مقياساً لتأشير تراتبية المحافظات في تحقيق التقدم.
- تقييم الحاضر التنموي بشكل يكفل حماية المستقبل باعتماد آليات توطين مخرجات ميثاق قمة المستقبل فيما يخص الشباب والتحول الرقمي وعدالة الأجيال.
- مراجعة الخطط والسياسات والاستراتيجيات الوطنية واوليات البرنامج الحكومي كافة ومدى اتساقها مع الاهداف الداعمة للتنمية المستدامة.
- تحديث البيانات الخاصة برصد اهداف التنمية المستدامة لاسيما تلك التي وفرها المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة العراقية (24/2023) والتعداد العام للسكان والمساكن لعام 2024.

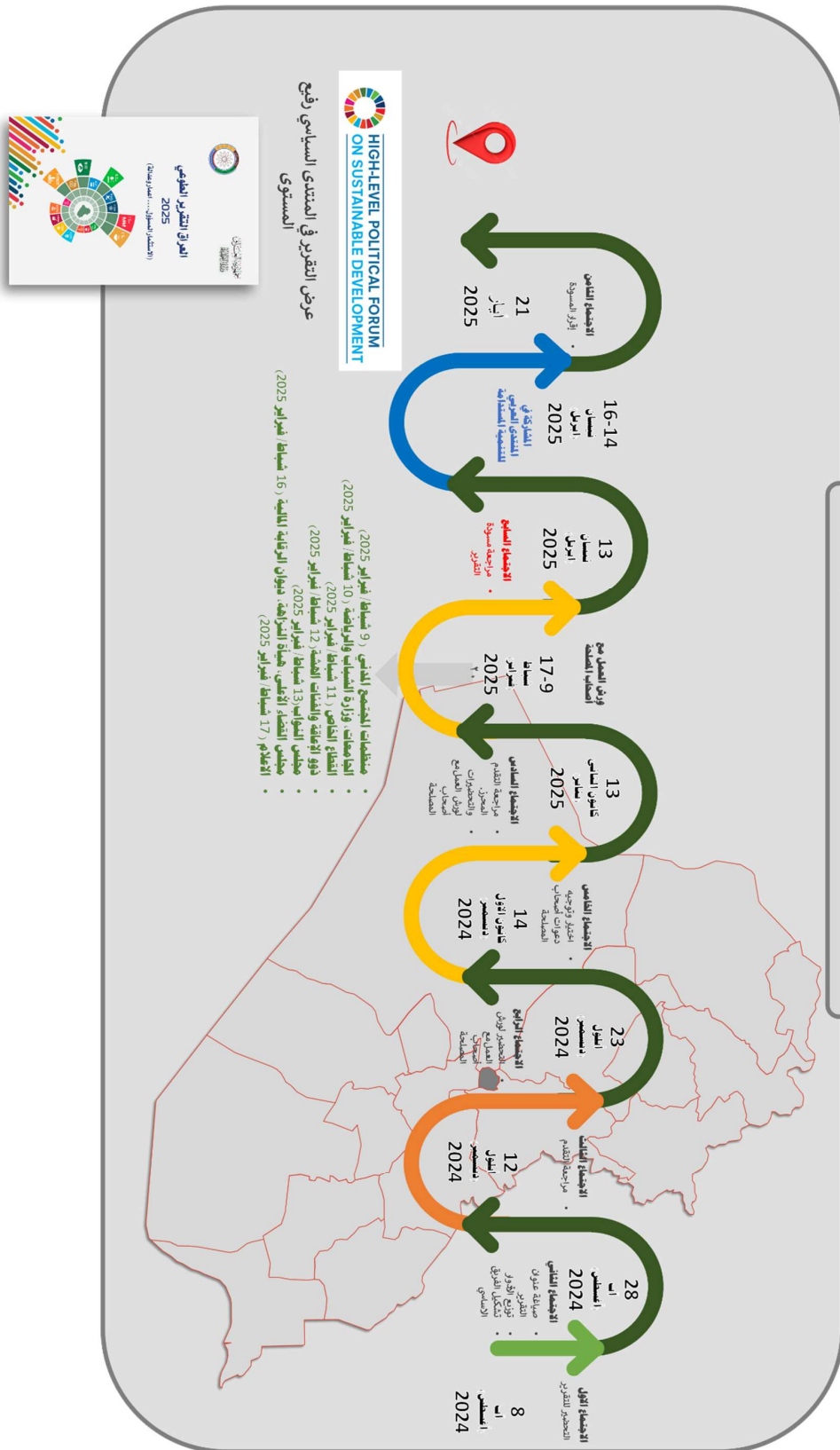
3-1: أهداف التقرير

يسعى هذا التقرير التي تحقيق إلى عدد من الأهداف أهمها:

- تتطوع جمهورية العراق لتقديم التقرير الطوعي الثالث لعام 2025، بهدف إجراء التقييم الموضوعي لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2030 لمشاركة المجتمع الدولي في تشخيص مسارات التقدم والتحديات والممارسات الجيدة، وهذا يترجم مبدأ الشفافية والمشاركة والمساءلة من خلال تحديد التحديات وايجاد الحلول الناجعة للمشاكل.
- جاء المنطلق الاساس للتقرير من القناعة بمزايا الخصوصية المميزة للمجتمع العراقي برصيده الحضاري وجوهره القيمي، مسترشداً بالمواثيق والقرارات الدولية ذات الصلة، متسقة مع مسارات واهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام 2030، مع الالتزام بالأولوية لاحتياجات المجتمع العراقي وتوجهاته، لتتوافق مع الخطط والرؤى والسياسات الوطنية وتتكامل معها من منظور استثمار واحتواء الحاضر دون التفريط باستحقاق الاجيال القادمة.
- تبني مراجعة طوعية هادفة تساعد على تشخيص التحديات، وتأشير الفجوات التنموية والتفاوتات المكانية على المستوى الوطني والمحلي ووضع الحلول المبتكرة عبر آليات وحلول تستثمر التقنيات المستجيبة لها.
- يشدد التقرير على منظومة القيم الإنسانية الراسخة في ضمير المجتمع بوصفها اللبنة الأساس في التنمية البشرية ومشروع التنمية المستدامة، متطلعين لتحقيق أعلى مستويات الاستفادة من تراكم الخبرات العراقية، ومن التجارب الدولية عبر العالم، مع مراعاة أوجه التلاقي والتباين والقواسم المشتركة بين التجربة العراقية والتجارب الاخرى، والتحديات التي تواجهها والمنافع المشتركة التي يتطلع الجميع لتحقيقها. تحديد الاسهامات الفعالة للمراجعات الطوعية في تأشير اولويات خطة التنمية الوطنية بما يسمح بتوطين اهداف التنمية المستدامة وقياس مؤشراتها.
- تحقيق التنمية المحلية المستدامة من خلال ردم الفجوات المكانية والحد من اوجه عدم المساواة وتقليص التفاوتات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بما يعزز التنمية وبناء السلام المستدام.
- التبصر في التقدم المحرز وتقويم مسارات الوصول إلى الأهداف بحلول عام 2030.
- تقديم مفهوم الاستثمار المسؤول بوصفه مساراً ممكناً لتحقيق الأهداف وحث الخطى نحوها.
- وبشكل أكثر تحديداً، يهدف هذا التقرير إلى تقييم: (أ) عملية توطين ودمج أهداف التنمية المستدامة في خطط واستراتيجيات التنمية الوطنية؛ (ب) التقدم المحرز في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة والممارسات الجيدة والوقوف على أهم التحديات التي تواجه المسار التنموي؛ (ج) القدرة على تنسيق ورصد أهداف التنمية المستدامة وإشراك

جميع أصحاب المصلحة في هذا المسار. (د) كما يقدم التقييم تقارير وإشارات عن المجالات التي تتطلب اهتماماً خاصاً لتحقيق أهداف أجندة 2030 بالكامل.

شكل (2): مسارات اعداد التقرير الطوعي الثالث



4-1: الشراكة في اعداد التقرير

تهدف رؤية العراق في اهداف التنمية المستدامة 2030 إلى الارتقاء بجودة حياة العراقيين جميعاً، والتحول إلى دولة ذات تنمية مرتفعة بحلول عام 2030، وهو ما يعكس طموحات أهداف التنمية المستدامة، المعززة لجهود ومبادرات التوطين المبذولة من خلال الاستراتيجيات الوطنية للتحول والاستراتيجيات القطاعية ذات الصلة. جرت عملية الاعداد بمشاركة مختلف أصحاب المصلحة بما في ذلك: الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني وشركاء التنمية.

شكل (3): تكييف الاولويات الوطنية في رؤية العراق 2030 بحسب ركائز واجندة التنمية المستدامة الدولية 2030



تتضمن أهداف التنمية المستدامة ديناميات جديدة للجهود المشتركة بين العديد من الجهات الفاعلة، والحكومة، ومنظمات المجتمع المدني، والتعاون بين الشركاء الدوليين، والقطاع الخاص، والمؤسسات الأكاديمية، والسلطة التشريعية، والسلطات القضائية والنزاهة، والحكومات المحلية. ومن أجل ضمان الدقة في تحقيق هذا المسار، نظم أصحاب المصلحة المختلفون سلسلة من الورش التي عكست اجراءات نشر وتدريب وممارسة تلك الجهات لتنفيذ أجندة 2030 على جميع المستويات، وفي مؤسسات مختلفة في سياق أدوات الإدارة الاقتصادية والاجتماعية في عموم البلاد. وقد شاركت مجموعة واسعة من الجهات المعنية في مشاورات التقرير الوطني الطوعي الثالث على المستويين الاتحادي والمحلي. لذلك ضمت الجهات المعنية من القطاع العام ممثلين ذوي صلة من الوزارات والهيئات الاتحادية، والإدارات التنفيذية ضمن الوزارات الاتحادية، والحكومات المحلية في المحافظات. وقد شهدت هيئة الإحصاء ونظم المعلومات الجغرافية، والوزارات المعنية مشاورات مهمة. كما شهدت هذه المشاورات مشاركة قوية من العديد من المنظمات غير الحكومية، ومراكز البحوث، والأوساط الأكاديمية، والقطاع الخاص، وشركاء التنمية الدوليين. وسعت جميع المشاورات إلى إشراك ممثلي الفئات الهشة، بما في ذلك النساء، والأشخاص ذوو الإعاقة.

لقد أدركت الحكومة العراقية أن تحقيق هذه التطلعات سيتطلب إجراءات حاسمة تتظافر فيها جهود جميع الجهات الفاعلة، بما في ذلك الحكومة والقطاع الخاص والمواطنين

والمجتمع المدني والمؤسسات الدينية وشركاء التنمية والأوساط الأكاديمية ومؤسسات البحث، فضلاً عن الأحزاب السياسية.

ونحن نقدر جهود جميع أصحاب المصلحة في الاسهام في هذا التقرير، بما في ذلك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في العراق. إذ تؤكد حكومة العراق التزامها بضمان تحقيق أهداف التنمية المستدامة بالتعاون مع جميع أصحاب المصلحة

تركزت المناقشات في التقرير على التقدم المحرز والتحديات والدروس المستفادة وآليات التعافي من الازمات مع تسليط الضوء على أهداف التنمية المستدامة. يتم تعزيز العملية من خلال البيانات المستمدة من المسوح والتعداد العام للسكان والمساكن (2024).

1-5: الدروس المستفادة

- لقد استفاد العراق من الدروس والتجارب التنموية السابقة التي شملت أيضاً الأهداف الإنمائية للألفية، وهو عازم على الاستفادة من أهداف التنمية المستدامة لتحقيق تطلعاته لتنويع الاقتصاد وتحسين سبل جودة عيش العراقيين واستدامة تنمية موارده وفرص تحوله الديموغرافي.
- على الرغم من أن الازمات المركبة التي عصفت بالعراق ادت إلى تعثر فرص تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، إلا أن التعافي السريع جاء بفضل التدابير السياسية الملموسة والمبتكرة إلى جانب القيادة الفعالة.
 - تظهر التحديات المركبة والمتواصلة الحاجة إلى تنويع الاقتصاد الوطني بتعزيز فرص انجاز أقوى وأكثر مرونة للحد من التعرض للصدمات الخارجية.
 - تلعب التكنولوجيا الرقمية دوراً حاسماً في معالجة الأزمات الصحية والاقتصادية والانسانية وتعزيز المرونة والمنعة في مواجهتها. وقد لعبت التكنولوجيا الرقمية، دوراً فاعلاً في تعزيز مراحل التعافي للمؤسسات والمجتمع، من أجل التنمية الشاملة والمستدامة وتنمية المنعة والصمود ضد الصدمات المستقبلية المحتملة.
 - كشفت الاحداث والازمات بشكل أكبر عن الطبيعة المتكاملة بين الأهداف أو القطاعات؛ عبرت عنها مسارات التفاعل الكثيف ومواصلة تعزيز التخطيط المتكامل والتعاون بين مختلف الجهات الفاعلة بين الحكومة وشركاء التنمية والمجتمع المدني والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية وغيرها من الجهات من أجل حشد الموارد والجهود نحو التخطيط المتناسك والمتكامل وتنسيق الأولويات المحلية مع التوجهات المركزية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.
 - التزمت الحكومة العراقية بشكل كامل ومستمر بأهداف التنمية المستدامة، مع تواصل حشد الموارد ودعم القطاع الخاص لتحقيق الأهداف العامة. وعلى الرغم من هذا الالتزام، هناك حاجة إلى بذل المزيد من الجهود على المستوى المحلي والعالمي، للوفاء بالالتزامات العالمية، بما في ذلك الجهود المتعلقة بمواجهة التغيرات المناخية.
 - يدرك العراقيون أن تحقيق هذه التطلعات سيتطلب إجراءات حاسمة تجمع بين مختلف الجهات الفاعلة، بما في ذلك الحكومة والقطاع الخاص والمواطنين والمجتمع المدني والمؤسسات الدينية وشركاء التنمية والأوساط الأكاديمية ومؤسسات البحث وكذلك الأحزاب السياسية.

- يبقى الدرس الأهم في هذا الإطار هو توسيع نطاق الشراكة في عملية التنمية، إذ إن التنمية هي وسيلة وغاية في الوقت نفسه، ولا خير في تنمية لا تضع الناس في محور القطب من اهتماماتها، وتستمتع لهمومهم، وتستنير بخبراتهم وتسير على وفق تطلعاتهم.
- يعزز التوجه الاستراتيجي لأجندة التنمية المستدامة 2030 نهج التنمية الشاملة الذي ينعكس أيضًا في الأبعاد الثلاثة للتنمية (الاقتصادية والاجتماعية والبيئية). وهي متوافقة بقوة، فضلاً عن أنها تنعكس في الركائز الخمسة لرؤية العراق للتنمية المستدامة وهي: بناء الانسان؛ والتنوع الاقتصادي؛ والحكم الرشيد وأمن المجتمع والبيئة، فضلاً عن المجالات المتقاطعة (تنمية القدرات، والامن الصحي والإدماج الاجتماعي للفئات الهشة، وتعزيز الادوار التنموية للمرأة والأسرة، والتكامل العربي والإقليمي والمكانة الدولية، والبيئة وتغير المناخ).
- تمثل التقارير الطوعية آلية لتعزيز الأدوار التنموية للمؤسسات ورصد أهداف التنمية المستدامة، إذ إن كتابة التقارير الطوعية لدول ما بعد الصراع تشكل مساراً مهماً لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وذلك من خلال:
 - تسليط الضوء على التحديات المهددة للمسار التنموي في دول الصراع.
 - تكشف تأثير الصراع على البنية التحتية، والخدمات الاساسية وحقوق الانسان.
 - تعزز التقارير الشفافية من خلال المعلومات التي تعكسها عن التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.
 - تساعد في مساءلة الحكومات والجهات الفاعلة الاخرى عن التزاماتها تجاه التنمية المستدامة.
 - جذب انتباه المجتمع الدولي والجهات المانحة إلى احتياجات الدول اثناء وبعد الصراع.
 - تساعد في تعبئة الموارد المالية والتقنية لدعم جهود التنمية المستدامة.
 - تشجع مشاركة اصحاب المصلحة بكل أشكالهم ومهامهم، بما في ذلك المجتمع المدني والقطاع الخاص، في عملية التنمية لمستدامة.
 - تزيد من وعي المجتمع بأهداف التنمية المستدامة.
 - توفير بيانات ومعلومات دقيقة حول الوضع على الارض، مما يساعد في تنفيذ الخطط والسياسات الاكثر فاعلية.
 - تساعد في توثيق انتهاكات حقوق الانسان وتعبئة الجهود الدولية لمعالجتها.
 - تعزيز فرص المصالحة وبناء السلام من خلال توفير المعلومات حول اسباب الصراع وتداعياته على الامن الانساني للمجتمع.
 - تعزز التنمية الواعية بالمخاطر Risk-Informed Development، وتساعد في تحديد الاحتياجات الانسانية الاكثر إلحاحاً.

1-6: الإطار العام للتقرير

تتفق هيكلية التقرير مع توجهات التقارير الدولية المقترحة للتقرير الوطني الطوعي لعام 2025. إذ يقدم الفصل الأول المقدمة العامة للتقرير بما في ذلك رسائل التقرير وأهدافه ومنهجيته ومسارات اعداده والدروس المستفادة من عملية الاعداد.

فيما تناول الفصل الثاني السياقات الوطنية وحصيلة الإنجاز التنموي كما تسجله القياسات الوطنية والدولية، واستمر التقرير في تقديم المقاربة المبتكرة في رصد التقدم المحرز في اهداف التنمية المستدامة على الصعيد المحلي عبر إعادة احتساب دليلي الإنجاز والمثابرة اللذين تم تصميمهما في التقرير الثاني.

ويتناول الفصل الثالث بالتفصيل التقدم على مستوى الأهداف والالتزام الحكومي والمجتمعي في تحقيق الأهداف التي تم التركيز عليها في هذا التقرير وهي: الهدف الأول والثالث والرابع والخامس والثامن والحادي عشر والسادس عشر.

ويتناول الفصل الرابع ماهية الاستثمار المسؤول في البلاد، وكيفية تكريس هذا المفهوم بوصفه أداة فاعلة في التقدم نحو اهداف التنمية المستدامة، ومجالاته التي ضمت رأس المال البشري والاقتصاد الأخضر والتحول الرقمي والبنى التحتية المستدامة والتنوع الاقتصادي. فضلاً عن تأشير قصص النجاح التي برزت وطنياً.

وختم الفصل الخامس التقرير بالتطلع نحو المستقبل والكشف عن مسارات التقدم نحو تحقيق اهداف التنمية المستدامة حتى عام 2030.



2

السياق الوطني والمحلي





العراق التقرير الطوعي 2025

(الاستثمار المسؤول اعمار وعدالة)

2: السياق الوطني والمحلي

ترجم البرنامج الحكومي 2023-2025 المنبثق عن رئاسة حكومة السيد محمد شجاع السوداني وتشكيلته الوزارية الأولويات التنموية الوطنية التي تركز مصفوفة المصالح الوطنية والمطالب الجماهيرية والقائمة على اساس المسؤولية التضامنية بما يحقق اولويات الحكومة الخمسة وهي: مكافحة الفساد، التخفيف من الفقر، الحد من البطالة، الاصلاح المالي والاقتصادي، وتحسين الخدمات بقطاعاتها ذات الاسبقية.

وتكفل البرنامج الحكومي المعلن بتعداد (653) اجراء تنفيذي وازداد عددها إلى (879) بعد التعديل على وفق قرار مجلس الوزراء رقم (24364) في 23 أيار (مايو) 2024 التي شملت مشاريع استثمارية وتشغيلية وخطط واستشارات ومبادرات وتشريعات وتدريب واجراءات جميعها تحت مظلة الاستثمار المسؤول. وقد بلغت نسبة تقدم الانجاز خلال عمر الحكومة 62%. كما بلغت نسبة انجاز الوزارات لإجراءات تنفيذية 87% وبنسبة حيود 13%.

انطوى المنهاج الوزاري في بقية محاوره إشارات تتعلق ببعض اهداف التنمية المستدامة وغاياتها. ومن أجل الوصول إلى تقييم موضوعي لإدماج الأهداف في المنهاج فلا بد من اجراء تقاطع ما بين الوثيقتين لرصد التوافقات بينهما، وقد استخدم أسلوب تقويم التكامل السريع Rapid Integration Assessment (RIA)، وهو أسلوب مطور من البرنامج الانمائي لتحليل مؤشرات الخطة الوطنية بحسب العلاقة مع اهداف التنمية المستدامة SDGs؛ إذ تعد هذه الاداة نقطة انطلاق لتحديد الاولوية في اختيار غايات اهداف التنمية المستدامة، فضلاً عن تقويم مستوى المواءمة بين اهداف المنهاج الوزاري من جهة أخرى.

وبحسب هذه المنهجية استوعب المنهاج الوزاري غايات التنمية المستدامة بنسبة 30% وهي نسبة جيدة بالنظر إلى طبيعة المنهاج مقارنة مع الوثائق التنموية المتخصصة مثل خطط التنمية الوطنية. (الشكل 4).



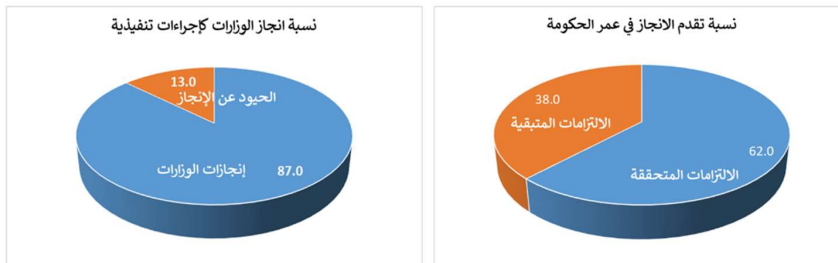
شكل (4): الإنجاز في البرنامج الحكومي 2024 وعلاقته بأهداف التنمية المستدامة

أولويات المنهاج الوزاري من منظور أهداف التنمية المستدامة

مقتضيات تحقيق أهداف التنمية المستدامة في المنهاج الوزاري



الإنجاز في البرنامج الحكومي 2024



ان المضي بتجسيد الشعار الذي أعلنته الحكومة (خدمة المواطن شرف لنا ومسؤوليتنا) على ارض الواقع؛ ما هو إلا ترجمة وتوكيد لإقرار (الحق في التنمية) لكل مواطن عراقي، فمع عام 2022 بدأ العراق يدخل مرحلة جديدة من العمل الجاد والمسؤول الذي يركز على التخطيط على وفق رؤية طموحة للحاضر والمستقبل، حددت ملامحها رؤية العراق 2030 باعتبارها النسخة الوطنية من الاهداف الاممية لتحقيق التنمية المستدامة، تعززت بالتطبيق الناجح لسياسة الاصلاح الاقتصادي والمالي والاجتماعي، فضلاً عن الاصلاحات التشريعية والقانونية المستجيبة للعدالة الاجتماعية كقانون الدعم الطارئ للأمن الغذائي والتنمية رقم (2) لعام 2022، وقانون التقاعد والضمان الاجتماعي للعمال رقم (18) لسنة 2023، والقانون رقم 11 لسنة 2024 التعديل الأول لقانون حقوق ذوي الإعاقة والاحتياجات الخاصة.

وتمتد انجازات العراق التنموية من خلال اعداد خطة التنمية الوطنية 2024-2028، وخريطة المستثمر لأهداف التنمية المستدامة 2024، التي مثلت خارطة طريق للمستثمر العراقي في تعبئة استثماراته نحو القطاعات وفي المحافظات المستجيبة لأهداف التنمية المستدامة. مع استمرار التزام العراق بتحسين جودة الحياة للمواطنين، من خلال تحسين الخدمات التي يقدمها في مجالات الصحة والتعليم والبنى التحتية مع التأكيد على فئة الشباب من كلا الجنسين تلك الفئة التي سعت للدفاع عن هويتها وثوابتها الوطنية. مع الاصرار على ترسيخ مبادئ وقيم المواطنة الايجابية ضمن إطار وتوجه عام قائم على منهج حقوق الانسان.

لقد كان لتنمية الطفولة ومن خلال الاستراتيجية الوطنية لتنمية الطفولة المبكرة للمدة 2022-2031 مساعي حقيقية وجادة نحو ضمان طفولة آمنة ومستقرة وسعيدة، من خلال اسرة داعمة ومجتمع وبيئة آمنة مما يوفر أفضل الفرص لرفاهية الاطفال في العراق ويحقق العدالة بين الأجيال. ففي عام 2024 وضمن إطار هذه الاستراتيجية أطلقت الحكومة العراقية (44) وحدة مركزية وفرعية لرعاية الطفولة بهدف تعزيز خدمات حماية الطفل وضمان وصول الاطفال إلى بيئة آمنة وداعمة.

فضلاً عن اقرار الاستراتيجية الوطنية العراقية للتربية والتعليم 2021-2031 والشروع بتنفيذها، والوثيقة الوطنية للسياسة السكانية في العراق 2023، وهما يركزان على شريحة الشباب وتعزيز سبل الاهتمام بها.

وفي إطار هذه المعطيات بدأت تلوح في الافق ثمار الجهود والانجازات والمساعي ذات الطابع المسؤول، وبدأ الاقتصاد العراقي يستعيد عافيته التي تجلت دلالاتها في العديد من المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية الايجابية كالنمو الاقتصادي وخفض معدل البطالة وتراجع نسب الفقر في المحافظات وزيادة متوسط دخل الفرد والنتائج المحلي الاجمالي وتكوين رأس المال الثابت؛ بما يعزز صمود الاقتصاد العراقي ويقوي منعته البشرية في زمن اللايقين ليضمن الحاضر ويرسي اسس التنمية والعدالة والحقوق لأجيال المستقبل.

لقد أسست جهود الاصلاح والتنمية لمرحلة غير مسبوقة عمادها الاستثمار المسؤول ذو الابعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والأخلاقية. وعلى الرغم مما تم تحقيقه خلال السنوات الاخيرة -بوصفها نتاجاً تراكمياً لمسيرة جهود الاعوام السابقة - والتي ما تزال تمثل قيداً موضوعياً يحد من الانطلاقة الاقتصادية للتنمية المستدامة، علينا ان ندرك بأن التحديات لا

تزال قائمة، مع الاعتقاد بأن قوة الإرادة والقدرة على مواجهة المخاطر بالمعرفة تجعلنا نستلهم عزيمة هذا الشعب في الحاضر والمستقبل القائمة على الإصرار والإرادة والجهد الدؤوب والتعاون مع الشركاء من أجل تحقيق أهداف التنمية والاعمار والعدالة.

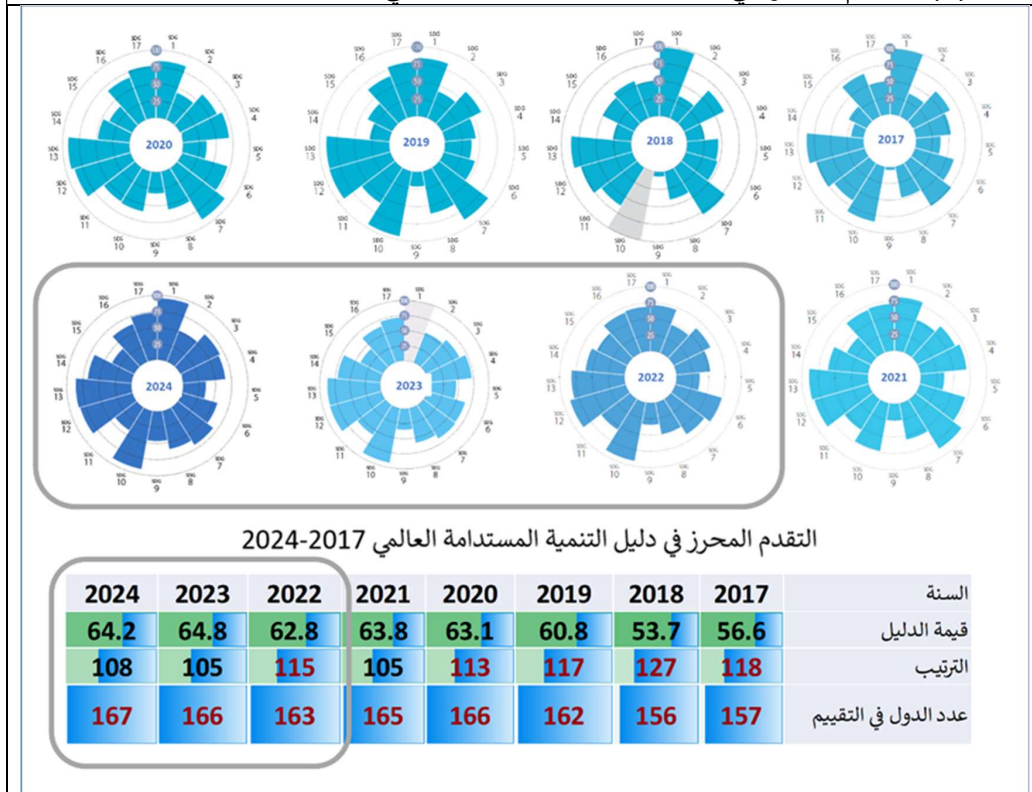
2-1: حصيلة الإنجاز التنموي منذ عام 2021 (البعد الدولي)

على الرغم من أن طبيعة التقارير الطوعية تقارن وتسبر أغوار المسيرة التنموية خلال آماذ محدودة فإن الحكم على فعالية السياسات والاستراتيجيات العامة أمر معقد، نظراً لوجود تصورات بأن العراق تعرض لسلسلة من الازمات والصراعات والارهاب، وأن التوسع في تقديم الخدمات العامة كان متوقفاً في مرحلة ما بعد الازمات باعتماد رشيد للبرنامج الحكومي وخطط التنمية الوطنية واعتماد سياسة ردم الفجوات بأشكالها المختلفة التي اعتمدتها الحكومة العراقية، إذ يعد أن التقدم المحرز هو نتيجة ايجابية لتوسع الخدمات العامة الأساسية والإصلاحات المهمة على مستوى القطاع العام.



تشير اتجاهات التقدم في أداء التنمية المستدامة كما يعرضها الشكل (5) إلى حصول تقدم ملحوظ في قيمة دليل التنمية المستدامة، لكن التقدم ظل محدوداً في الترتيب العالمي بسبب طبيعة المنافسة العالمية وقدرة بلدان أخرى على تحقيق انجاز تنموي أعلى، لاسيما وأن العراق كان قد بدأ السير مع اجندة التنمية المستدامة بالحرب ضد التنظيمات الإرهابية، ثم توالى الظروف الاستثنائية التي اوجدتها الازمة الثلاثية المتمثلة بالأزمة السياسية عام 2019 وجائحة كوفيد (Covid19) وانهار أسعار النفط عام 2020. وهو ما يستدعي الحاجة إلى تعزيز الجهود لتحقيق تقدم أكبر في الترتيب العالمي. إذ نمت قيمة دليل التنمية المستدامة بمعدل قدره 13.4% خلال المدة 2017-2024، بزيادة قدرها 7.6 نقاط فقط، فيما تحرك العراق بحوالي مرتبة ونصف سنوياً.

شكل (5): التقدم المحرز في دليل التنمية المستدامة العالمي 2017-2024



وعلى صعيد آخر، نلاحظ أن تقرير التنمية المستدامة 2024⁽¹⁾ يسلط الضوء على التقدم الذي أحرزه العراق نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. إذ يواجه العراق تحديات كبيرة في أغلب أهداف التنمية المستدامة، مع إحراز تقدم معتدل في بعض المجالات. ومن أبرز المجالات التي حقق فيها العراق تقدماً ملموساً فيها:

¹ Sachs, J.D., Lafortune, G., Fuller, G. (2024). The SDGs and the UN Summit of the Future. Sustainable Development Report 2024. Paris: SDSN, Dublin: Dublin University Press. doi:10.25546/108572

- الوصول شبه الشامل إلى الخدمات الأساسية مثل الكهرباء (100%) والطاقة النظيفة (99.3%) والمياه النظيفة.
 - الصحة: تحسن في التغطية الصحية الشاملة ومؤشرات صحة الأم والطفل.
- لكن ما يزال يواجه تحديات رئيسة في:

- العمل المناخي (الهدف 13 من أهداف التنمية المستدامة): انبعاثات عالية من ثاني أكسيد الكربون واستخدام ضئيل للطاقة المتجددة (1.1%).
- الفقر والجوع (الهدف 1 و 2 من أهداف التنمية المستدامة): على الرغم من التحسن النسبي في مؤشرات الفقر وتقلص فجواته، يستمر الفقر وسوء التغذية، حيث يعاني 16.3% من السكان من سوء التغذية. مع التحفظ على البيانات الخاصة بهذين المؤشرين التي تعود إلى سنوات 2018-2021 مع اختلاف الظروف منذ ذلك الحين.
- المساواة (الهدف 5 و 10 من أهداف التنمية المستدامة): انخفاض مشاركة الإناث في القوى العاملة والتفاوت في الدخل، والفجوات بين الريف والمدينة وبين المحافظات.
- النمو الاقتصادي (الهدف 8 من أهداف التنمية المستدامة): ضعف معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي (8%)، و0.5% و1.5% في الاعوام 2022، 2023، 2024 على التوالي) بحسب بيانات هيئة الإحصاء ونظم المعلومات الجغرافية، وارتفاع معدلات البطالة (16.5%). على الرغم من ان التقارير الأخيرة أفادت بانخفاضها إلى 13.5% بحسب المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة 24/2023.
- التعليم (الهدف 4 من أهداف التنمية المستدامة): ما تزال التحديات في ارتفاع معدلات الامية وتدني معرفة القراءة والكتابة والتسرب المدرسي.

2-2: التقدم على المستوى المحلي

استكمالاً لمنهجية التقرير الطوعي الثاني (2021)، وبهدف رصد التقدم المحرز بين المحافظات في مضمار التنمية المستدامة، فقد اعاد فريق كتابة التقرير احتساب التقدم المحرز فيما بينها وقد بُنيت على ما يتوفر من بيانات لـ 39 مؤشراً من مؤشرات اهداف التنمية المستدامة للمحافظات التي اخذت اغلبها من المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة في العراق 2024/2023، ومثلما كان عليه الحال في التقرير السابق اعتمدت مقاربتان:

- **المقاربة الأولى: الإنجاز التنموي المقارن:** وفيها يتم قياس الانجاز المتحقق في كل هدف بالاعتماد على المؤشرات المتاحة وطنياً والتي وفر أغلبها المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة في العراق 24/2023، ومقارنة الانجاز بالمعيار العالمي، أو المتوسط الوطني إذا كان الهدف العالمي متحققاً. وعليه فان هذا الدليل يقيس الانجاز المتحقق بالمقارنة مع المؤشرات الدولية المتوافرة، وقد اعتمدت عملية القياس على مقارنة قرب الهدف أو ابتعاده عن المعيار العالمي، وتتراوح قيمة الانجاز

بين 0-1، إذ يعني ارتفاع القيمة إنجازاً أعلى، ويحتسب كل دليل فرعي بأخذ متوسط الانجاز المتحقق في مجموع المؤشرات، وبالمثل يحتسب الدليل العام.

- **المقاربة الثانية: المثابرة التنموية:** وفيها تجري المقارنة على أساس القيمة الرتبية التي تحققت في اداء كل محافظة بحسب المؤشرات المتاحة، وعلى وفق هذا المعيار لا ينظر إلى طبيعة الانجاز ومدى قربها من المعيار العالمي، بل بالإنجاز المقارن مع المحافظات الاخرى. وقد تم تحويل الرتب المتحققة لكل محافظة في كل هدف إلى قيمة رقمية تحتسب على أساس (18/1)، وعليه فالمحافظة الاولى تأخذ قيمة $1=1/1$ بوصفها قيمة رقمية للرتبة التي حققتها في المؤشر من خلال مقلوب الرتبة، أما بالنسبة للمحافظة الاخيرة فتكون قيمة ترتيبها $(0.0555=18/1)$. ومن خلال اخذ الوسط الحسابي لمجموع المؤشرات في كل هدف نحصل على دليل كل هدف، إذ يحتسب الدليل العام كمتوسط لمجموع الأهداف، وكلما اقتربت القيمة من (1) تعني إنجازاً أفضل للمحافظة.

ويبين الجدول (1) مؤشرات دليل الانجاز التنموي والترتيب المقارن للمحافظات ومتوسط قيمة كل منهما لعامي 2021 و 2025 إذ أظهرت النتائج تراجعاً في 9 أهداف في دليل الإنجاز، وركوداً في هدفين هما السادس والسابع، وتحسناً في الهدف الخامس. وقد انعكس ذلك في انخفاض قيمة متوسط الدليل الاجمالية الامر الذي يعني تراجعاً عاماً في الإنجاز التنموي على مستوى المحافظات كما يقيسه الدليل.

جدول (1): مؤشرات دليل الانجاز التنموي والترتيب المقارن للمحافظات ومتوسط قيمة كل منهما لعامي 2021 و 2025

الهدف	عدد المؤشرات المتاحة	متوسط قيمة دليل 2021	متوسط قيمة دليل 2025
الهدف (1): القضاء على الفقر	2	0.463	0.194
الهدف (2): القضاء على الجوع	4	0.285	0.195
الهدف (3): الصحة الجيدة والرفاه	6	0.616	0.185
الهدف (4): التعليم الجيد	6	0.498	0.211
الهدف (5): المساواة بين الجنسين	4	0.747	0.261
الهدف (6): المياه النظيفة والنظافة الصحية	2	0.620	0.196
الهدف (7): طاقة نظيفة وبأسعار معقولة	2	0.724	0.392
الهدف (8): العمل اللائق والنمو الاقتصادي	3	0.867	0.196
الهدف (9): الصناعة والابتكار والهياكل الاساسية	3	0.285	0.198
الهدف (10): الحد من عدم المساواة	2	0.773	0.194

0.294	0.294	0.293	0.753	2	الهدف (11): مدن ومجتمعات محلية مستدامة
0.217	0.217	0.217	0.565	3	الهدف (16): السلام والعدل والمؤسسات القوية
0.228	300.4	0.228	0.599	39	الاجمالي

وبالنسبة لدليل المثابرة فقد شهد تحسناً في أربعة أهداف هي الثالث والرابع والخامس والحادي عشر، بينما كان الركود السمة المميزة للأهداف الأول والسادس والسابع والتاسع والسادس عشر، فيما تراجعت المثابرة نحو تحقيق ثلاثة أهداف (الثاني، الثامن، والعاشر). لذلك انعكس الدليل في قيمة متوسط الدليل التي ظلت راكدة، الامر الذي يؤثر ضعف الزخم نحو تحقيق الأهداف على مستوى المحافظات.

بحسب دليل الانجاز التنموي المحلي لعام 2025 فقد:

- حققت محافظات السليمانية واربيل وبغداد المراتب الثلاث الاولى، تليها محافظة البصرة وبابل.
- جاءت محافظة كركوك بالمرتبة الاخيرة، تسبقها محافظة واسط والقادسية.
- مع ذلك نجد أن المحافظات جاء انجازها التنموي متقارباً، إذ انخفضت قيمة متوسط الدليل المحتسبة لعموم المحافظات، الامر الذي يتوافق مع التراجع الذي سجله الأداء الوطني على وفق لوحة مؤشرات التنمية المستدامة التي تصدرها الأمم المتحدة.

وبشكل عام كان الأداء في التنمية المحلية المستدامة دون المتوسط معبراً عنه بقيمة متوسط دليل الإنجاز البالغة 0.430، مع وجود تباين في انجاز الأهداف إذ تبلغ اعلى نسب الإنجاز في الهدف (8) مثلما كانت عليه الحال في التقرير السابق، وأدناها في الهدف (1). وهذا التباين يُمكن أن يعزى إلى تأثير نوعية المؤشرات (معدل النشاط الاقتصادي، معدل البطالة وعمالة الأطفال) التي اعتمدت في القياس وعتبات الإنجاز المستندة إلى المتوسط الوطني (النشاط الاقتصادي) والمعيار العالمي (5% البطالة) وعدم وجود عمالة أطفال. ان هذا الضعف في الإنجاز التنموي بحاجة إلى وقفة ومراجعة تداخلاته لتفسيره ومواجهة أسبابه واقتراح الحلول له.

جدول (2): نتائج دليل الانجاز التنموي للمحافظات 2021 و2025

2025

الترتيب	دليل الإنجاز التنموي العام	المحافظة
1	0.539	السليمانية
2	0.502	اربيل
3	0.485	بغداد
4	0.467	البصرة
5	0.452	بابل
6	0.451	صلاح الدين
7	0.438	دهوك
8	0.432	المثنى
9	0.427	ديالى
10	0.425	النجف
11	0.420	كربلاء
12	0.399	ميسان
13	0.398	الأنبار
14	0.396	ذي قار
15	0.389	نينوى
16	0.381	القادسية
17	0.377	واسط
18	0.371	كركوك

2021

الترتيب	دليل الإنجاز التنموي العام	المحافظة
1	0.686	السليمانية
2	0.645	اربيل
3	0.624	دهوك
4	0.606	كركوك
5	0.603	بغداد
6	0.583	النجف
7	0.580	كربلاء
8	0.570	البصرة
9	0.564	بابل
10	0.563	ميسان
11	0.560	صلاح الدين
12	0.559	ذي قار
13	0.550	واسط
14	0.549	المثنى
15	0.548	ديالى
16	0.543	القادسية
17	0.520	الأنبار
18	0.514	نينوى

جدول (3): ترتيب المحافظات بحسب قيمة دليل الإنجاز بين عامي 2021 و 2025

المحافظة	الترتيب في 2021	الترتيب في 2025	التغير في الترتيب
السليمانية	1	1	لا تغيير
أربيل	2	2	لا تغيير
القادسية	16	16	لا تغيير
ديالى	15	8	صعود 7 مراكز
صلاح الدين	11	5	صعود 6 مراكز
البصرة	8	4	صعود 4 مراكز
المثنى	14	10	صعود 4 مراكز
بابل	9	6	صعود 3 مراكز
الأنبار	17	14	صعود 3 مراكز
نينوى	18	15	صعود 3 مراكز
بغداد	5	3	صعود 2 مركز
ذي قار	12	13	تراجع 1 مركز
ميسان	10	12	تراجع 2 مركزين
النجف	6	9	تراجع 3 مراكز
دهوك	3	7	تراجع 4 مراكز
كربلاء	7	11	تراجع 4 مراكز
واسط	13	17	تراجع 4 مراكز
كركوك	4	18	تراجع 14 مركزاً

2-2-2: مؤشرات دليل المثابرة التنموية المقارن المحلي

صمم دليل المثابرة التنموية المقارن المحلي ليؤشر استدامة سعي المحافظات في تحقيق الإنجاز التنموي وقدرتها على ادامة الزخم التنموي في المحافظة، وقد بين الدليل:

- ان محافظات (السليمانية، أربيل، وبغداد) احتلت المراتب الثلاثة الأولى، فيما تراجعت دهوك التي كانت ثالثة في عام 2021 إلى المرتبة الخامسة.
- احتلت البصرة المرتبة الرابعة مقارنة بالمرتبة الثامنة في عام 2021.
- احتلت محافظتا ذي قار والنجف ذيل الترتيب وبتبادل المراكز.
- يكشف دليل المثابرة وقوع 11 محافظة تحت الوسط الحسابي للدليل واستمرار التقاعس في تحفيز الإنجاز التنموي والمثابرة نحو تحقيق الاهداف.

جدول (4): نتائج دليل المثابرة العام للمحافظات 2021 و 2025

2025

الترتيب	المحافظة	دليل المثابرة العام
1	السليمانية	0.453
2	اربيل	0.425
3	بغداد	0.304
4	البصرة	0.274
5	دهوك	0.273
6	ديالى	0.254
7	كربلاء	0.250
8	ميسان	0.222
9	بابل	0.209
10	نينوى	0.194
11	صلاح الدين	0.189
12	المثنى	0.181
13	الأنبار	0.163
14	واسط	0.160
15	الديوانية	0.159
16	كركوك	0.148
17	ذي قار	0.129
18	النجف	0.110

2021

الترتيب	المحافظة	دليل المثابرة العام
1	السليمانية	0.563
2	اربيل	0.447
3	دهوك	0.285
4	كربلاء	0.271
5	بغداد	0.263
6	ديالى	0.219
7	ميسان	0.214
8	البصرة	0.209
9	المثنى	0.202
10	كركوك	0.199
11	بابل	0.184
12	الديوانية	0.175
13	نينوى	0.171
14	الأنبار	0.169
15	واسط	0.159
16	صلاح الدين	0.150
17	النجف	0.116
18	ذي قار	0.111

3

التقدم على مستوى الأهداف والالتزام الحكومي والمجتمعي





العراق التقرير الطوعي 2025

(الاستثمار المسؤول.... اعمار وعدالة)

3: التقدم على مستوى الأهداف والالتزام الحكومي والمجتمعي

ينص الدستور العراقي 2005 على مشاركة جميع الفئات في جميع مستويات الحكم في البلاد. إذ أكدت سياسة الحماية الاجتماعية المعبر عنها بقانون الحماية الاجتماعية رقم 11 لسنة 2014 على: الضمان الاجتماعي المعبر عنه بقانون التقاعد والضمان الاجتماعي للعمال رقم 18 لسنة 2023 والمساعدة الاجتماعية، ودعم سبل العيش والتوظيف بهدف حماية المواطنين وتعزيز فرص الوقاية والتحول المتصاعد في المسار التنموي. وفي هذا الصدد، دعمت الحكومة الأسر المتضررة من كوفيد-19 والمتضررين من العمليات الارهابية والكوارث.

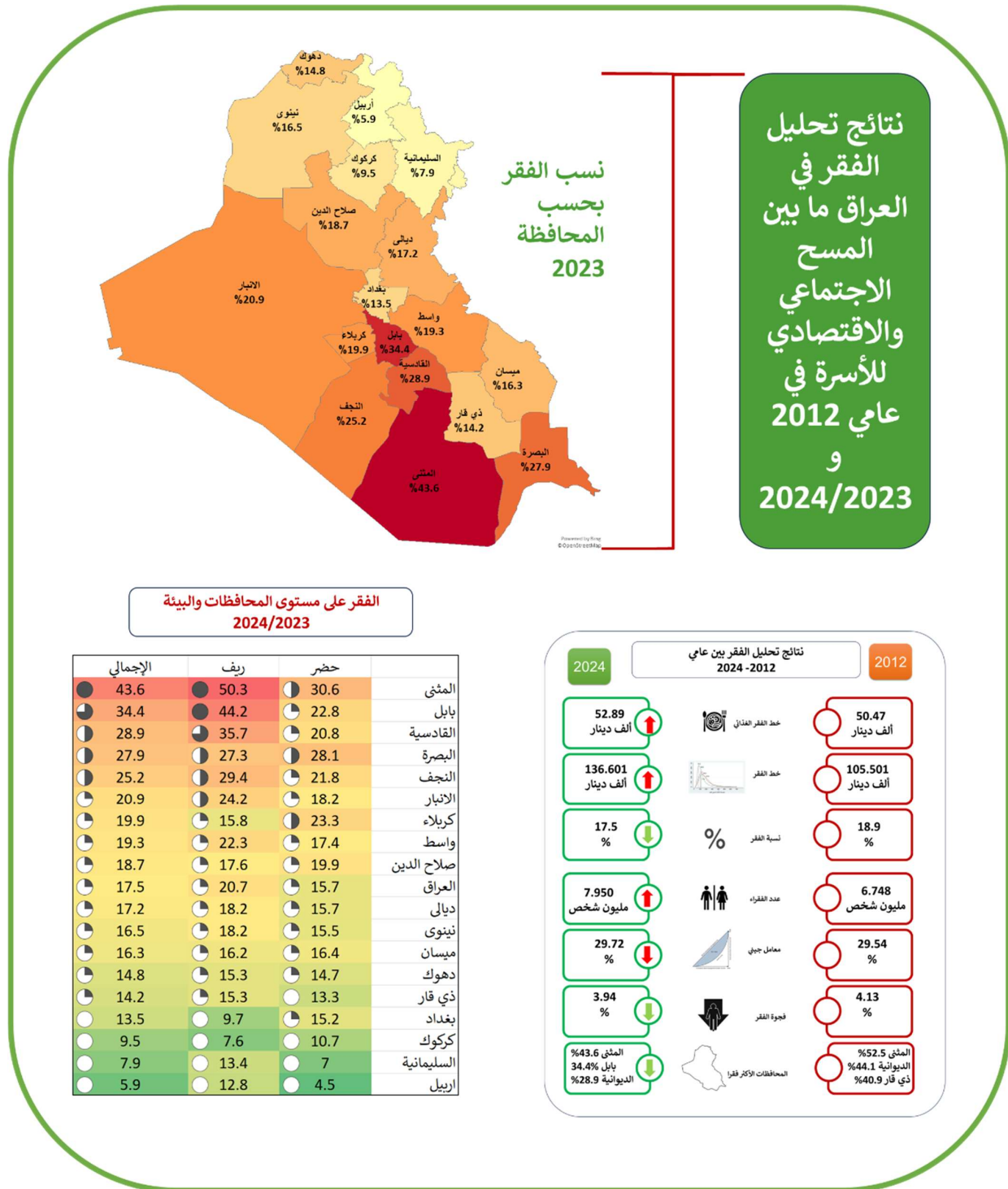


1-3: الهدف 1: القضاء على الفقر

قدّرت نسبة الفقر في عام 2018 بحوالي 20.05% بسبب الظروف الاستثنائية التي انتجتها الازمة المزدوجة. فيما انخفض إلى 17.5% بحسب نتائج المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة في العراق لعام 24/2023، وتؤشر النتائج استمرار تأثر الريف بالفقر في أغلب المحافظات إذ ترتفع نسبة الفقر في الريف بأكثر مما هي في الحضر في 12 محافظة، إذ نجد ان المحافظات الأفقر هي التي يصل فيها معدل الفقر في الريف إلى أعلى مستوى. من جهة أخرى، استمرار الفقر المزمّن في المحافظات الجنوبية لاسيما محافظة المثنى والديوانية، مقارنة بانخفاضه في محافظات إقليم كردستان. (الشكل 7)



شكل (6): نسب الفقر على مستوى المحافظة والبيئة 24/2023



الالتزام المجتمعي والحكومي

تبنت الحكومة العراقية منذ عام 2009 استراتيجية التخفيف من الفقر الأولى، وأعقبتها باستراتيجية ثانية غطت الأعوام 2018-2022، وتم اعداد الاستراتيجية الثالثة التي تنتظر المصادقة الحكومية، والتي تستهدف استكمال مسيرة معالجة الفقر، والتصدي لنتائجه، ومعالجة جذوره عبر محصلاتها التي تركز على تحسين دخل الفقراء، ومستواهم الصحي والتعليمي، وضمان حماية اجتماعية فعالة، وبيئة سكن آمنة، فضلاً عن مواجهة مخاطر الظروف الطارئة التي تهدد أوضاعهم، بسبب هشاشة وضع الفقراء والفئات غير الفقيرة القريبة من خط الفقر.

عملت الحكومة خلال السنوات (2021-2024) على اتخاذ سلسلة من الإجراءات التنفيذية التي أسهمت في خفض نسب الفقر في العراق لعل أهمها:

- توفير التخصيصات المالية لتنفيذ مشاريع استراتيجية التخفيف من الفقر المنفذة في المحافظات بالتعاون مع الحكومات المحلية والوزارات والهيئات العامة. وزيادة التخصيصات المالية للنفقات الاستثمارية في الموازنة الاستثمارية للدولة إذ تم تخصيص (24192.9) مليار دينار ضمن موازنة عام 2023، بينما كانت (13820.3) مليار دينار عام 2018 مما انعكس إيجاباً على توفير فرص عمل جديدة للعاطلين عن العمل، وتخفيض نسبة الفقر.
- تم تنفيذ (614) مشروعاً ضمن مشاريع الصندوق الاجتماعي للتنمية لقطاعات (الصحة، والتربية، ومياه الشرب، الطرق) في القرى الفقيرة.
- زيادة اعداد المشمولين بنظام الحماية الاجتماعية إذ تم شمول (961) ألف أسرة بالحماية الاجتماعية، بينهم (60) ألف نازح. وتخصيص (100) مليار دينار لتقديم قروض للمستفيدين من الحماية الاجتماعية القادرين على العمل.
- توزيع السلة الغذائية للمشمولين بشبكة الحماية الاجتماعية، والتي تشمل أكثر من 7 ملايين و200 ألف نسمة وتضمنت توفير المواد الأساسية، مثل السكر، والطحين، والحليب، والشاي.
- دعم صناديق إعادة اعمار المحافظات المحررة وصندوق اعمار ذي قار بتخصيصات مالية إضافية.
- توزيع (320) وحدة سكنية على العوائل الفقيرة في محافظتي كركوك والديوانية والانبار خلال عامي 2023-2024.
- تأسيس صندوق الإعمار للمحافظات الأكثر فقراً والذي يهدف الى: العمل على تحسين الخدمات في المحافظات الأكثر فقراً والسعي لتحقيق أهداف التنمية الوطنية، ومعالجة الأسباب والظواهر التي أدت إلى ارتفاع مؤشرات الفقر أو البطالة أو الحرمان أو أي طارئ يحده مجلس الوزراء الاتحادي. وقد تمكن الصندوق من اكمال ارسال المشاريع لعام 2023 للمحافظات الأكثر فقراً بقيمة 500 مليار دينار عراقي الى وزارة التخطيط لغرض ادراجها.

شكل (7): إنجازات استراتيجيتي التخفيف من الفقر الأولى والثانية

المحصلة الثالثة (تحسن مستوى التعليم) • بناء 244 مدرسة ضمن مشروع إزالة المدارس الطينية في المناطق الريفية والفقيرة من أصل 409 كان مخططاً بنائها. فيما أقيمت 157 مدرسة أخرى لعدم جدوى إنشائها. • إنشاء وتأهيل 111 مدرسة في مناطق ريفية أو تالية تبعد المدرسة عنها لأكثر من كيلومترين، والتي يستفيد منها حوالي 125 ألف طالب وطالبة في تلك المناطق. المحصلة الرابعة (سكن ملائم وبيئة مستجيبة للتحديات) • إطلاق مشروع تأهيل ومعالجة السكن العشوائي بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (هايتات). وقد أجزت المرحلة التحضيرية المتمثلة بتثبيت المواقع جغرافياً. • تقديم مسودة قانون معالجة السكن العشوائي. • استهدفت الاستراتيجية الثانية بناء 6791 وحدة سكنية ضمن مشاريع بناء مجمعات سكنية في المناطق الفقيرة في عموم المحافظات. • توزيع 1988 وحدة سكنية على المستفيدين في محافظات: المثنى، واسط، الديوانية، كركوك، والأنبار. المحصلة الخامسة (حماية اجتماعية فعالة للفقراء) • أطلق في محافظة الجوف الاشراف مشروع الطاقة الشمسية الذكية لحوالي 6500 أسرة بدعم من برنامج الغذاء العالمي. • استهداف المشمولين بشبكة الحماية الاجتماعية وزيادة كفاءة برامج الأمان الاجتماعي باعتماد اختبار سبل المعيشة البديلة للدخل (PMT). • الشراكة مع وزارة العمل والشؤون الاجتماعية في تنفيذ البحث الاجتماعي لتقويم أوضاع المشمولين بتقديرات الحماية الاجتماعية. • توزيع أمانة مالية لحوالي 7500 أسرة نازحة تنطبق عليها معايير الفقر، ممن تقيم في المخيمات وهياكل البناء والمساجد.	مشروعات منجزة في الاستراتيجية الأولى والثاني • بلغ عدد المشروعات المنفذة ضمن الاستراتيجية الأولى 236 مشروعا ومكونا مختلفا في المحافظات الخمس عشرة عدا إقليم كردستان. • بلغت الأنشطة المنفذة في إطار الاستراتيجية الأولى 48 نشاطا من مجموع 87 نشاطا (55.1% من المجموع). • في الاستراتيجية الثانية تم تنفيذ 367 مشروعا ومكونا مع استكمال المشروعات المستمرة في الاستراتيجية الأولى، أي بزيادة 18%. • بلغت الأنشطة المنفذة في إطار الاستراتيجية الثانية 30 نشاطا من مجموع 33 نشاطا (90.9% من المجموع). المحصلة الأولى (دخل أعلى ومستدام للفقراء والمكمن الاقتصادي للنساء العجرات) • شمول 12750 أسرة فقيرة بمشروع القروض الصغيرة من أصل 20877 أسرة كان مخططا لشمولها بالقروض (حوالي 61% من مجموع الأسر المخطط شمولها). • بهدف ضمان دعم القطاع الزراعي في المناطق الريفية وضمان إقبال السلع الزراعية الى الأسواق تم إنشاء وتبليط طرق زراعية في المناطق الريفية بطول إجمالي يبلغ 69 كيلو مترا في محافظات ديالى وصلاح الدين وبغداد ونيوى. • تدريب 5880 متدريا من الذين استلموا القروض. • توزيع 797 كشك ومحل للفقراء لتوفير فرص كسب دخل مستدام الى 4530 شخصا تعلمهم هذه الاعمال المايكروية. المحصلة الثانية (تحسن المستوى الصحي) • تبنى مشروع تحسين الأطفال الفقراء ضد مرضى شلل الأطفال والحصبة وقد عطلت الجولات 233193 طفلا في المناطق الفقيرة. • تم تجهيز 742 مركزا صحيا بـ 18 نوع من الأجهزة المختبرية وأجهزة أخرى متنوعة؛ بهدف تحسين جودة الخدمات فيها، إذ يخدم كل مركز صحي حوالي 15 ألف شخص من سكان المناطق الفقيرة. • تجهيز 111 سيارة حوضية. • إنشاء 57 مشروعا تضمنت وحدات ومجمعات تحلية المياه بهدف إصال الماء الصالح للشرب الى المناطق والقرى الريفية. • بناء وتأهيل 38 وحدة للتدريج في عموم المحافظات. • إدخال 13 وحدة منها للخدمة. • إنشاء 30 بيتا صحيا في المناطق الريفية الفقيرة. • تدريب 9630 مرشدة صحية.
---	---

المصدر: استراتيجية التخفيف من الفقر الثالثة.

2-3: الهدف 3: الصحة الجيدة

يُعدّ العيش حياة طويلة وصحية أساساً للتنمية البشرية. كما يُعدّ متوسط العمر عاملاً مهماً في تحديد التركيبة العمرية للسكان. إذ تنخفض معدلات الوفيات في المراحل المبكرة من التغيير الديموغرافي، لا سيما بين الأطفال، وهي عملية بدأت تتسارع في العراق، أسهمت في تعزيز الزيادة في معدلات البقاء على قيد الحياة نتيجة انخفاض معدلات وفيات الأطفال.

لقد شهدت بعض المؤشرات الصحية تحسناً لافتاً لاسيما في السنوات الاخيرة، إذ تحسن معدل توقع الحياة من 71.4 سنة عام 2019 إلى 74.9 سنة عام 2023، بما يبرز التأثير الإيجابي لتطور الخدمات الصحية وزيادة عدد المؤسسات الصحية، وزيادة الوعي الصحي. وهو أمر ممكن أن ينطبق على انخفاض وفيات الأطفال حديثي الولادة لكل ألف ولادة حية. فضلاً عن انخفاض وفيات الأمهات لكل مائة ألف ولادة حية من 46.1 وفاة عام 2021 مقارنة بالسنوات السابقة، إلى (28.0 وفاة) عام 2022، وانخفضت الى 26.9 وفاة بحسب نتائج التعداد العام للسكان عام

2024. مع ذلك ما تزال هناك تحديات ترتبط بمعدلات وفيات الأطفال والوفيات التي شهدت انخفاضاً مستمراً من 24.3 وفاة لكل ألف من السكان إلى 21.8 وفاة ما بين عامي 2019-2021، ثم ارتفعت بشكل طفيف عامي 2022-2023 (من 22.1 وفاة إلى 22.4 وفاة) (انظر الجدول 5).

جدول (5): أهم المؤشرات الصحية في العراق للمدة بين (2019-2023).

اسم المؤشر	2019	2020	2021	2022	2023
نسبة وفيات الامهات لكل 100000 ألف ولادة حية	31.5	34.2	46.1	28.0	29.6
معدل وفيات الاطفال اقل من سنة لكل 1000 ولادة حية	19.6	18.5	17.8	19.8	18.4
معدل وفيات الاطفال دون سن الخامسة لكل 1000 ولادة حية	24.3	23.6	21.8	22.1	22.4
معدل وفيات الاطفال وحديثي الولادة لكل 1000 ولادة حية	13.9	13.7	13.2	13.0	12.9
توقع الحياة عند الولادة	71.4	71.5	72.5	75.3	74.9
عدد مراكز الرعاية الصحية الأولية الكلي	2808	2805	2693	1906	2864

المصدر: تقارير وزارة الصحة لسنوات متعددة.

ما تزال نسب الإنفاق الصحي من الإنفاق العام أو الناتج المحلي الإجمالي منخفضة، وكان الإنفاق الصحي للفرد عند أدنى مستوى بين البلدان ذات الدخل المتوسط العالي في عام 2016 بحسب منظمة الصحة العالمية، 2018، 2019. ونتيجة لذلك، أصبح المصدر الرئيس لتمويل الرعاية الصحية هو المدفوعات الشخصية. وقد ارتفعت حصة الإنفاق الصحي الفردي بين إجمالي الإنفاق الصحي من 29% في عام 2004 إلى 78% في عام 2016⁽²⁾.

مع ذلك ترتفع النفقات الصحية الفردية، وتفتقر إلى الحماية المالية. يبلغ الإنفاق الحكومي العام على الصحة كنسبة مئوية من الإنفاق الحكومي العام 2.2%. وقد قدرت منظمة الصحة العالمية الإنفاق الفردي كنسبة مئوية من إجمالي الإنفاق الصحي في عام 2019 بنحو 51%⁽³⁾.

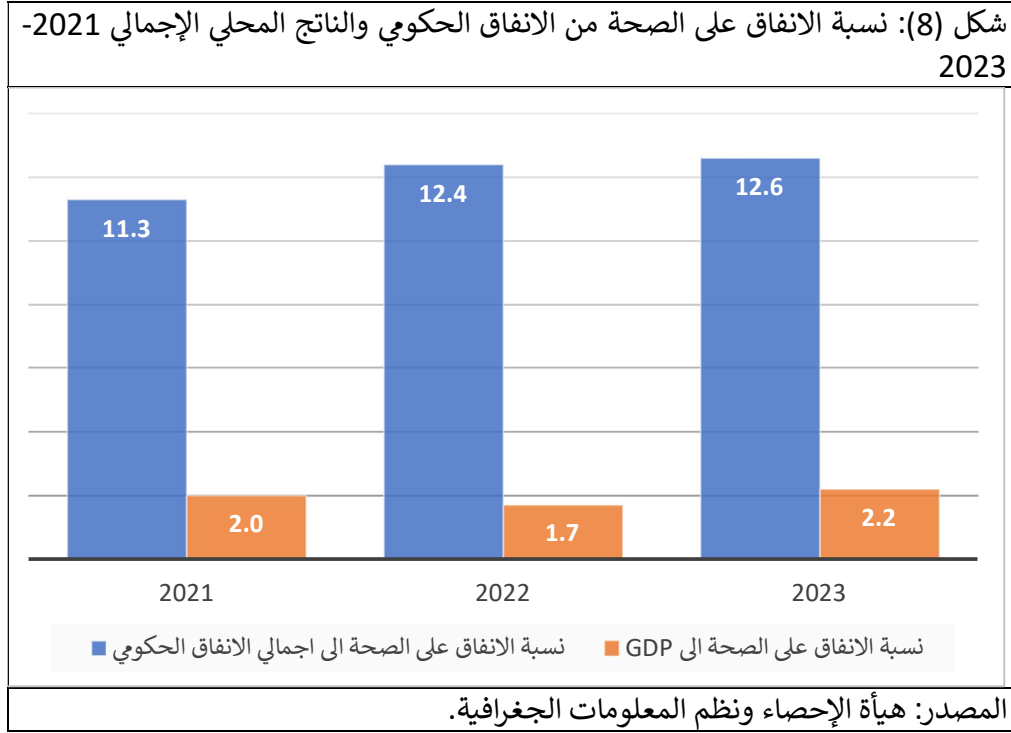
الالتزام الحكومي مجال الصحة

كجزء من الالتزام الحكومي في هذا المجال يهدف قانون التأمين الصحي رقم 22 لسنة 2020 إلى تعزيز التأمين الصحي عبر توسيع نطاق المشمولين من المواطنين، وحماية الافراد والاسر من مخاطر النفقات الصحية الكارثية، وإعادة هيكلة النظام الصحي، وتحسين جودة الخدمات فيه، والحد من الفقر الصحي. فيما تشير بيانات هيئة الإحصاء ونظم المعلومات الجغرافية الى أن نسبة الانفاق الحكومي على الصحة ارتفعت من 2.0% عام 2021 الى 2.2%

² منظمة الصحة العالمية، 2019

³ WHO, WHO contribution in Iraq: Evaluation report, 2024, p.2.

عام 2023 وهو ما يكشف عن زيادة التوجه الحكومي نحو تحسين الانفاق على الصحة اذ ارتفعت نسبة الانفاق الحكومي من 11.3% الى 12.6% للعامين المذكورين على التوالي.



يشكل النمو السكاني المتسارع عبئاً كبيراً يزيد من تكاليف الرعاية الصحية بشكل تحدياً جدياً لقطاع الصحة. فضلاً عن إن تغير المناخ له تأثير كبير في مجمل الاوضاع الصحية للسكان ورفاهيتهم، حيث تعرض العراق لموجات الحر والجفاف والعواصف الرملية. وقد وضعت وزارة الصحة سياسة صحية وطنية غطت المدة (2023-2014) وخطة صحية وطنية مدتها أربع سنوات (2022-2018). وتتماشى الأهداف الرئيسة مع خطة التنمية الوطنية ورؤية 2030 وأهداف التنمية المستدامة: (1) تحسين وتحديث النظام الصحي، (2) تعزيز نظام الوقاية الصحية، (3) تطوير نظام إدارة المعلومات الصحية، (4) تعزيز آليات تقديم الرعاية الصحية، (5) تطبيق الحوكمة الإدارية في قطاع الصحة، (6) الحد من الأمراض المعدية وغير المعدية، (7) إعادة بناء وتأهيل البنى التحتية الصحية المتضررة من الإرهاب، و(8) تعزيز تمويل النظم الصحية. مع ذلك ما يزال العراق يعاني من تأثير عقود من الصراع المسلح وعدم الاستقرار، والتي تفاقت بسبب جائحة كوفيد-19، على النظام الصحي في العراق⁽⁴⁾.

وقد تبنت الحكومة العراقية مقاربة جديدة في مجال توطين صناعة الادوية تجلت فيما

يأتي:

- وصل عدد المصانع الدوائية حتى نهاية عام 2022 إلى (24) مصنعاً منذ اقامة اول مصنع في العراق عام 1956، بما فيها شركة ادوية سامراء، وكانت تعمل بطاقات متدنية، وتغطي

⁴ WHO, WHO contribution in Iraq: Evaluation report, 2024, p.2.

- حوالي 10% من حاجة البلد للأدوية. تم انشاء (18) مصنعاً دوائياً جديداً في السنوات الثلاث الماضية، وتوجد (76) طلباً جديداً من قبل القطاع الخاص لإنشاء مصانع جديدة للأدوية والمستلزمات الطبية، باستخدام التكنولوجيا الحديثة.
- بلغ عدد العقود الموقعة مع وزارة الصحة لعام 2023، بلغت 554 عقداً، بمبلغ 408 مليار دينار، و251 عقداً (حتى تشرين الأول/ أكتوبر 2024)، بمبلغ 454 مليار دينار، مقارنة بعقود عام 2022 التي بلغت (144) مليار دينار فقط.
- بلغ عدد الادوية المسجلة كصناعة وطنية (1212) دواء لغاية نهاية عام 2022. وبعد اكتمال برنامج توطین الصناعة الدوائية، وصل العدد إلى (1725) دواء، اشتملت على أدوية جديدة تنتج لأول مرة، منها: 28 دواء لمعالجة ارتفاع ضغط الدم، و28 دواء لمعالجة مرض السكري من النوع الثاني. و24 نوعاً من المضادات الحيوية. و14 مضاداً حيوياً، إضافة إلى أدوية جرى تسجيلها لأول مرة. و8 ادوية من نوع بايوسملر لمعالجة الامراض النادرة. و18 نوعاً لأدوية معالجة السرطان. تجاوزت نسبة تغطية الأدوية المنتجة محلياً 35% مقارنة بـ 10% عند بدء برنامج التوطين⁽⁵⁾.



⁵ المكتب الإعلامي لرئيس مجلس الوزراء، 19- تشرين الأول-2024



شكل انشاء مستشفى الشعب الذي افتتح في بغداد في 28 كانون الأول (ديسمبر) 2024 ملمحاً جديداً على طريق إعادة الاهتمام الحكومي بقطاع الصحة في العاصمة بغداد التي لم تُنشأ فيها مستشفى حكومي منذ أربعة عقود.

ضم المستشفى 200 سرير، فضلاً عن 24 سرير طوارئ و21 سرير إنعاش وحاضنات للأطفال الخدج، ليصل مجموع الأسرة إلى 246 سريراً، ويحتوي المستشفى على 8 صالات عمليات مجهزة بأحدث المعدات للاختصاصات كافة مثل الجراحة والنسائية والعظام والعيون.

وتخطط وزارة الصحة لان يعمل المستشفى بنظام يتوافق مع معايير المستشفيات العالمية، وهو ما سيحسن مستوى الخدمات المقدمة للمرضى، بما في ذلك الخدمات الرقمية، مع الاحتفاظ بأسعار الخدمات المخفضة.

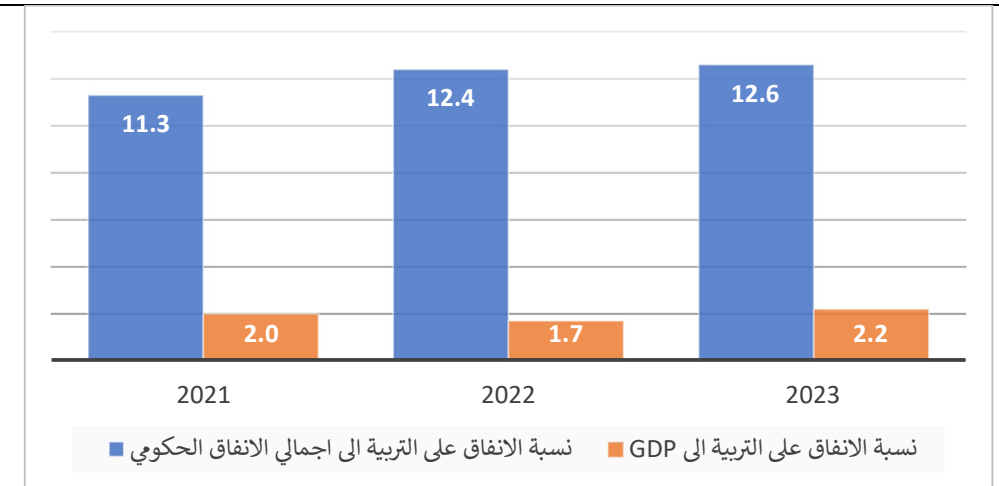
تقدم هذه المستشفى قصة نجاح مهمة إذ مثلت واحدة من أهم المشروعات المملوكة منذ عام 2013، وقد تبنت الحكومة معالجة المشكلات القانونية والمالية والإدارية التي تقف في طريق انجاز المشروع.

3-3: الهدف 4: التعليم الجيد

يُعدّ الإنصاف والمساواة في التعليم من الشروط الجوهرية لحقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية والتماسك الاجتماعي. إذ يرتبط ارتفاع مستويات التعليم بكل النتائج الإيجابية المعززة لتحسين نوعية الحياة، بما في ذلك تحسين فرص العمل والدخل، والصحة، والمشاركة السياسية والمجتمع المدني. وتكشف البيانات الخاصة بالتعليم في العراق، أن الأشخاص الأكثر تعليمًا هم الأكثر مشاركة في العملية التنموية نظرًا لامتلاكهم المهارات اللازمة وإمكانية وصولهم بشكل أفضل إلى الشبكات الاجتماعية من خلال وظائفهم الأفضل، ولذلك، ركزت الاستراتيجيات والخطط الوطنية وبشكل متزايد على المساواة والإنصاف في التعليم كوسيلة لمعالجة التفاوتات الاجتماعية والاقتصادية الأكبر وتعزيز العدالة الاجتماعية.

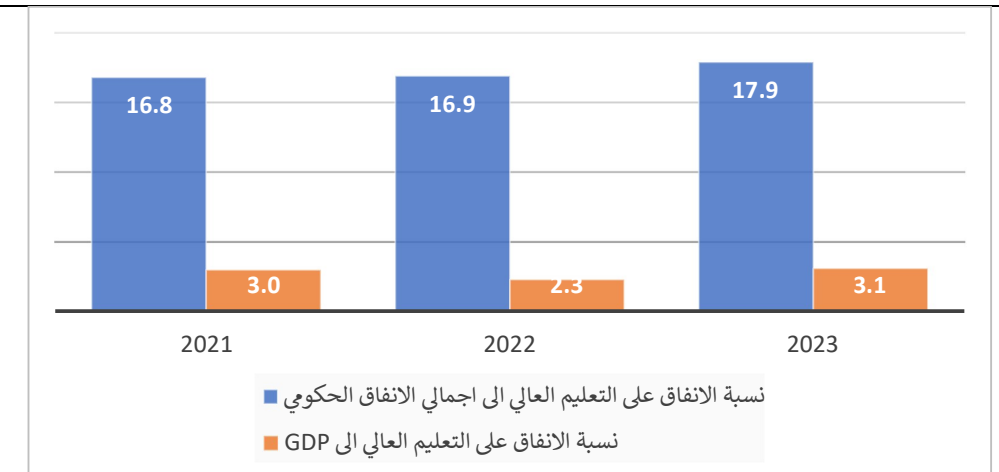
يكشف تحليل اتجاهات توزيع الانفاق على قطاع التعليم أن النمو الرئيس في الإنفاق تمثل في توفير الموارد اللازمة لتعويضات العاملين. ففي المدة 2023-2022، شكلت أجور الموظفين أعلى حصة في الإنفاق على التعليم، مما يترك القليل للمدخلات المتعلقة بجودة العملية التعليمية. على الرغم من أن العراق يعد من البلدان التي ترتفع فيها نسبة على التعليم (التربية والتعليم العالي) إلى الناتج المحلي الإجمالي التي وصلت إلى 5.3% عام 2023، مع ذلك تسعى الحكومة إلى زيادة هذا الانفاق لمواجهة الطلب المتزايد على الخدمات التربوية والتعليم العالي.

شكل (9): نسبة الانفاق على التربية من الانفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي 2021-2023



المصدر: هيئة الإحصاء ونظم المعلومات الجغرافية.

شكل (10): نسبة الانفاق على التعليم العالي من الانفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي 2021-2023



المصدر: هيئة الإحصاء ونظم المعلومات الجغرافية.

الالتزام الحكومي

- في 5 نيسان (ابريل) 2024 افتتح رئيس مجلس الوزراء، عبر دائرة تلفزيونية، (210) مدارس أنموذجية في مختلف محافظات العراق تم تنفيذها ضمن الاتفاقية العراقية الصينية، كما أعلن عن إنجاز كامل المشروع البالغ 1000 مدرسة في عموم العراق. إذ أن هذه المدارس ستعالج مشاكل الاكتظاظ والدوام الثلاثي، وتوفر بيئة جديدة وملائمة للدراسة، حيث نفذت بتصاميم حديثة راعت كل الاحتياجات المطلوبة، وشدد السيد رئيس الوزراء على استمرار حملة بناء المدارس وفق رؤية جديدة، وذلك عبر صندوق العراق للتنمية من خلال الانطلاق بمشروع تنفيذ 600 مدرسة، مبيناً أنه بتهيئة الاراضي في المحافظات سنغطي كل الاحتياجات قريباً. وقد توزعت المدارس الألف بواقع؛ 144 لمحافظة بغداد، و52 لميسان، و92 لنيوى، و106 لذي قار، و51 للأنبار، و78 لصلاح الدين، و61 للديوانية، و40 للنجف الأشرف، و45 لبابل، و44 لكركوك، و56 لذيالى، و44 لكربلاء المقدسة، و48 لواسط، و53 للمثنى، و86 للبصرة⁽⁶⁾.
- اتجهت الحكومة إلى دعم البيئة المدرسية وتعزيز مستوى الخدمات الأساسية فيها، ففي عام 2023/2022 بلغت تغطية المدارس بالكهرباء 100%، ووجود مرافق أساسية لغسل الايدي بنسبة 97%، ومياه الشرب الأساسية (84.4%). لكن هناك 12.5% منها تتوافر فيها أجهزة حاسوب لأغراض تعليمية، و11% منها تتوفر فيها شبكة انترنت لأغراض تعليمية، و8% فقط منها تتوافر فيها بنى تحتية صديقة لاحتياجات الطلاب من ذوي الإعاقة⁽⁷⁾.
- إن تكوين رأس المال المعرفي البشري يتطلب عدة عوامل، في مقدمتها الوقت المخصص لعملية التعليم والتعلم ومدى تحقيق البرامج والمناهج التعليمية في تدعيم المهارات والمؤهلات المتوقع أن يحصل عليها الخريجون، والتي ترتبط بجودة التعليم. وتولي مؤسسات التربية والتعليم العالي العراقية الأولوية والتركيز على القطاعات الاقتصادية والاستجابة لمتطلبات سوق العمل من خلال التخصصات الأكاديمية والتقنية-العلمية لتلبية متطلبات عملية التنمية المالية.
- قد نجد ان أغلب مؤسساتنا التعليمية لا تتفاعل على نحو وثيق مع متطلبات سوق العمل في العلوم والمعارف والمهارات التي تقدمها للطلاب، مع ذلك تلجأ الجامعات إلى تحديث مناهجها العلمية بما يواكب المناهج المعتمدة في الجامعات العالمية الرصينة، الأمر الذي يتطلب إعادة النظر في عملية القبول للمساهمة في تكوين رأس المال البشري النوعي الذي تحتاجه عملية التنمية الاقتصادية. فضلاً عن اتخاذ مسارات جديدة لتحديث التعليم ابتداءً باعتماد مسار بولونيا في التعليم التقني وتوسيعه ليشمل تخصصات الهندسة والاقتصاد وإدارة الاعمال، وما تتطلبه مسارات الانتقال نحو الثورة الصناعية الرابعة.
- يبلغ معدل الامية بين البالغين بعمر 10 سنوات فأكثر حوالي 15.3% بحسب نتائج التعداد العام للسكان لعام 2024، وقد أولى العراق عناية خاصة بمحو الامية، وتعزيز إمكانات مراكز محو الامية وتعليم الكبار فقد التحق ضمن الدفعة الثانية عشرة 75530

⁶ المكتب الإعلامي لرئيس مجلس الوزراء، 5 نيسان (ابريل) 2025

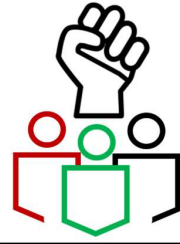
⁷ هيئة الإحصاء ونظم المعلومات الجغرافية، التقرير الاحصائي لاهداف التنمية المستدامة 2024، ص 45.

دارسا للعام الدراسي 2023/2024 من كلا الجنسين تشكل النساء حوالي 57% منهم في عموم المحافظات. (كما يوضحها الجدول 6)

- ومن جهتها عملت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي على احداث توسعات افقية وعمودية في الجامعات الحكومية وكلياتها اذ وصل عدد الجامعات الحكومية الى 36 جامعة عدا إقليم كردستان، فضلاً عن توسيع نطاق التعليم الأهلي (الخاص) ليشمل 85 جامعة وكلية أهلية يتواجد فيها اكثر من ثلث عدد الطلبة البالغ عددهم 1.334 مليون طالباً وطالبة في العام الدراسي 2025/2024.

جدول (6): مراكز محو الامية وتعليم الكبار بحسب المحافظة والجنس والبيئة للعام الدراسي 2023/2024 (الدفعة ...الثانية عشر)

المحافظات	عدد المراكز التابعة للوزارة							عدد الدارسين الملتحقين الكلي	
	حضر	ريف	ورش مهارات حياتية	نازحون	مجموع	ذكور	اناث	المجموع	
نينوى	112	70	4	0	186	3765	2529	6294	
صلاح الدين	74	112	1	0	187	6925	7173	14098	
كركوك	81	106	20	0	207	4426	7012	11438	
ديالى	17	2	11	0	30	637	876	1513	
بغداد	117	40	2	0	159	2847	3960	6807	
الانبار	46	72	19	0	137	3238	2580	5818	
بابل	17	17	2	0	36	1113	769	1882	
كربلاء	27	16	3	0	46	430	847	1277	
النجف	20	8	--	0	28	867	1182	2049	
الديوانية	16	0		0	16	167	849	1016	
المثنى	6	21	2	0	29	151	1042	1193	
واسط	19	1		0	20	4822	9102	13924	
ذى قار	30	17	2	0	49	731	1171	1902	
ميسان	19	3	--	0	22	528	948	1476	
البصرة	14	15	--	0	29	797	1101	1898	
المجموع	638	504	70	0	1212	32156	42024	74180	
السليمانية	6	1	--	0	7	273	278	551	
اربيل	1	0	--	3	4	197	110	307	
دهوك	1	5	--	0	6	56	436	492	
مجموع كردستان	8	6	0	3	17	526	824	1350	
مجموع العراق	646	510	70	3	1229	32682	42848	75530	



قصة نجاح

الفوز في مسابقات الحساب الذهني للتلاميذ

حصد العراق، في 23 شباط / فبراير 2025 لقب بطولة الذاكرة العربية والحساب الذهني للمرة الثانية على التوالي، منافساً (500) مشارك عربي من 12 دولة عربية، في البطولة التي أقامتها المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم / كرسي الألكسو في خدمة الطفولة للمرحلة الثانية، تحت إشراف اللجنة الوطنية العراقية بالتعاون مع مركز تنمية الإبداع الدولي في العراق. أن تعلم الحساب الذهني يساهم في تطوير مرونة العقل وقدرة التلميذ على التفكير النقدي، مما يساعدهم في حل المشكلات والمسائل الرياضية بسرعة وكفاءة دون الاعتماد على الآلة الحاسبة.



المصدر: وكالة الأنباء العراقية (<https://www.ina.iq/228635--.html>)

إطار (1): إعدادية الثقيلين المهنية: تجربة رائدة برعاية العتبة الحسينية المقدسة في قطاع التعليم المهني

في إطار رؤيتها الطموحة للارتقاء بالتعليم المهني والتقني في العراق، أطلقت الأمانة العامة للعتبة الحسينية المقدسة مشروع إعدادية الثقيلين المهنية، التي تعدّ الأولى من نوعها في العراق، حيث توفر مسارات تعليمية متخصصة تلبي احتياجات سوق العمل المتجدد، وتمنح الطلاب فرصة اكتساب مهارات تقنية متقدمة ضمن بيئة تعليمية حديثة ومتكاملة. بخلاف الإعداديات المهنية المعترف بها من قبل وزارة التربية العراقية، التي تقتصر على المؤسسات الحكومية، تأتي إعدادية الثقيلين المهنية لتكون المؤسسة التعليمية (الخاصة الوحيدة) التي تقدم هذا النموذج الفريد من التعليم المهني.

- تنوع التخصصات تحت مظلة واحدة
- تتميز الإعدادية بضمّها مجالين تعليميين رئيسيين ضمن كيان واحد، وهما:
 - المجال الصناعي الذي يشمل:
 - قسم الإلكترونيك والسيطرة.
 - قسم الأجهزة الطبية.
 - مجال تقنيات الحاسوب الذي يتضمن:
 - قسم الأمن السيبراني.
 - قسم أجهزة الهاتف والحاسوب المحمول.
 - قسم شبكات الحاسوب.
 - إتاحة تخصصات غير متوفرة في المؤسسات الحكومية للبنات

على الرغم من وجود بعض الإعداديات المهنية الحكومية مخصصة للبنات كالتجارة، إلا أنه لا يوجد إعدادية مهنية تشتمل التخصصات التقنية الحديثة التي تقدمها إعدادية الثقيلين المهنية، مما يفتح آفاقاً جديدة للفتيات الراغبات في دراسة المجالات التقنية الحديثة. بفضل هذه الميزات الفريدة، تمثل إعدادية الثقيلين المهنية إضافة استراتيجية إلى قطاع التعليم المهني في العراق، حيث تعمل على تخريج كوادر مؤهلة بمهارات تقنية متقدمة، تسهم في تلبية متطلبات القطاعات الصناعية والتكنولوجية المتنامية. ترعى الأمانة العامة للعتبة الحسينية المقدسة هذا المشروع الريادي، لتؤكد التزامها بتطوير منظومة التعليم والتدريب المهني، وخلق بيئة تعليمية حديثة تواكب تطورات العصر، وتسهم في تأهيل جيل من الشباب القادر على مواجهة تحديات المستقبل بكفاءة واقتدار.



4-3: الهدف 5: المساواة بين الجنسين

وفقاً لهيأة الأمم المتحدة للمرأة (UN-Women) فإن هناك فجوة في الأطر القانونية الداعمة للمساواة بين النساء والرجال؛ إذ لا يزال هناك عمل يتعين القيام به في العراق لتحقيق المساواة بين الجنسين ذلك أن 55.6% من الأطر القانونية تعزز وتفرض وتراقب المساواة بين الجنسين بموجب مؤشر أهداف التنمية المستدامة. فيما تعرضت 27.9% من النساء اللواتي تتراوح أعمارهن بين 20-24 عاماً للوأي تزوجن قبل سن 18 عاماً إلى العنف. كما أن النساء والفتيات اللواتي تتجاوز أعمارهن العشرة سنوات يقضين 24.1% من وقتهن في الرعاية غير مدفوعة الأجر والعمل المنزلي، مقارنة بحوالي 4.2% يقضيها الرجال. وغالباً ما تواجه النساء في سن الإنجاب (15-49 سنة) عقبات تتعلق بصحتهن وحقوقهن الجنسية والإنجابية.

وعلى الرغم من التقدم المحرز، في عام 2018، كانت 53.8% من النساء بحاجة إلى تنظيم الأسرة وراضيات عن الأساليب الحديثة. اعتباراً من كانون الأول (ديسمبر) 2020، كانت 41% فقط من المؤشرات اللازمة لمراقبة أهداف التنمية المستدامة من المنظور الجنساني متاحة، مع وجود فجوات في المجالات الرئيسية، على وجه الخصوص: العنف ضد المرأة ومؤشرات سوق العمل الرئيسية، مثل فجوة الأجور بين الجنسين. بالإضافة إلى ذلك، تفتقر العديد من المجالات - مثل الجنسانية والفقر والتحرش الجسدي والجنسي ووصول المرأة إلى الأصول (بما في ذلك الأراضي) والجنسانية والبيئة - إلى منهجيات قابلة للمقارنة لمراقبة الضمانات. يعد سد هذه الفجوات في البيانات بين الجنسين أمراً ضرورياً لتحقيق التزامات أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالعدالة بين الجنسين في العراق⁸.

مع ذلك يتمتع العراق بمسار تنموي متقدم في هذا الهدف، فقد صادق على كثير من الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين. وفي نطاق تعزيز المساواة بين الجنسين، تمت الموافقة على الأطر القانونية والبرامجية، مع التركيز على سياسة تعزيز العدالة بين الجنسين واستراتيجية تنفيذها، وخطة العمل الوطنية للنهوض بالمرأة 2018-2024، والاستراتيجية الوطنية لمناهضة العنف تجاه النساء والفتيات 2018-2030، وخطة العمل الوطنية بشأن المرأة والسلام والأمن (2018-2022). كما تمت الموافقة على استراتيجية إدماج المرأة في قطاع الصحة 2018-2023

يُظهر ملف العدالة بين الجنسين أن العوامل الاجتماعية والثقافية ما تزال تتحرك بفاعلية في إحشاء المجتمع العراقي لا سيما المجتمع الريفي، غير أن الثقافة التقليدية السائدة تستبعدهن من الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية وتحد من تمكينهن ومشاركتهن الفعالة في مختلف مجالات المجتمع.

- حصلت المرأة على فرص عادلة في التعليم العالي، إذ تقترب نسب الاناث مع الذكور في الالتحاق بالدراسات الأولية والعليا.
- توسعت وزارة التربية في فتح مراكز محو الامية المخصصة للإناث في الاقضية والنواحي لا سيما في المناطق الريفية، لتعزيز فرصة الحصول على التعليم وتشجيع الاناث على

⁸ <https://data.unwomen.org/country/iraq>

- اكمال تعليمهن وفتحت أكثر من (70) مركز لتعليم مهارات الحياة للإناث لتعليمها (الخياطة، الحلاقة، الحاسوب، صناعة الاغذية، ورفع قدراتهن في سوق العمل).
- في العراق لا يزال هناك عدم المساواة في العمل اذ تبلغ نسبة مشاركة النساء في النشاطات الاقتصادية (10.6%)، مقابل حوالي (68%) للرجال، مما يحد من وصولهن إلى الدخل الكافي وتحقيق الرفاهية.
- وفيما يتعلق بفرص العمل فان النساء ينشطن في الغالب في القطاعين غير الرسمي والزراعي، كعاملات غير ماهرات ولا سيما في الزراعة، مع وصول محدود إلى المدخلات الزراعية، وعمال الإرشاد الزراعي، مع انخفاض معدلات تبني التكنولوجيا مقارنة بالرجال ووصول محدود إلى الائتمان المصرفي.

الالتزام الحكومي بتمكين المرأة

- على الرغم من ان المشاركة النسائية في مجلس النواب حكمتها الكوتا ونسبة 25% من أعضاء المجلس، إلا ان الانتخابات التشريعية التي أجريت في عام 2021 قد أدت إلى ارتفاع نسبة المشاركة إلى 29%، نتيجة نجاح عدد من السيدات في الوصول إلى قبة البرلمان بالأصوات التي كسبتها وتفوقت فيها على المنافسين.
- اتخذ العراق خطوات كبيرة لتعزيز المساواة بين الجنسين، مع زيادة عدد النساء في دوائر صنع القرار. في الوقت الحالي، هناك 29% من النساء في البرلمان، و3 من أصل 23 عضوًا في مجلس الوزراء من النساء (وزيرات).
- بلغت نسبة النساء في المناصب الإدارية المتقدمة 17.5%.
- إقرار الخطط والسياسات والاستراتيجيات الوطنية الداعمة لمكانة المرأة ودورها في المجتمع، فقد تعززت جهود الحكومة لتحقيق المساواة بين الجنسين عبر مجموعة من الاستراتيجيات والخطط والسياسات المساندة منها⁽⁹⁾:

- الخطة الوطنية (لأجندة المرأة والامن والسلام) إذ اعتمد العراق خطته الاولى لتنفيذ القرار (1325) للمدة (2014-2018) تلتها خطة الطوارئ لعام 2015 ثم أعقبها بالخطة الثانية (2021-2024) والتي ضمنت إلى جانب ركائز القرار (1325) تنفيذ بنود البيان المشترك الموقع بين العراق والامين العام للأمم المتحدة في شأن مناهضة العنف الجنسي تجاه النساء والفتيات في أوقات النزاع.
- إطلاق الاستراتيجية الوطنية للمرأة العراقية (2023-2030) والتي مثلت جهود الحكومة العراقية في تعزيز دور المرأة ومشاركتها في المجتمع والتنمية الوطنية.
- تحديث الاستراتيجية الوطنية لمناهضة العنف تجاه المرأة والفتاة (2018-2030) التي تعمل على الحد من العنف تجاه المرأة والفتاة وتعزيز العدالة بين الجنسين.

⁹ الامانة العامة لمجلس الوزراء، الدائرة الوطنية للمرأة العراقية، تقرير جمهورية العراق عن التقدم المحرز في تنفيذ منهاج بيجين 2020-2024.

- إطلاق الاستراتيجية الوطنية لتنظيم الأسرة للأعوام 2021-2025 بهدف تحسين الخدمات الصحية للمرأة وزيادة الاهتمام برعاية صحة الام والطفل.
- إطلاق خطة التمكين الاقتصادي للمرأة العراقية (مبادرة المشرق) منذ العام 2019، التي تهدف إلى إزالة المعوقات وخلق فرص اقتصادية أكثر أمام المرأة، كما تحدد أولويات الحكومة في هذا الشأن من خلال وضع خطط تنفيذية سنوية مُفصّلة.
- إقرار الحكومة العراقية استراتيجية وطنية لمكافحة الاتجار بالبشر للأعوام (2023-2026).
- استحداث دور للدولة لحماية المرأة من العنف الاسري حيث تم افتتاح (5) مراكز في (5) محافظات عراقية (كربلاء والانبار والديوانية وكركوك ونينوى).
- فتح وحدات (رعاية المرأة) في المستشفيات تعنى بتقديم الخدمات الصحية والنفسية للنساء من ضحايا العنف.
- إعادة النظر بالتشريعات القانونية التي تكرس التمييز تجاه المرأة خلال لجان مشكلة لهذا الغرض.
- تطوير مهارات التعامل مع القضايا الجنائية في المناطق المحررة وتعزيز خبرات الادعاء العام والقضاة المشاركين في مجال التحقيق بالجرائم.
- تطوير نظام الحماية الاجتماعية وزيادة عدد النساء المشمولات بنظام الحماية الاجتماعية وتسهيل اجراءات الحصول على الإعانات عن طريق تطوير النوافذ الإلكترونية.
- لتعزيز مشاركة المرأة في صنع السلام تأليف شبكة وسيطات السلام الوطنية (برئاسة الدائرة الوطنية للمرأة العراقية) وعضوية ممثلي عدد من الوزارات القطاعية.
- وفي إطار التمكين الاقتصادي للمرأة العراقية تم اعتماد خطة (تمكين المرأة اقتصادياً للأعوام 2019-2024)، بالتنسيق مع الشركاء الدوليين.
- ارتفعت وتائر الجهود الحكومية في مجال التصدي للعنف تجاه النساء والفتيات بشكل مباشر من خلال مجموعة من السياسات والتشريعات أو من خلال أشكال غير مباشرة تستهدف تعزيز دور المرأة في التنمية الوطنية وتمكينها اقتصادياً ومعرفياً لحمايتها من جميع اشكال العنف ومنها⁽¹⁰⁾:
- إصدار (97940) وثيقة للنازحات.
- شمول (1466) امرأة ناجية من ضحايا الإرهاب براتب شهري.
- تخصيص (25) مليار دينار ضمن موازنة 2023 لدعم الضحايا.
- صرف بدل وحدة سكنية إلى (10858) امرأة من ذوي الشهداء، بواقع (10) مليون لكل واحدة.
- صرف منحة عقارية إلى (5705) امرأة من ذوي الشهداء.

¹⁰ بيانات الدائرة الوطنية للمرأة العراقية، الامانة العامة لمجلس الوزراء.

- منح قطع أرض إلى (5390) امرأة.
- صرف أكثر من (35) مليار دينار تعويضات للمتضررين من العمليات الحربية والإرهابية للمدة 2020-2023.
- دمج (85649) امرأة عائدة من النزوح في مجتمعاتهن.
- شمول (7740) امرأة منهن براتب الرعاية الاجتماعية.
- تأهيل (196) امرأة وبناء قدرات (332) امرأة.
- شمول (300) امرأة بدعم المشروعات الصغيرة المدرة للدخل.
- يمتلك العراق عدد من أطر العمل المؤسسية التي تشترك في إدارة ملف المرأة وتوفر الحماية لها منها: المجلس الأعلى لشؤون المرأة برئاسة السيد رئيس الوزراء، لجنة المرأة والأسرة والطفل البرلمانية (مجلس النواب العراقي)، مستشارو رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الوزراء لشؤون المرأة، الدائرة الوطنية للمرأة العراقية، قسم سياسات تمكين المرأة/ وزارة التخطيط، مديرية حماية الأسرة والطفل في وزارة الداخلية، محكمة مختصة بقضايا الأسرة توفر ساحات عدالة مستجيبة لحاجات النساء وحمايتهن، دائرة الحماية الاجتماعية للمرأة/ وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، تشكيلات شؤون المرأة: وهي تشكيلات وطنية فاعلة من الشركاء في المؤسسات الحكومية كافة تتمثل في تشكيلات تمكين المرأة في المحافظات والوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة بواقع (23) وزارة و (29) هيئة غير مرتبطة بوزارة و (15) محافظة فضلاً عن المجلس الاعلى لشؤون المرأة في اقليم كردستان، ومنظمات المجتمع المدني المعنية بشؤون المرأة.

3-5: الهدف 8: العمل اللائق

تمكن العراق خلال السنوات الخمس الماضية من تحقيق مكاسب ملموسة في التحول الاجتماعي والاقتصادي، واضعاً نصب عينيه الطموح الواسع في التحول إلى مجتمع حديث ومزدهر، كما هو منصوص عليه في رؤية العراق في اهداف التنمية المستدامة 2030، فضلاً عن الالتزام بأجندة 2030 للتنمية المستدامة.

وتتمثل دوافع هذا التطور في زيادة نشاط القطاعين الخاص والعام، مدعومةً ببيئة اقتصادية مستقرة نسبياً وإدارة اقتصادية فاعلة. لا يزال قطاع النفط المساهم الرئيس في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة، حيث أسهم بنسبة 52.7% في عام 2024، فيما لا يسهم قطاع الصناعة إلا بنسبة 2.78% ثم قطاع الزراعة بنسبة 3.9%. على الرغم من النمو الاقتصادي الملموس، فإن بطء وتيرة التحول الهيكلي، وارتفاع معدلات البطالة بين الشباب، واتساع مساحة الاقتصاد غير المنظم تُعيق الجهود المبذولة لتسريع التقدم نحو تحقيق الهدف الثامن من أهداف التنمية المستدامة. وقد أعاق بطء التقدم في القطاعات ذات التأثير العالي، مثل الزراعة والصناعة والسياحة، إلى جانب ضعف سلاسل القيمة، وتباطؤ تحسين مكاسب الإنتاجية، ومحدودية فرص العمل.

يُعد ارتفاع معدلات العمالة غير المنظمة إلى 69.5% بين الذكور و44.8% بين الإناث مظهرًا من مظاهر العمالة الناقصة المنتجة والعمل اللائق، ولا سيما بالنسبة لفئة الشباب المرتفعة. ومع ذلك، ووفقاً لمسح القوى العاملة 2021 ومسح الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للأسرة العراقية 2024/2023، انخفض معدل البطالة الوطني بشكل ملحوظ من 16.5% في عام 2021 إلى 13.5% في عام 2024/2023. ويُعزى انخفاض البطالة جزئياً إلى نمو عدد العاملين في القطاع المنظم، فضلاً عن استمرار تنفيذ عدد من التدخلات والإصلاحات المؤسسية القائمة على العمل والتي وفرت فرص عمل عادلة وآمنة وصحية ولائقة، مع زيادة فرص العمل والإنتاجية.

أظهرت نتائج المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة في العراق 2024/2023 إن معدل البطالة للفئة العمرية (15-30) قارب 25.4% على المستوى الوطني، يتفاوت هذا المعدل بين الإناث والذكور بمقدار (1:2) لصالح الإناث ويعود السبب الرئيس في ارتفاع معدل بطالة الإناث إلى التفاوت في الطلب على فرص عمل فضلاً عن محدودية القطاعات التي يسمح للمرأة العمل فيها بسبب الأعراف والتقاليد التي تعطي الحرية في اختيار نوع العمل أو التقديم على طلب العمل للذكور أكثر من الإناث⁽¹¹⁾.

في العراق بلغ معدل مشاركة الإناث بالقوى العاملة ما مقداره (10.6%) من إجمالي السكان بسن العمل وهي اقل بكثير من نسبة مشاركة الذكور والبالغة (68.0%) فمراة واحدة من بين كل 10 نساء في العراق تشارك في القوى العاملة، وان معدل البطالة بين الإناث قد بلغ (28.2%) وهو ضعف معدل بطالة الذكور والبالغ نسبتها 14.7%. إذ تعاني النساء اللواتي تتراوح أعمارهن بين 15 و 30 عاما من البطالة بشكل خاص⁽¹²⁾، ما يشير إلى أنهن يحاولن استخدام

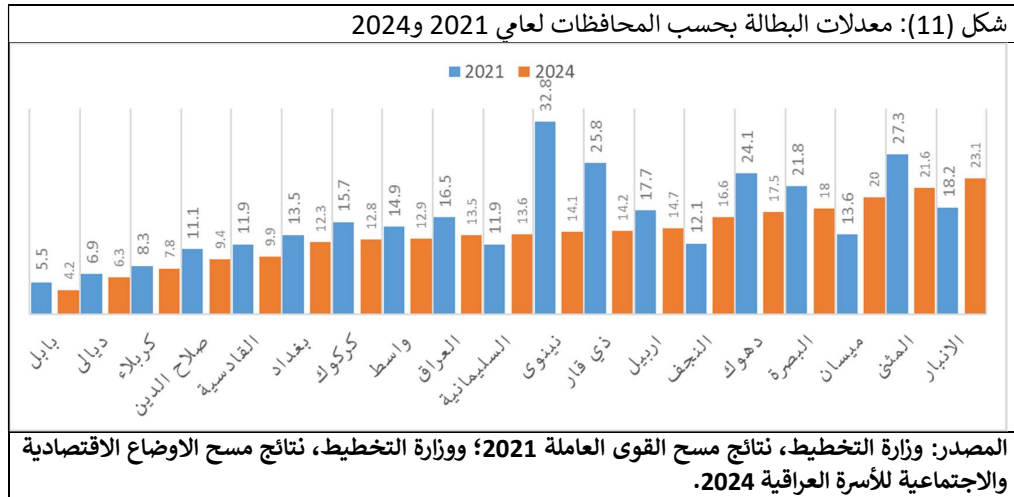
¹¹ - وزارة التخطيط، هيئة الإحصاء والنظم الجغرافية، وصندوق الامم المتحدة للسكان، تقرير دليل تنمية الشباب، 2024، ص 29.

¹² وزارة التخطيط، نتائج مسح القوى العاملة ، 2021.

تعليمهن للالتحاق بالخدمة العامة، ولكن عندما يفشلن في تحقيق هذه الغاية، يتركن القوى العاملة نهائياً، إما بسبب الإحباط، أو بسبب الضغوط الاجتماعية.

على صعيد المحافظات تظهر نتائج المسح الاقتصادي والاجتماعي للأسرة في العراق 2024 ان أعلى معدلات البطالة للإناث كانت في محافظة الانبار بلغت 44.8% تليها محافظة المثنى (41.8%) ثم محافظة دهوك (41.2%). أما اقل معدلات للبطالة بين النساء فقد سجلت في محافظة بابل (8.0%). (الشكل 11)

هناك عوامل عديدة تعزز ظواهر تهميش النساء والفتيات داخل الأسرة، ومنها بطالتهن وتهميش أدوارهن التنموية. إذ أن بطالتهن تجعلهن أكثر اعتماداً على أسرهن، كما أن دفعهن إلى سوق العمل في مرحلة مبكرة يسلبهن حق تلقي العلم ويعرضهن لمخاطر صحية وسلوكية إلى جانب عوامل كالمرض والعوق والزواج المبكر اعتماداً على الأسرة الأبوية. ويمكن القول أن مظاهر ومؤشرات تهميشهن أقوى في الريف منها في الحضر لأسباب تتعلق ببنية الأسرة ونمط الثقافة السائد.



الالتزام الحكومي والمجتمعي

- حقق العراق زيادة ملموسة في عدد مشاريع القطاع الخاص المشمولة بالضمان الاجتماعي إذ بلغت 79150 مشروعاً عام 2023، بعدما كان 68533 مشروعاً عام 2019، فيما زاد عدد العمال المضمونين إلى 428298 عاملاً بعدما كانت أعدادهم 237524 عاملاً للعاملين المذكورين على التوالي⁽¹³⁾.
- مبادرة "ريادة" التي أطلقها دولة رئيس الوزراء وتهدف الى خلق بيئة فعالة لاستثمار المهارات والمواهب الخاصة بالشباب والباحثين عن العمل، وتدريبهم واعدادهم

¹³وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، دائرة التخطيط والدراسات، المجموعة الإحصائية السنوية 2019، ص 143.

وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، دائرة التخطيط والدراسات، المجموعة الإحصائية السنوية 2023، ص 148.

- للسوق، واحداث أثر مالي كبير في المجتمع المحلي. لذا فهي تمثل فرصة للشباب للتعلم بشأن انشاء مشروعاتهم الخاصة والاستفادة من التمويل الذي توفره المبادرة.
- تعمل وزارة التخطيط بدعم من منظمة العمل الدولية على انشاء مرصد سوق العمل الذي يهدف الى جمع البيانات وتوفير مؤشرات وطنية واعداد تقارير لتحليل أوضاع سوق العمل واتجاهاته.
 - تعمل وزارة التخطيط بالتعاون مع وزارة العمل والشؤون الاجتماعية على انجاز الدليل الوطني لتصميم برامج الاشغال العامة، وتستعد الان لتشكيل اللجان التوجيهية والفنية للمضي قدما في اختيار برامج للأشغال العامة والمحافظة المستجيبة لها.
 - انجرت وزارة العمل والشؤون الاجتماعية مسودة سياسة التشغيل بدعم من منظمة العمل الدولية وبالتعاون مع الوزارات ذات العلاقة وهي في طور الاقرار في مجلس الوزراء المقرر.

6-3: الهدف 11: مدن ومجتمعات مستدامة

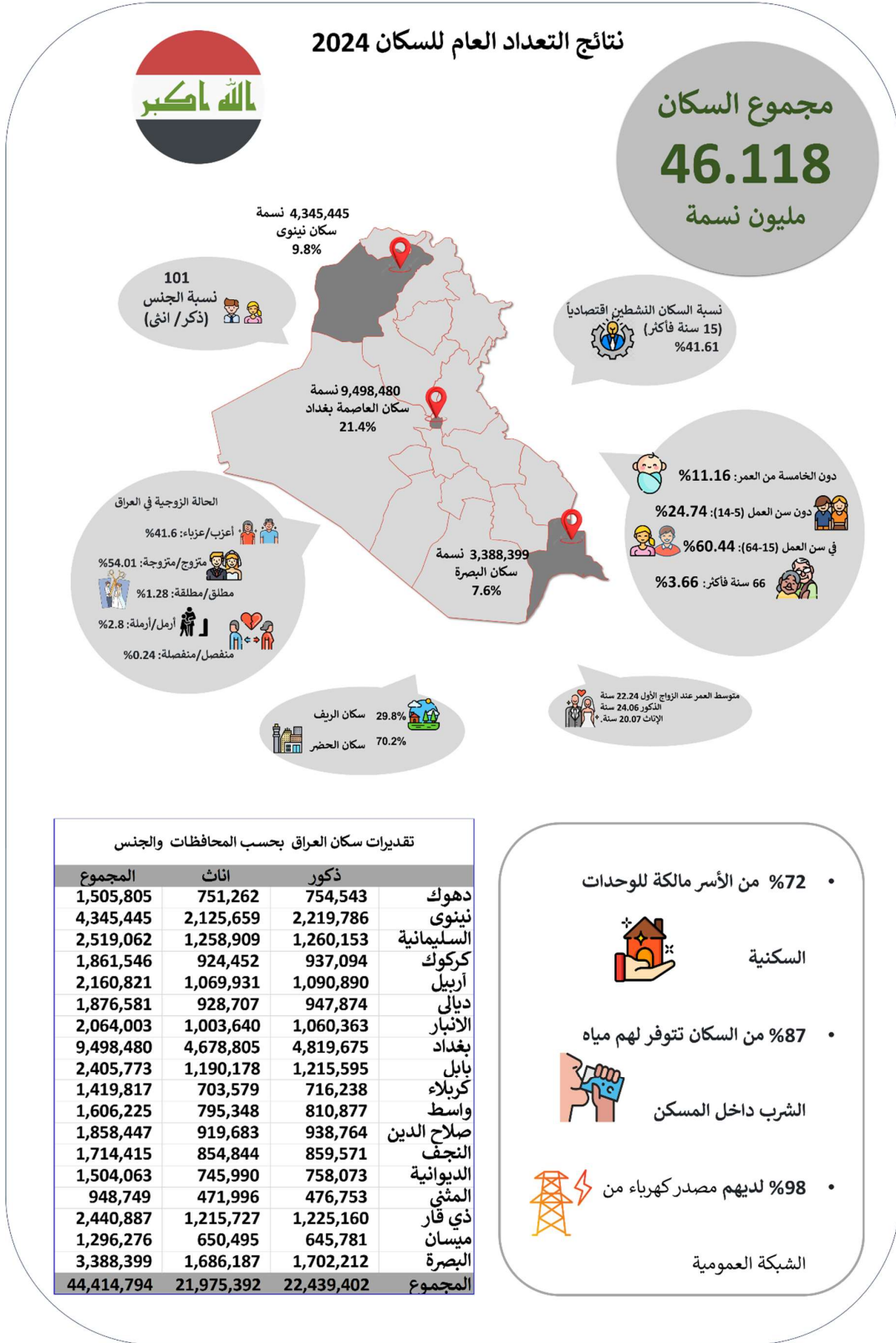
يشهد العراق نموًا سكانيًا سريعًا، مثل العديد من البلدان الأخرى، وتوسعًا حضريًا لافتًا. يبلغ عدد سكان البلاد 46.118 مليون نسمة، ويصل معدل نموه السكاني إلى 2.4%. فيما يعد العراق واحداً من أسرع البلدان تحضرًا في العالم، بلغت نسبة سكان الحضر حوالي 70.2% مقابل 29.8% للريف بحسب نتائج التعداد السكاني لعام 2024. ولهذا النمو السكاني السريع آثار كبيرة على الطلب على الأراضي واكتظاظ السكن وشحة المياه والصحة والتعليم والوظائف والخدمات الحضرية، فضلاً عن آثاره البيئية.

يتركز معظم النمو السكاني في المدن الرئيسية مثل بغداد والبصرة والموصل. ومن المتوقع أن يتجاوز عدد سكان العراق بحلول عام 2030 إلى 50 مليون نسمة، وهذه الزيادات في المناطق الحضرية هي التي تجعل الهدف 11 مهمًا لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. فيما ظلت بغداد تحتل أعلى نسب التجمعات بالنسبة للعدد الكلي وبنسبة 27% تليها محافظة البصرة 18.4%⁽¹⁴⁾. لقد رافق النمو الحضري السريع ظهور عدد التجمعات العشوائية في محافظات العراق كافة ارتفعت فيها نسبة سكان الأحياء الفقيرة وظلت بغداد المركز الحضري الرئيس، مع استمرار نمو المناطق الحضرية الأخرى بخطى سريعة، وهو ما يترك آثار اقتصادية واجتماعية على السكان الحضر.



¹⁴-وزارة التخطيط، خطة التنمية الوطني 2018-2022، ص 175.

شكل (12)



أكدت نتائج التعداد الحاجة الملحة لتوفير خدمات حضرية مرنة ومستدامة ذات مقاومة للتغيرات المناخية مثل: النقل العام والإسكان. لذا يتطلع العراق إلى جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة وآمنة وصامدة ومستدامة، من خلال تطوير وتسهيل آليات الإسكان اللائق للمواطنين، بما في ذلك احتواء ومعالجة ظروف المناطق المتضررة من الارهاب والأشخاص الذين يعيشون في المناطق عالية الخطورة، وتطوير نماذج إسكان مستدامة في المناطق الحضرية والريفية

مع ذلك ما تزال هناك كثير من التحديات المرتبطة بجعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة وآمنة وصامدة ومستدامة بسبب:

- **محدودية المشاركة والتمويل:** إذ إن تحقيق الأهداف المقصودة لتعزيز التحضر يتطلب موارد كبيرة، ومن ثم يحتاج إلى مشاركة نشطة من شركاء التنمية، والأهم من ذلك، اسهام القطاع الخاص. ذلك ان المشاركة النشطة للقطاع الخاص يمكن أن تلعب دوراً استراتيجياً في تطوير قطاعات الإسكان والبنية التحتية الحضرية.
- **فجوات البيانات:** لا تزال هناك تحديات في توفير البيانات على المستوى المكاني، المجزأة على مكونات مثل الإنتاجية والتوظيف، والحراك الديموغرافي، واستخدام الأراضي التي تعد حاسمة لمطابقة التدخلات مع مواقع محددة.
- **فجوات تنمية القدرات في المؤسسات الحكومية المحلية:** ما تزال الحاجة قائمة إلى بناء قدرات المؤسسات الكيانات اللامركزية وتمكينها من اجل تنفيذ التخطيط الحضري الطويل الأمد وكذلك التفتيش ومراقبة النمو الحضري المادي.

الالتزام الحكومي والمجتمعي

في إطار تعزيز البيئة الحضرية الآمنة اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة في الجلسة العامة الثامنة والسعين للدورة الحادية والسبعين للجمعية العامة، المنعقدة في 23 كانون الأول/ديسمبر 2016، قراراً يدعم الهدف الحادي عشر من أهداف التنمية المستدامة الذي يدعو إلى أن تكون المدن شاملة وآمنة ومرنة ومستدامة. وقد انطلقت الحكومة العراقية بطرح مبادرة "المدن الآمنة الخالية من العنف ضد النساء والفتيات" لا سيما في المناطق التي تأثرت بالنزاع وارتكبت فيها انتهاكات للأمن الانساني للمرأة كالسبي والاختطاف وقتل النساء. إذ تسعى هذه المبادرات أي تعزيز الامن الانساني في "المدن والأماكن العامة" والسعي لتمكين النساء والفتيات اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً في الأماكن العامة الخالية للحد من كافة أشكال العنف اللفظي والجسدي والنفسي والجنسي، وحمايتهن اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً، من خلال تنفيذ تدخلات محلية مراعية للعدالة بين الجنسين، واعتماد وإنفاذ القوانين والسياسات لمنع العنف ضد النساء والفتيات والتصدي له، والاستثمار في السلامة والجدوى الاقتصادية للمدن والأماكن العامة الآمنة، وتغيير المواقف والممارسات السلوكية والاجتماعية التي تُغذي أي شكل من أشكال التهديد للأمن الانساني للمرأة في الأماكن العامة.

- تبنت الحكومة مقاربة حاسمة في معالجة ازمة السكن قبل استفحالها من خلال انشاء 16 مدينة جديدة، بينها 4 مدن تم احالتها إلى التنفيذ، والتي من المؤمل أن توفر أكثر من 100 ألف وحدة سكنية جديدة. وهناك 11 مدينة جديدة قيد الإعلان من المتوقع

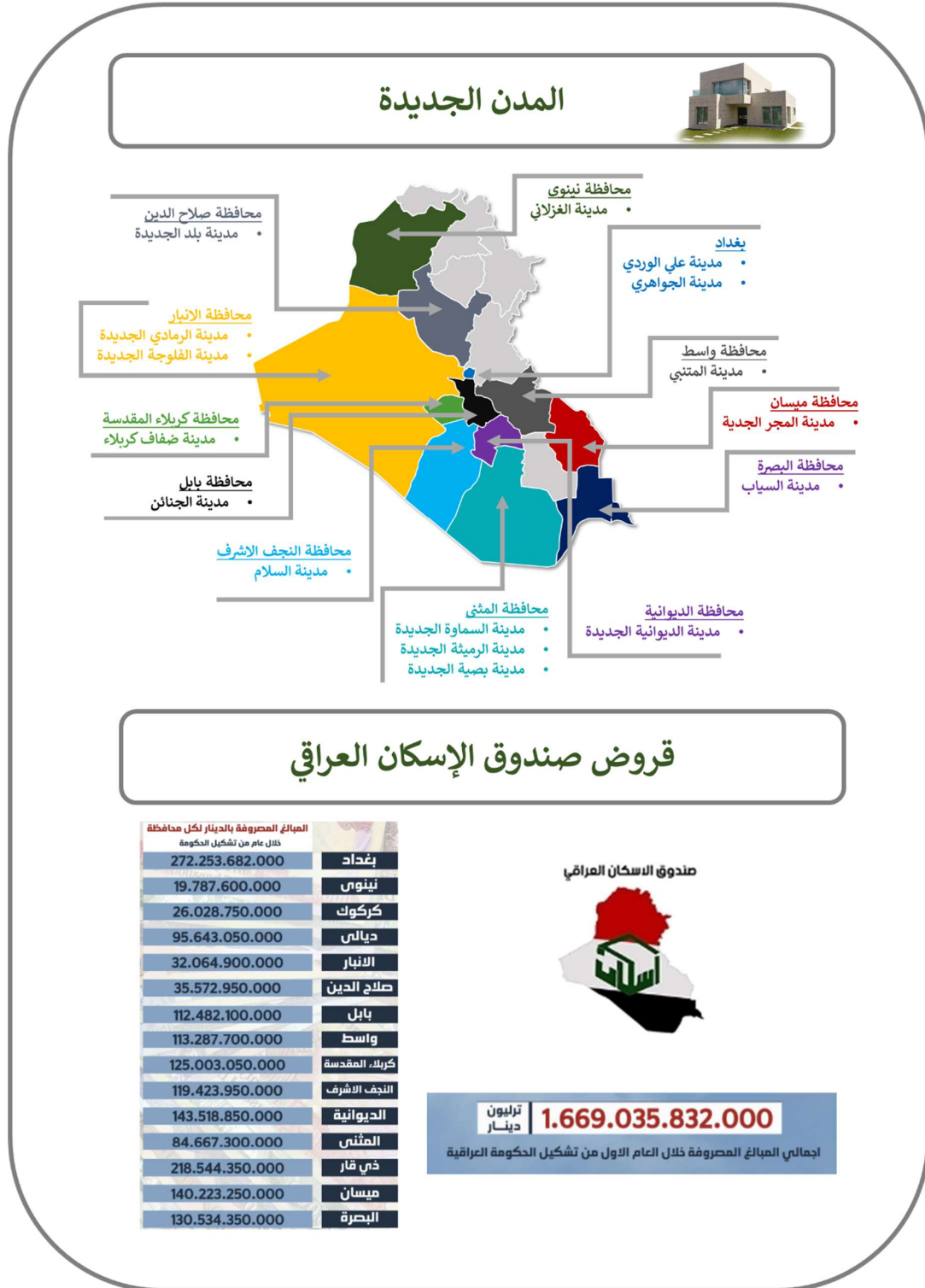
أن توفر 545 ألف وحدة سكنية جديدة. على وفق معايير دقيقة أمام المستثمرين لضمان جودة واستدامة التنفيذ، فضلاً عن استحداث دوائر بلدية لهذه المدن تعمل على تقديم خدماتها إلكترونياً⁽¹⁵⁾ (أنظر الشكل 13).

- قدم صندوق الإسكان العراقي التابع لوزارة الاعمار والإسكان والبلديات والاشغال العامة خلال عام 2023 قروضا بمبلغ اجمالي 1.669 تريليون دينار (حوالي 1.262 مليار دولار أمريكي) لتمويل قروض الإسكان التي طلبها القطاع الخاص والمواطنين.



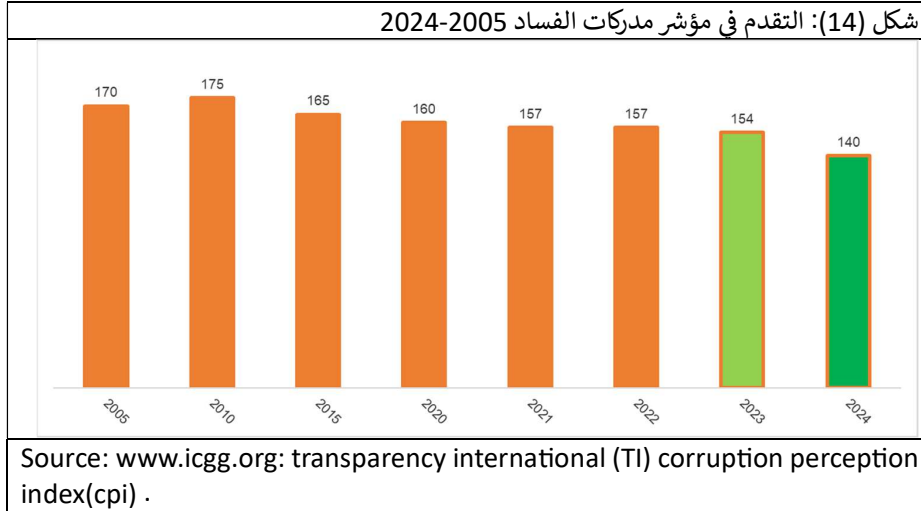
¹⁵ وزارة الاعمار والإسكان والبلديات والاشغال العامة، تقرير إنجازات الوزارة: العام الأول لتشكيل الحكومة، بغداد، 2024، ص 34-35.

شكل (13): المدن الجديدة في العراق وقروض الإسكان



7-3: الهدف 16: السلام والعدل والمؤسسات القوية

حقق العراق تقدماً مهماً في مؤشر مدركات الفساد لعام 2024، الذي صدر عن منظمة الشفافية الدولية، إذ أشار التقرير إلى حصول العراق على 26 نقطة، بزيادة ثلاث نقاط مقارنة مع العام الماضي، وتقدم 14 مركزاً ليحل في المرتبة 140 عالمياً.



لقد أظهر العراق التزاماً قوياً بالإطار الدولي لمكافحة الفساد من خلال تصديقه وانضمامه الى عدد من الاتفاقيات الدولية المهمة، ومنها: اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (UNCAC). فيما تضطلع هيئة النزاهة الاتحادية بدور استراتيجي في رصد وضمان تنفيذ هذه الاتفاقية، وتطبيق الاستراتيجية الوطنية للنزاهة ومكافحة الفساد 2024-2021، والاستراتيجية الوطنية لمكافحة غسيل الأموال ومكافحة الإرهاب وانتشار التسليح 2027-2023.

يعد الحد من العنف والجريمة في كل مكان وبجميع أشكاله شرطاً أساسياً للأمن الإنساني، وهدفاً أساسياً لخطة التنمية المستدامة لعام 2030. إذ تعد النزاعات العنيفة المسلحة والعنف بأشكاله المختلفة بين الأشخاص والجماعات تهديدات مباشرة للسلامة الجسدية والنفسية للأفراد، التي تنعكس بالنتيجة على جميع مسارات التنمية. والعكس صحيح إذ يؤثر ارتفاع وتأثر التنمية واستدامتها انخفاضاً كبيراً في معدلات الانحراف السلوكي في عموم المجتمع.

ومع تزايد التحول الرقمي يتأثر الكثير من أصحاب المصلحة، لذا فإن تقييم تأثير الأحداث الجنائية أو السياسية والإرهابية على المسارات التنموية - أمر معقد. في الوقت الذي تخلق التقنيات الرقمية فرصاً للوصول إلى التعليم وكسر حلقات الفقر والاحتياجات الاجتماعية للأطفال والشباب، لكنها توفر في الوقت نفسه مجالات لتهديد الأمن الإنساني للفرد والمجتمع.

لا يمكن اعتبار آلية العلاقة بين الأمن-التنمية أمراً مفروغاً منه، حيث تتفاعل الاضطرابات الكوكبية مع ديناميكيات الصراع وعدم المساواة والابتكار التكنولوجي لخلق ساحات جديدة للصراع والعنف والجريمة. ولا يكفي أي جيل جديد من تهديدات الأمن الإنساني بمفردها لشرح سبب تصاعد الصراع العنيف -ولكن في تفاعلهم، تتضاعف التوترات وتزايد.

لقد داهمت التحديات الكبيرة البنى المؤسسية فأوجدت مشكلات خطيرة على مستوى المجتمع والأسرة والفرد، إذ إن التعرض للإرهاب والعنف، بشكل مباشر وغير مباشر، يضر بالرفاهية واستدامة التنمية البشرية على نطاق أوسع. إذ يمكن أن يؤدي النزاع والعنف إلى نزوح الناس من منازلهم، مما قد يعرضهم لمزيد من التهديدات الأمنية في سعيهم للحصول على بيئة آمنة. كما يقيد الخوف من العنف أيضاً استخدام الناس للأماكن العامة، ويحد من قدرتهم على المشاركة الكاملة في المجتمع. علاوة على ذلك، يُعد الشعور بالأمان جزءاً لا يتجزأ من الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة

الالتزام الحكومي

- وضعت الحكومة العراقية الاستراتيجية الوطنية للنزاهة للأعوام 2021-2024 في 16 آب (أغسطس) 2021. وتهدف إلى توحيد المجتمع العراقي لتحقيق الشفافية والنزاهة من خلال تعزيز وعي المؤسسات الحكومية، إلى جانب الدور المجتمعي في معالجة القضية. إذ اهتمت الحكومة بموضوع تحسين الحوكمة، ولا سيما القضاء على الفساد. ولا تُعدّ مبادرة "نظام النزاهة في العراق مجرد مجموعة من السياسات، بل هي أيضاً حركة اجتماعية فعلية، شعارها ترمي إلى تحقيق النزاهة للجميع وبواسطة الجميع.
- شكل التغيير بعد عام 2003 فرصة لتوسيع نطاق المشاركة السياسية، فقد:
 - أجريت الانتخابات العامة والمحلية كل أربع سنوات منذ إقرار الدستور عام 2005، إذ تعد المشاركة في الانتخابات واحدة من أكثر أشكال المشاركة أهمية.
 - الزيادة الكبيرة في اعداد المنظمات غير الحكومية التي بلغ عددها 6537 منظمة بينها 185 فرعاً لمنظمات غير حكومية أجنبية⁽¹⁶⁾، والتي تدعم مجالات مختلفة، وتمثل فضاءً مدنياً للمشاركة الفاعلة.
 - توسيع فضاءات الحرية والسماح بأشكال المشاركة في التظاهرات السلمية بوصفها شكلاً من أشكال المشاركة والاحتجاج في النظم الديمقراطية، وخلال النصف الأول من عام 2024 حدثت 992 مظاهرة سلمية في 14 محافظة (عدا إقليم كردستان)⁽¹⁷⁾.
- شهدت الحوادث الجنائية المسجلة في العراق خلال الاعوام (2022-2024) انخفاضاً كبيراً مما كانت عليه في الماضي، وهو ما يعكس العلاقة المتبادلة بين مسار التنمية المتصاعد مقابل الانخفاض الواضح للحوادث الجنائية والارهابية وفي جميع محافظات العراق. يوضح الشكل (15)، أن المدة من عام 2022-2024 شهدت انخفاضاً كبيراً في الحوادث الجنائية المسجلة. إذ انخفضت من 18540 حادثة عام 2022 إلى 11582 حادثة عام 2024. أما جرائم الارهاب فقد انخفضت بشكل كبير من 1743 حادثة ارهابية عام إلى 2017 إلى 1530 عام 2019 ثم إلى 591 في عام 2022 وإلى 274 حادثة

¹⁶ <https://www.ngoao.gov.iq/>

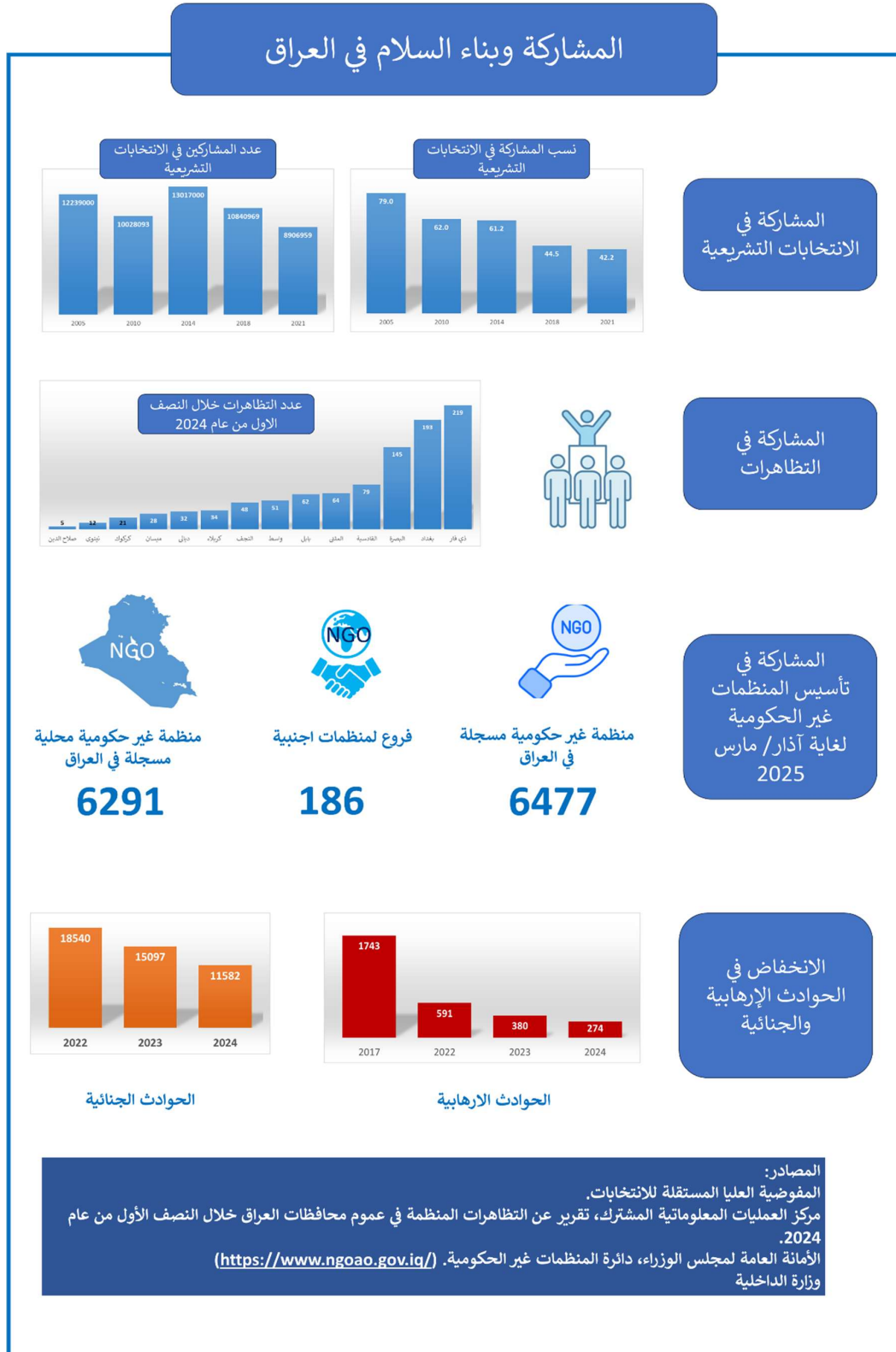
¹⁷ مركز العمليات المعلوماتية المشترك، تقرير عن التظاهرات المنظمة في عموم محافظات العراق خلال النصف الأول من عام 2024، ص3.

عام 2024⁽¹⁸⁾. اما الحوادث الجنائية حسب نوع الحادثة فقد شهدت معظم الحوادث انخفاضاً كبيراً للسنوات 2022-2024.

- بهدف تعزيز أسس السلام والاستقرار في المجتمع فقد قامت الحكومة بمتابعة ملف الجرائم التي ارتكبتها التنظيمات الإرهابية، لاسيما من الايزيديين الذين تعرضوا لأقصى عمليات الإبادة الجماعية في التاريخ البشري. وبحسب البيانات المتوفرة لدى إقليم كردستان فقد بلغ عدد المختطفين الايزيديين 6417 مواطناً أغلبهم من النساء والأطفال، تم انقاذ 3576 مواطناً، بينهم 1208 امرأة، و339 رجلاً، و1070 فتاة، و959 ولداً. وما يزال 2693 مواطناً في عداد المفقودين. ويعرض الجدول الآتي إحصائية بجرائم الاختطاف التي ارتكبتها التنظيمات الإرهابية خلال السنوات 2014-2017، والإجراءات اللاحقة لها منذ عام 2020، وبما يضمن تحقيق العدالة للضحايا.

المصدر: احصاءات وزارة الداخلية العراقية، 2024. 18

شكل (15):



جدول (7): جرائم الاختطاف التي ارتكبتها التنظيمات الإرهابية في دوري التحقيق والمحكمة للسنوات 2024-2020

نوع القضية	2020	2021	2022	2023	2024
جرائم الاختطاف في دور التحقيق	615	720	556	1011	67
المعروض للقضاء					
المحسوم	570	714	516	888	53
جرائم الاختطاف في دور المحاكمة	178	333	182	120	4
المعروض للقضاء					
المحسوم	158	187	166	103	3
الادانات	96	105	83	48	0

المصدر: مركز العمليات المعلوماتية المشترك، تقرير عن التظاهرات المنظمة في عموم محافظات العراق خلال النصف الأول من عام 2024.

- وضع العراق خطة وطنية لمنع ومكافحة العنف تجاه النساء والفتيات، فضلاً عن تنفيذ أنشطة إعلامية وتثقيفية وتواصلية، تشمل الضحايا والجناة والأسر والمجتمعات المحلية بشكل عام. وقد لعب المجتمع المدني، ولا سيما المنظمات المعنية بقضايا العدالة بين الجنسين وحقوق المرأة، دوراً فاعلاً في هذا المجال، بل ساعد على مراجعة التشريعات الوطنية حولها.
- تابعت وزارة الداخلية والقضاء القضايا المتعلقة بالعنف تجاه النساء والفتيات للأعوام 2019-2024، إذ سجلت الاعتداءات الجسدية أعلى النسب ولجميع السنوات، تليها الاعتداءات اللفظية، ثم الاعتداءات النفسية. أما أقل النسب فقد سجلتها الاعتداءات الجنسية. كما موضح في الجدول (8).

إطار (2): حملة (نظير لك في الخلق)

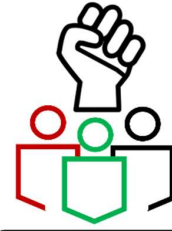
أطلقت وزارة الهجرة والمهجرة حملة (نظير لك في الخلق) تستهدف المؤسسات الأكاديمية والحكومية لنشر ثقافة التسامح والسلام. وتتضمن سلسلة الندوات والورش بهدف خلق بيئة إنسانية متوازنة بين أطراف المجتمع، بهدف الورشة نشر مبادئ التسامح والمحبة بين أوساط الطلبة في مختلف الجامعات، وتعزيز العلاقات الاجتماعية بين أفراد المجتمع وتوثيقها، والحد من النزاعات لتحقيق السلم المجتمعي.

جدول (8): أنواع العنف تجاه النساء والفتيات في العراق للأعوام 2019-2024

2024	2023	2022	2021	2020	2019	نوع العنف (الاعتداء)
5290	2121	11826	9996	6745	6507	اعتداء جسدي
46	48	51	48	53	53	%
1975	3960	3252	3381	1803	1599	اعتداء نفسي
17	16	14	16	15	13	%
2363	4781	4701	4213	2470	2501	اعتداء لفظي
21	19	20	20	20	20	%
47	192	143	288	40	83	اعتداء جنسي
0	1	1	1	1	1	%
603	1492	1337	1270	671	749	اعتداء اقتصادي
5	6	6	6	5	6	%
1137	2586	2070	1757	766	777	اخرى
10	10	9	8	6	7	%
11415	25132	23329	20925	12495	21216	المجموع
100	100	100	100	100	100	%

المصدر: وزارة الداخلية، مديرية حماية الاسرة والطفل، 2024.





قصة نجاح

العودة الطوعية للنازحين ومركز الأمل للتأهيل

النفسي والمجتمعي

شكلت أزمة النزوح في عام 2014 واحدة من أكثر المآسي الإنسانية قسوة في العراق، فقد قدر عدد النازحين آنذاك بحوالي ستة ملايين عراقي منذ كانون الثاني (يناير) 2014، أو حوالي 15% من مجموع سكان البلد.

وقد عملت الحكومات العراقية المتعاقبة على إنهاء مشهد النزوح عبر تشجيع العودة الطوعية للأسر والافراد النازحين إلى مناطقهم الاصلية، ولغاية 19 آذار (مارس) 2025 فقد تبقى 19207 اسرة فقط في محافظات كردستان الثلاث، ومن بين المخيمات الـ 152 مخيماً التي كانت الموجودة في 12 محافظة لم يتبق سوى 22 مخيماً في محافظتي أربيل (6 مخيمات) ودهوك (16 مخيماً).

موقف العوائل الساكنة في مخيمات النزوح في محافظات اقليم كردستان لغاية ٢٠٢٥-٣-١٩

المحافظة	عدد العوائل الساكنة داخل المخيم	عدد العوائل المغادرة	عدد العوائل المتبقية
دهوك	24,890	8,130	16,760
السليمانية	2,354	2,354	0
اربيل	4,533	2,086	2,447
المجموع	31,777	12,570	19,207

تم تأسيس مركز الامل للتأهيل النفسي والمجتمعي بموجب قرار مجلس الامن الوطني، وتم افتتاحه رسمياً في 25 أيار (مايو) 2021، وبدأ باستقبال العراقيين العائدين من مخيم الهول السوري الذي يؤوي عائلات كان لها ارتباط بالتنظيمات الإرهابية، ومنذ تأسيسه استقبل المركز 3465 عائلة، تضم 13829 فرداً. نجح المركز في ادماج 2635 عائلة تضم 9735 فرداً. وقد تم ذلك بالتعاون بين وزارة الهجرة والمهجرين وفريق نينوى التطوعي.

اعداد النازحين الذين تم استقبالهم وادماجهم في مركز الامل بحسب السنوات 2021-2025

السنة	العوائل المستقبلية	العوائل المندمجة	عدد الافراد	عدد العوائل
2021	341	1382	1381	343
2022	579	2361	2368	583
2023	1004	3816	3724	1039
2024	700	2683	2241	655
2025	941	3587	21	16
المجموع	3565	13829	9735	2635

8-3: التبصر في التقدم المنجز في العراق

حقق العراق خلال السنوات الاخيرة تقدماً نسبياً في مستويات النمو الاقتصادي والتنمية البشرية على الرغم من الازمات المركبة والمتلاحقة التي عصفت بالمجتمع. إذ شهدت مؤشرات تحسينات ملحوظة في الجوانب الاجتماعية والاقتصادية مثل خفض مستويات الفقر، ارتفاع التحصيل العلمي والحياة المتوقعة عند الولادة، المساواة بين الجنسين في الصحة والتعليم، انخفاض وفيات الأمهات والاطفال الرضع ودون الخمس سنوات وغيرها.

لقد ترجم النمو الاقتصادي على مدى السنوات الاخيرة إلى تحسن في رفاهية المواطنين، بما في ذلك زيادة متوسط العمر المتوقع (إلى حوالي 74.9 سنة في عام 2024، بعد ان كان 58 سنة عام 2010)، والحد من الفقر، وتحسين الصحة والتعليم والبنية الأساسية وجودة الخدمات المقدمة عبر القطاعات المختلفة.

تمكن العراق من المحافظة على الأمن الغذائي لعدد سكانه المتضاعف. مقارنة بالعديد من البلدان الأخرى في مستوى التنمية نفسه، فقد حقق العراق تقدماً أسرع في المجالات الاجتماعية ومؤشرات التنمية البشرية، مثل الصحة، النتائج الديموغرافية والمساواة بين الجنسين.

ومما تجدر الإشارة إليه أن الأحداث المرتبطة بالجغرافيا السياسية وتغير المناخ والتكنولوجيا تركت اضطرابات وتغيرات غير متوقعة. وقد فاقمت جائحة كوفيد- وانخفاض اسعار النفط، هذه الاتجاهات، مما دفعت المؤسسات إلى إعادة النظر في قدرتها على الصمود في وجه التغيرات السريعة. وتستثمر المؤسسات في المرونة التنظيمية - أي القدرة على الصمود في وجه الأحداث المزعزعة والخروج منها بشكل أقوى - من أجل الحفاظ على أهميتها، والابتكار، والازدهار في نهاية المطاف. ويمكن للمؤسسات تطوير هذه القدرة من خلال بناء المرونة المالية والتشغيلية، وتعزيز الفرص التمكينية للقوى العاملة.

وهنا لا بد من الاعتراف أنه لا يمكن استدامة أي تنمية إلا بوجود السلام والأمن الانساني في المجتمع. إن عدم الاستقرار وهشاشة الاوضاع الأمنية يُعيقان تقدم المجتمع ويُعرقلان فرص استدامة التنمية. كما إن ضمان السلام والأمن ليس مجرد شأن سياسي فحسب، بل هو أيضاً مسألة إعادة توجيه لمنظومات القيم والرؤى المستقبلية في المجتمع.

- **الالتزام بالسلام والأمن:** يُعد التزام الدولة بالسلام والأمن شرطاً أساسياً لوجود مجتمع ينعم بالإنجاز واستدامة التنمية. وعلى الدولة أن تُعلي من قيم التسامح والاحترام المتبادل والكرامة الإنسانية قولاً وعملاً، وضمان حقوق الفئات الهشة والمهمشين وحمايتهم. وتشمل هذه الفئات الأقليات الاثنية والعرقية، والأشخاص ذوي الإعاقة، وكبار السن، وغيرهم. إذ إن عدم الاهتمام بهذه الفئات يفتح الباب أمام التوترات والصراعات بين مختلف الفئات.
- **احترام وقبول وجهات النظر المتنوعة:** لا يمكن للديمقراطية أن تزدهر، ولا يمكن للتنمية البشرية أن تتقدم إلا في ظل مجتمع متجانس.
- **التنوع الثقافي والنسيج الموزائيكي قوة للمجتمع وليس ضعفاً.**

- تعزيز صوت واستقلالية الفئات الهشة: إذا مُنحت الفئات التي لا صوت لها صوتاً واستقلالية، يجعلها قادرة على التعبير عن تطلعاتها وأولوياتها واحتياجاتها. هذا يُزيل الإحباط من جانب تلك الفئات، ويُجَنَّب الصراعات عملاً بمبدأ لا نترك أحداً في الخلف.
- تنفيذ السياسات القائمة وابتكار سياسات جديدة: لدى العراق استراتيجيات وخطط عمل وطنية واضحة المعالم لمنع العنف تجاه المرأة والطفل، مع انتظار تشريع قانون العنف الأسري (الوقاية والحماية). هذه القوانين بحاجة إلى تطبيق موضوعي مناسب، ورصد مستمر. كما يتطلب إجراء المزيد من النقاش العام حول هذه القضايا، مع دور فاعل للحكومة في وضع السياسات الاجتماعية المبتكرة وخطط العمل اللازمة.
- الحد من التوترات المتعلقة بالبيئة: تنشأ التوترات أحياناً حول الموارد المشتركة النادرة، مثل مصادر المياه أو الغابات. وفي معظم الحالات، تتعلق القضايا بالملكية القانونية لهذه الموارد مما يتطلب تعزيز حكم القانون والنفوذ إلى العدالة لتحديد الاطر القانونية لهذه الموارد.

لقد قدم العراق خلال السنوات الماضية مثلاً استثنائياً للإصرار على اغتنام فرص التقدم والنمو واللاحق بالركب التنموي، فكل نجاح كان في اعقاب ازمة تهدده وجوديا، وبالرغم من تآكل بعض الإنجازات التي تحققت بفعل الاحداث الاستثنائية التي مر بها (الاحتلال، الإرهاب، الازمات المالية المتكررة، جائحة كوفيد19...)، وكانت التنمية المستدامة أحد أكثر الضحايا تضرراً بفعل هذه الحلقة المفرغة والمتكررة.

- ان مواصلة المسير التنموي وضمان عدم التخلف عن الركب الاممي رهن بانتهاج مقاربة بديلة لما تم اعتماده من سياسات وضعت التنمية على هامش جداول اعمال الحكومات خلال العقدين الماضيين، برغم تماهي الخطاب السياسي مع شعارات مناصرة للتنمية عموماً، ولأهداف التنمية المستدامة على نحو خاص.
- ومن الممكن أن تعتمد الحكومة الأهداف منهاجاً لعمل الوزارات والمحافظات وتعتمد مؤشراتها اطاراً تقويمياً لعمل هذه الجهات، ومدى نجاحها في تلبية توقعات الناس منها.
- توفير تمويل مستقل لتحقيق الأهداف في إطار خطة يمكن ان تلعب منظمات الأمم المتحدة دوراً في تمويل جزء منها ان لمست جدية الحكومة في اعتمادها.
- اجراء تقييمات دورية لما حققته الوزارات والمحافظات على طريق أجاز الأهداف.
- تأسيس قاعدة بيانات شاملة للأهداف والغايات والمؤشرات على مستوى المحافظات.
- انجاز خريطة الاستثمار المسؤول في اهداف التنمية المستدامة.

وعياً بالتحديات التي تواجه عملية التنمية المستدامة، فانه يمكن العمل عبر مسارات محددة لتحسين الإنجاز التنموي حتى عام 2030.

4

الاستثمار المسؤول: فرص التغيير





العراق التقرير الطوعي 2025
(الاستثمار المسؤول.... اعمار وعدالة)

4: الاستثمار المسؤول: فرص التغيير

إن رسم السياسات الوطنية وفق أجندة 2030، عبر الاستراتيجيات والخطط والبرامج مستمرة من خلال تعزيز الشراكات والاولويات في العراق، وقد تم تنشيطها بموجب مسارات دقيقة عكستها نتائج المشاورات الثرية التي عقدت خلال مرحلة اعداد الاستعراض الوطني الطوعي.

ويبرز الجدول الاتي اتجاهات الاستثمار الحكومي بحسب أهداف التنمية المستدامة في عام 2023، اذ بلغ عدد الأهداف التي ركزت عليها الاستثمارات تسعة أهداف، تم تحقيق نسبة صرف تقارب 83% ما يعني نسبة تنفيذ مرتفعة. وكان الهدف السابع (الطاقة النظيفة) أعلى الأهداف من حيث الانفاق الفعلي الامر الذي يؤشر تركيز الحكومة على مشاريع الطاقة (الكهرباء، الطاقة المتجددة، البنية التحتية للطاقة)، يلي هذا الهدف من حيث الأهمية الهدف التاسع (الصناعة والهيكل الأساسية)، ثم الهدف السادس (المياه النظيفة)، فالهدف الثالث (الصحة)، فالهدف الحادي عشر (المدن والمجتمعات المستدامة). فيما كان الهدفان الثاني والرابع أدنى الأهداف إنفاقاً.

جدول (9): اتجاهات الاستثمار الحكومي في المشاريع الاتحادية بحسب أهداف التنمية المستدامة (2023)

الهدف		مجموع الكلفة		مجموع المصروف التراكمي	
		%	دينار عراقي	%	دينار عراقي
SDG2	0.1	12,667,656,000	0.1	11,696,402,259	0.1
SDG3	10.2	1,343,728,922,409	11.8	1,286,788,945,475	11.8
SDG4	1.4	184,231,580,175	1.4	157,349,759,308	1.4
SDG6	12.9	1,698,825,421,720	14.1	1,541,598,524,156	14.1
SDG7	33.0	4,340,746,267,713	33.8	3,686,842,923,878	33.8
SDG9	19.9	2,612,288,286,591	15.3	1,672,432,180,261	15.3
SDG11	10.8	1,417,590,344,910	9.6	1,042,216,905,303	9.6
SDG16	7.7	1,009,137,530,522	8.9	973,517,971,299	8.9
SDG17	4.1	539,822,000,000	5.0	540,407,126,068	5.0
الإجمالي الكلي	100.0	13,159,038,010,040	100.0	10,912,850,738,007	100.0

المصدر: حسابات فريق اعداد التقرير بالاعتماد على بيانات وزارة التخطيط.

وعند النظر إلى بيانات الاستثمار الحكومي على المستوى المكاني نلاحظ أن جميع المحافظات تقريباً ركزت بشكل كبير على الهدف 16 (السلام والعدالة) بنسب تصل إلى 82.93% في بغداد. وهذا يعكس أولوية تحقيق الاستقرار والأمن في مرحلة إعادة الإعمار. مع ذلك تبرز أهمية الهدف 11 (المدن والمجتمعات المستدامة) الذي أظهرت عشرة محافظات اهتماماً كبيراً به بنسب تصل إلى 36.0% في نينوى. فيما تجاوزت التخصيصات المالية للهدف 6 (المياه النظيفة) 10% في 3 محافظات هي ميسان، الديوانية، نينوى. فيما كان التركيز واضحاً على الهدف الرابع (التعليم) في بابل (100%) ونيوى (12.78%).

جدول (10): التوزيع المكاني للاستثمارات المحلية بحسب مجالات التركيز في اهداف التنمية المستدامة

المحافظة	مجالات التركيز (الأهداف ذات نسبة صرف < 10%)	ملاحظات
الأنبار	SDG11 (13.50%)، SDG16 (51.61%)	التركيز على السلام والعدالة (SDG16) والمدن المستدامة (SDG11).
الديوانية	SDG6 (15.45%)، SDG7 (15.16%)، SDG11 (27.20%)، SDG16 (22.17%)	استثمارات كبيرة في البنية التحتية (SDG9) غير مدرج لعدم تجاوزه 10%.
المثنى	SDG11 (13.99%)، SDG16 (66.92%)	هيمنة واضحة لـ SDG16 (السلام والعدالة).
كركوك	SDG11 (21.12%)، SDG16 (66.01%)	مشاريع مرتبطة بالعدالة والمدن المستدامة.
واسط	SDG11 (7.04%)، SDG16 (78.86%)	SDG11 لم يتجاوز 10%، لذا يُعتبر SDG16 المجال الوحيد الرئيسي.
البصرة	SDG11 (26.27%)، SDG16 (58.04%)	تركيز عالي على السلام (SDG16) والبنية التحتية (SDG11).
النجف	SDG11 (12.32%)، SDG16 (73.39%)	SDG11 قريب من 10%، لكن SDG16 يهيمن.
الاشرف	SDG11 (12.32%)، SDG16 (73.39%)	SDG11 قريب من 10%، لكن SDG16 يهيمن.
بغداد	SDG16 (82.93%)	التركيز شبه كامل على السلام والعدالة (SDG16).
ديالى	SDG11 (14.72%)، SDG16 (73.87%)	مشاريع مرتبطة بالعدالة والمدن المستدامة.
ذي قار	SDG6 (8.63%)، SDG11 (10.08%)، SDG16 (70.40%)	SDG6 أقل من 10%، لذا يُذكر فقط SDG16 و SDG11.
صلاح الدين	SDG16 (76.12%)	التركيز الأساسي على السلام والعدالة.
كربلاء	SDG11 (34.25%)، SDG16 (36.34%)	توزيع متوازن بين المدن المستدامة والسلام.
ميسان	SDG6 (14.29%)، SDG11 (31.52%)، SDG16 (32.57%)	استثمارات كبيرة في المياه (SDG6) بالإضافة إلى SDG11 و SDG16.
نينوى	SDG4 (12.78%)، SDG11 (36.03%)، SDG16 (27.95%)	التعليم (SDG4) تجاوز 10%، مما يعكس اهتماماً إضافياً بقطاع التعليم.
بابل	SDG4 (100%)	التركيز الكامل على التعليم (SDG4).

المصدر: حسابات فريق اعداد التقرير.

من جهة أخرى نلاحظ أن بعض المحافظات اعتمدت مقاربة متوازنة تجاه الأهداف فقد ركزت كربلاء وميسان ونيوى على عدة أهداف رئيسية هي 11 و 16 و 6 و 4. فيما ركت كل من واسط وصلاح الدين بشكل شبه كامل على الهدف 16. وقد قدمت محافظة نينوى مقاربة جديدة بالإشادة جمعت بين الاستثمار في التعليم والبنية التحتية والسلام. وأخيراً فإن التحليل يكشف أهمية مراقبة فجوات التمويل في بعض الأهداف مثل الصحة (SDG3) والطاقة (SDG7) التي لم تظهر كمجالات تركيز رئيسية في معظم المحافظات، ربما يعود ذلك إلى أن تمويلها غالباً ما يكون اتحادياً.

4-1: لماذا الاستثمار المسؤول؟

لقد أدمجت أهداف التنمية المستدامة في رؤية العراق الوطنية 2030، إذ يتم تتبعها وقياسها من خلال تنفيذ الخطط والبرامج الوطنية وكذلك الاستراتيجيات ذات الصلة وإطار الإنفاق على المستويين الاتحادي والمحلي. تعرف الأدبيات الاقتصادية الاستثمار المسؤول بأنه ذلك الاستثمار الذي يحقق تغييرات ذات عوائد مالية مع آثار ايجابية ذو طابع اقتصادي أو بيئي وحتى ذات طابع اخلاقي. ان التزام الدولة بالطابع المسؤول في تعبئة تخصيصاتها الاستثمارية وكذلك المستثمر في القطاع الخاص، كلاهما يدركان ان توليد العائدات المستدامة وعلى المدى الطويل يعتمد على انظمة اقتصادية واجتماعية وبيئية مستقرة تعمل بشكل ديناميكي وفعال، وخاضعة لحكم جيد

وحكومة مؤسساتية رشيدة، وعليه فهو يخلق قيمة اقتصادية واجتماعية وبيئية واخلاقية ذات طابع مسؤول ومستدام.

تدعم الامم المتحدة "مبادرة مبادئ الاستثمار المسؤول" التي تتبناها شبكة دولية من المستثمرين يعملون معاً لوضع المبادئ الستة للاستثمار المسؤول موضع التنفيذ. هدفها تشخيص اثار الاستدامة على الاقتصاد والمجتمع والبيئة والبشر وعلى المستثمرين أنفسهم بما يعزز من مسؤولية اتخاذ القرارات الاستثمارية بشكل سليم وصحيح ومستجيب. وهذه المبادئ هي: دمج المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة في عمليات التحليل واتخاذ القرارات الاستثمارية، وفي السياسات والممارسات، والافصاح عن القضايا البيئية والاجتماعية والحوكمة عند انشاء شركات استثمارية جديدة للقطاع الخاص، ونشر الوعي بالمبادئ الاممية بين مستثمري القطاع الخاص والمؤسسات المالية، والتعاون من اجل تعزيز تنفيذ المبادئ وخاصة بين الحكومات والقطاع الخاص والمنظمات غير الربحية لتحسين ممارسات الاستثمار المسؤول، وأخيراً، الابلاغ عن الأنشطة والتقدم في تنفيذ المبادئ.

سعى العراق إلى جعل الاستثمار المسؤول جزءاً لا يتجزأ من نهج عمله، واضفاء الصبغة المؤسسية على جميع جهوده التنموية وبطابع مسؤول جاعلاً من الاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والحوكمة الاثر المقصود والمطلوب لضمان الاستدامة والعدالة بين الاجيال ولا تختلف مساعي القطاع الخاص العراقي بجعل استثماراته تحقق عوائد مالية مستدامة على ان يكون لها تأثير ايجابي في المكان أو المجتمع الذي يستثمر به من اجل مستقبل أفضل للأجيال القادمة على الرغم من صلابه التحديات. إلا ان المهمة الاساسية التي يتبناها القطاع الخاص العراقي هو في ضمان بقاء الاولويات في الاستثمار المسؤول وادراج الاعتبارات البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية في الاعمال والقرارات الاستثمارية مع اضافة الطابع المؤسسي على نهج الاستثمار المسؤول.

منذ عام 2023 تبنى العراق منهج الاستثمار المسؤول بشكل اكثر التزاماً ووضوحاً، وراعى من خلاله الاثر الاقتصادي والاجتماعي والبيئي والأخلاقي، ادراكاً منه لأهمية بناء اقتصاد مستدام يتجاوز التحديات التقليدية وحالة اللايقين، من خلال استثمارات تحقق التنمية المستدامة، وتعزز العدالة الاجتماعية، عبر مشاريع وقوانين يضع الانسان في قلب أهدافها، وحماية البيئة، وخلق فرص عمل لائقة، والحد من الفقر متعدد الابعاد، وتخفيض نسب البطالة بين الشباب، والتحول نحو الطاقات المتجددة، وتعزيز التنويع الاقتصادي، ومغادرة خانة الاقتصادات الريعية، والسير باتجاه التحول الرقمي، وتقليص الفجوات المكانية، وضمان تكافؤ الفرص بين الجنسين، والعدالة بين الجيل الحاضر واجيال المستقبل. وصولاً لاقتصاد أكثر توازناً ومؤملاً لجذب استثمارات القطاع الخاص والاستثمار الاجنبي مع استثمارات الدولة نحو المجالات الأكثر استدامة وعدالة بين الأجيال، بما يحقق الازدهار ويحمي الكوكب، ويضمن حقوق الناس، وينشر السلام بالاعتماد على المنهج التشاركي في تحقيق اقتصاد مزدهر مستدام. وقد تم تأشير عدد من عناصر الاستثمار المسؤول وفرص التغيير المستجيبة للمدة 2025-2022 وهي:

شكل (16)

عناصر الاستثمار المسؤول



من أجل الترويج للاستثمار المسؤول في العراق فقد دعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في العراق انجاز خريطة مستثمري أهداف التنمية المستدامة عبر المنهجية الموحدة التي أعدها البرنامج بالتعاون مع مركز إسطنبول الدولي للقطاع الخاص في التنمية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (ICPSD) قد إختيرت سبعة قطاعات على وفق أولويات الأعمال والسياسة والتنمية. وتشمل قائمة القطاعات ذات الأولوية للعراق: الأغذية والمشروبات، والتعليم، والموارد المتجددة والطاقة البديلة، والنقل، والبنية التحتية، والرعاية الصحية، والصناعات الإستخراجية ومعالجة المعادن. وقامت الخريطة بإجراء مراجعة تقاطع إحتياجات التنمية المستدامة وأولويات السياسة العامة، لإختيار القطاع بالإضافة إلى أهميتها لتوفير مجالات التدخل الحرجة المدفوعة بالتأثير للقطاع الخاص.

تحدد خريطة مستثمري أهداف التنمية المستدامة في العراق عشرة مجالات لفرص الاستثمار IOAs (Investment Opportunities Areas) مع مؤهلات الأعمال والتأثير بما يتماشى مع معايير الأعمال الأربعة (قابلة للتسويق بشكل أساسي، ومحددة، وواسعة النطاق أو واسعة بما فيه الكفاية، ولها مكانة كبيرة في السوق) ومعايير إدارة التأثير (عدم إحداث الضرر، ملاءمة أصحاب المصلحة، المساهمة في حلول التنمية). بالإضافة إلى هذه المجالات الاستثمارية الحيوية للقطاع الخاص، فإنه ينظر أيضا في مجالات فرص الاستثمار الناشئة التي يتم تمييزها من فرص الاستثمار (IOAs) بسبب غياب معيار أو سياسة نماذج الأعمال المثبتة. تحدد خريطة مستثمري أهداف التنمية المستدامة في العراق ثلاثة من هذه الإتفاقيات الناشئة التي تتحدث عن حاجة إنمائية وطنية قوية، وتشكل جزءا من السياسة العامة ولكنها لا تزال بحاجة إلى إثباتها في السوق. يوضح الشكل (18) مفهوم IOAs الناشئة من حيث تصنيف نماذج الأعمال المؤثرة المختلفة في البلاد.

شكل (17): تصنيف فرص الاستثمار IOAs وتأثيرها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة



جدول (11): الفرص المتاحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة موزعة على وفق القطاعات الفرعية، إستناداً إلى أولويات خطة التنمية الوطنية (2024- 2028)

القطاعات الرئيسية المستهدفة	القطاعات المستهدفة	الفرعية مجالات التركيز في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
الصناعة	1- صناعة المواد الإنشائية 2- صناعات غذائية * 3- الصناعات المعدنية 4- الصناعات الميكانيكية 5- الصناعات الدوائية 6- الصناعات الكيماوية والبتروكيماوية 7- تعدين المعادن غير النفطية ومعالجتها 8- الصناعات الإلكترونية والكهربائية	• إستغلال الموارد الطبيعية والبشرية (خاصة في القطاعات الفرعية 1، 2، 5، 6) • إمكانية الإحلال محل الإستيرادات (للكلّ) • تنويع المنتجات (خاصة في 1، 2، 5، 7) • التوسّع/ التنوع الجغرافي (خاصة في 1، 5، 6) • رفع مستوى التكنولوجيا المستخدمة، زيادة معدلات الإنتاجية، والتسويق، والتوزيع (للكلّ) • تخفيض تكاليف الإنتاج (للكلّ) • المقاييس والمعايير التقنية، مراقبة الجودة، توكيد الجودة والتصديق (للكلّ) • التكامل مع الشركات العامة والقطاع المختلط (للكلّ)، والمشاركة في إعادة هيكلة وخصخصة الشركات العامة • الشراكات الإستراتيجية • البيئة والبحث والتطوير
الزراعة والصناعات الزراعية	1- الزراعة المكثفة 2- الماشية والدواجن 3- صيد الأسماك	• بدائل للإستيراد • ترابطات قطاعية (أمامية وخلفية) • رفع مستوى التكنولوجيا المستخدمة، زيادة معدلات الإنتاجية، والتسويق، والتوزيع (للكلّ) • البيئة، البحث والتطوير، وتدوير/ إسترجاع الموارد • المقاييس والمعايير التقنية، مراقبة الجودة، توكيد الجودة والتصديق (للكلّ)
السياحة	جميع القطاعات الفرعية ذات العلاقة	• الموارد البشرية • جودة الخدمة والتصديق • الترويج والدعاية • الشراكات الإستراتيجية

2-4: الاستثمار في رأس المال البشري

تؤثر التغيرات الديموغرافية في النمو الاقتصادي والتنمية البشرية من خلال مجموعة من القنوات، في مقدمتها زيادة حجم القوى العاملة. أما القناة الثانية فتتمثل في تحسين القدرات البشرية، من خلال استثمار المزيد من الموارد في التعليم والصحة، فضلاً عن الاستخدام الفعال لمعارف وامكانيات السكان الأكثر خبرة. فعندما ينخفض معدل الخصوبة وينخفض عدد الأطفال في الأسرة، تزداد إمكانية الاستثمار في صحة الأطفال وتعليمهم، مما يؤدي إلى تحسين مستويات التنمية البشرية المستدامة. أما القناتان الثالثة والرابعة فتتمثلان في تحسين الإنتاجية وتعزيز المدخرات والأصول.

عندما تكون القوى العاملة أكثر تعليمًا، يحصل الناس على أجور أعلى ويحققون أرباحًا أكبر. أما القناة الخامسة فتتمثل في زيادة الطلب المحلي، حيث أن زيادة الدخل والإنفاق تُغذي وتعزز فرص النمو الاقتصادي. وجميعها عوامل ذات أهمية محورية لاستدامة التنمية البشرية. في حين أن زيادة عرض العمالة والمدخرات ورأس المال البشري تُسرّع النمو الاقتصادي وتُسهم في التنمية البشرية. وقد وضع العراق مجموعة من السياسات الاستراتيجية التنموية قاعدتها الرئيسة مؤسسات مسؤولية واستثمارات مُوجّهة وحوكمة رشيدة لتحقيق أقصى استفادة من المكاسب المُحتملة. على الرغم من استمرار التحديات المهددة للمسار التنموي، أبرزها توفير فرص عمل لائقة كافية للأعداد المتزايدة من الشباب الذين ينضمون إلى القوى العاملة. كما يتطلب تعزيز القطاع المالي ليتمكن الناس من إيجاد أدوات مناسبة وأمنة للدخار والاستثمار.

نجلة عماد

اول من تهدي العراق الميدالية الذهبية على الإطلاق في الألعاب البارالمبية.

نجلة عماد المولودة عام 2004، رياضية بارلمبية عراقية ولاعبة كرة طاولة. شاركت في دورة الألعاب البارالمبية الصيفية لعامي 2020 و2024، وحصلت على الميدالية الذهبية والفضية.

فقدت نجلة في عمر الأربع سنوات، يدها وقدميها بعدما استهدفت عبوة سيارة والدها، وهو جندي في الجيش العراقي، في مدينة بعقوبة في محافظة ديالى مسقط رأسها، في العام 2008. فيما بعد اكملت مسيرتها الدراسية والرياضية بعد تفوقها في البطولات لتصبح لاعبة في المنتخب الوطني لكرة الطاولة في اللجنة البارالمبية، شاركت في بطولة الأندية التي نظمتها اللجنة البارالمبية وحصلت على المركز الأول على العراق.

كانت تتدرب بذراع واحدة ثم جاءت مشاركتها الأولى في بطولة العراق لتنس الطاولة (فئة المعاقين) على كرسي مدولب واستطاعت أن تحرز المركز الأول برغم كونها أصغر المشاركات سناً، بعدها انضمت للمنتخب الوطني.



- في العام 2016 حصلت على المركز الثالث في بطولة الأردن.
- شاركت في بطولة آسيا في الإمارات عام 2017 ومنافسات تايلند الدولية عام 2018، وبطولات 2019 في مصر إذ شاركت مرتين وحصلت على المركز الأول والثاني.
- في الصين توجت بالمركز الأول.
- اما في اسبانيا عام 2020 فقد حصلت على المركز الأول.
- في سنّ الـ 16 فقط، خطفت الأنظار وحققت الميدالية الفضية في بارالمبياد 2020 في طوكيو.
- لتعود وتدخل التاريخ في بارالمبياد 2024 في باريس، وتهدي العراق الميدالية الذهبية الأولى على الإطلاق في الألعاب البارالمبية.

بشكل عام يُمكن القول ان جني العوائد الديموغرافية وتحويلها إلى تنمية بشرية عالية المؤشرات، يتطلب:

- استجابة أنماط الاستثمار العام المسؤول للتغيرات الديموغرافية. إذ يعد العراق من البلدان ذات التركيبة السكانية الشابة (دخل مرحلة الهبة الديموغرافية) تحتاج إلى زيادة الاستثمار في المدارس والجامعات؛ وخلق فرص عمل لائقة؛ بينما تحتاج الدول ذات التركيبة السكانية التي تكون فيها نسبة الاعالة (كبار السن) إلى زيادة الاستثمار في الصحة والنقل وغيرها من المرافق العامة، بالإضافة إلى أنظمة الحماية الاجتماعية للفئات الهشة.
- الارتقاء بقدرات رأس المال البشري لا سيما في المناصب العامة والحكومية والقيادية، وتعزيز المهارات من خلال تحديد سياسات التوظيف والمساءلة بوضوح وكفاءة في ظل حوكمة رشيدة.
- اعتماد برامج لجميع مراحل التعليم تعزز فرص الإسهام في بناء رأس المال البشري مع التركيز على التعليم في مراحل الطفولة المبكرة ومجال ريادة الأعمال.
- تشجيع اكتساب الخبرات في العمل المُنتج والمُثمر المفيد وتطوير الآليات التي تسهل الجمع بين الدراسة الجامعية والمهنية والتدريب العملي، وتوفير فرص العمل في مجالات الإبداع المحلي والعالمي.

إنجازات وزارة التعليم العالي في تعزيز الاستثمار في رأس المال البشري

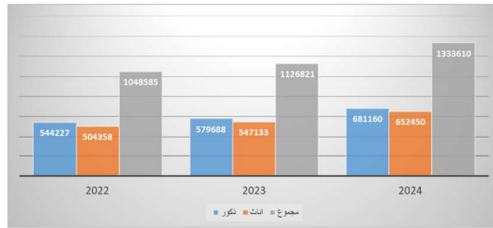
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي



العام الدراسي	ذكور	إناث	ذكور وإناث
2022-2021	23%	23%	23%
2023-2022	24%	24%	24%
2024-2023	27%	28%	27%

معدل الالتحاق الصافي في التعليم الجامعي

البحوث المنشورة في المستوعبات العالمية



عدد الطلبة الموجودون في الجامعات الحكومية والاهلية (2024-2022)

لأول مرة في تاريخ العراق يتجاوز عدد الطلبة الموجودين في مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي (الحكومية والاهلية) مليون طالب وطالبة

استحداثات جديدة في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي



عدد الجامعات الحكومية والاهلية

فرع	قسم	معهد	كلية	
2	20	0	10	2021-2020
3	0	0	0	2022-2021
5	17	0	0	2023-2022
11	38	0	9	2024-2023
19	81	4	13	2025-2024
40	156	4	32	المجموع

تفاعل الجامعات مع اجندة 2030

- تشكيل لجنة تعنى بمتابعة أهداف التنمية المستدامة وإصدار تقرير سنوي عن التقدم المحرز ودور الجامعات فيها.
- اتباع سياسة المقياس العراقي (نخيل) لتقييم استدامة مشاريع التنمية الحضرية في العراق.
- اتباع سياسة لتأهيل الخريجين وتطوير مهاراتهم لتيسير وتسريع دخولهم في سوق العمل.
- العمل على تجويد التعليم العالي من خلال نجاح عدد كبير من الجامعات الحكومية والاهلية في الدخول الى التصنيفات العالمية.



3-4: الاستثمار المستدام في الاقتصاد الأخضر

على الرغم من أن مساهمة العراق في الانبعاثات لا تتعدى 0.5% (المرتبة 51 عالمياً) من مجمل انبعاثات العالم البالغة 36 مليار طن، إلا أنه يعاني بأكثر من هذه المساهمة، إذ تشير تقديرات الأضرار التي تسبب بها العراق بحوالي 2 مليار دولار، فيما نجد أنه في المرتبة السابعة عالمياً من حيث تأثير التغير المناخي، وأنه يحتاج إلى 305 مليار دولار خلال المدة 2025-2035 لمواجهة تداعيات التغيرات المناخية.

انضم العراق في 2015 إلى تحالف المناخ والهواء النظيف (CCAC) على وفق مسار (NDCs)، ضمن صفقة مشروطة لخفض الانبعاثات بحلول 2035، ما بين 1-2% فقط كمساهمة وطنية من طرف واحد، وقد ترتفع إلى 15% مشروطة بحصول العراق على تبرعات دولية تصل إلى 100 مليار دولار، في مقابل خفض الانبعاثات وتكييف القطاعات وتحقيق الأمن⁽¹⁹⁾.

تبنت الاستراتيجية الوطنية لتحسين البيئة 2024-2030 الرؤية الآتية "بيئة صحية ومستدامة داعمة لنشأة مجتمع آمن وسليم وذو اقتصاد أخضر". من خلال خمسة برامج رئيسة موزعة على القطاعات المستهدفة هي⁽²⁰⁾:

- برنامج حماية وتحسين البيئة واستدامتها: حماية وتحسين عناصر البيئة المتمثلة في التربة والهواء والمياه والحفاظ على التنوع الحيوي والأنظمة البيئية البرية، والمائية، والبحرية واستدامتها. ورصد نوعية هذه العناصر وتنفيذ برامج الرقابة والأنشطة الاقتصادية والبشرية وإجراءات الترخيص والموافقات البيئية ودراسات تقييم الأثر البيئي وإنفاذ القانون وغيرها.
- برنامج التغير المناخي: العمل الجاد والمستمر لتخفيف تأثيرات التغير المناخي من خلال خفض انبعاثات الغازات الدفيئة والتكيف مع تأثيرات التغير المناخي في إطار التحول التدريجي للاقتصاد الأخضر والاستثمار في البنية التحتية الخضراء وتعزيز الوظائف الخضراء. وشارك جميع الجهات ذات العلاقة الحكومية النازمة لعمل القطاعات المؤثرة بالتغير المناخي والمتأثرة منه، وشارك القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني والجهات الأخرى ذات العلاقة بفعالية، إضافة إلى تعزيز الشراكات مع المنظمات الدولية.
- برنامج تعزيز الشراكات: تعزيز وضمان قدرة وزارة البيئة على التنسيق مع مجموعة واسعة من القطاعات والمؤسسات ذات الصلة لتحقيق الأولويات الوطنية والالتزامات الدولية بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة والاتفاقيات البيئية، وتطوير قنوات اتصال وتواصل مستدامة على المستوى الوطني والمحلي والدولي. يتضمن التنسيق الفعال ضمان تنفيذ المترابطات الضرورية كمتراصة الطاقة- النقل- البيئة الحضرية،

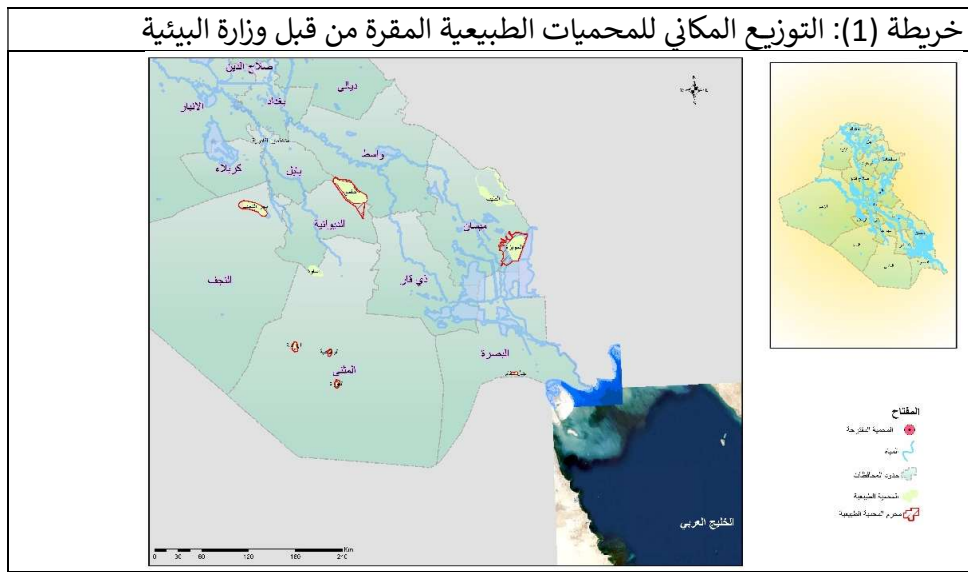
¹⁹ <https://www.arab-reform.net/publication/iraq-at-the-cop-a-misguided-environmental-doctrine/>

²⁰ جمهورية العراق، وزارة البيئة، الاستراتيجية الوطنية لحماية وتحسين البيئة في جمهورية العراق 2024 - 2030، ص 18.

ومتربطة الغذاء/ الزراعة- المياه- الطاقة- البيئة، والتي تؤدي إلى عمل مؤسسي وفعال وتضمن عدم وجود الازدواجية والتكرار في الأدوار المنفذة من الجهات المختلفة.

- برنامج نشر الثقافة البيئية: ضمان تعزيز ورفع المستوى المعرفي لدى جميع القطاعات المجتمعية وعلى شتى المستويات بأهمية البيئة والحفاظ عليها والعلاقات المتعددة للبيئة مع كافة القطاعات الفاعلة في العراق. وتصميم وتنفيذ برامج توعوية تتضمن اختيار الجهات المستهدفة والأدوات اللازمة والمناسبة لإيصال الرسالة البيئية بشكل فعال ومؤثر.

- برنامج الحوكمة البيئية: توفير حوكمة رشيدة قادرة على إدارة الملف البيئي تتضمن تكامل الأدوار بين الجهات المختلفة وتسهم بشكل إيجابي في دمج الاعتبارات البيئية في مراحل التصميم والتخطيط والتنفيذ والرقابة البيئية وتنفيذ القوانين والتشريعات على المستوى القطاعي والتأثير في السياسات والتشريعات وتطويرها بما يضمن نمو مؤسسي قوي.



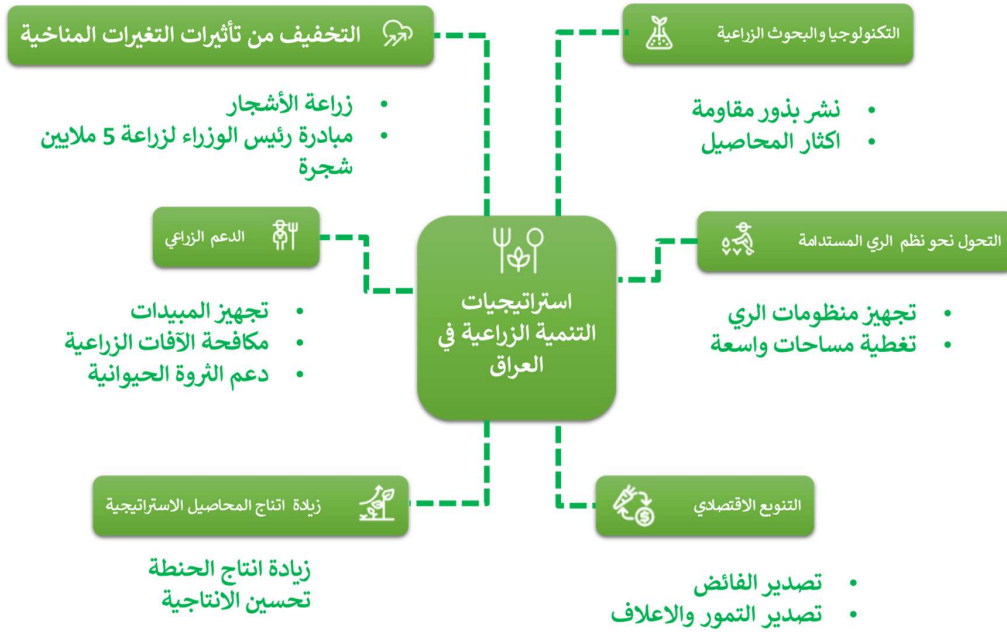
وقد بادرت وزارة الزراعة الاتحادية بتطوير إمكانات القطاع الزراعي الوطني باتجاهات أكثر استدامة، ومن أهم المشاريع الاستراتيجية التي تبنتها:

- استراتيجية التحول نحو نظم الري المستدامة: فخلال المدة 2011-2019 تم تجهيز ما يقارب 3470 منظومة ري بالرش في كافة المحافظات (عدا إقليم كردستان)، فيما بلغت خلال المدة 2023-2025 حوالي 13002 منظومة تغطي مساحة أكثر من مليون دونم.
- انعكس هذا التحول الإيجابي على زيادة انتاج المحاصيل الاستراتيجية لاسيما الحنطة والتي وصلت في الموسم الزراعي 2024/2023 إلى أكثر من 6.3 مليون طن مقارنة مع 5.194 مليون طن للموسم الزراعي 2023/2022.
- استراتيجية التنوع الاقتصادي: أسهم القطاع الزراعي في توليد فائض انتاج زراعي وتصدير ذلك الفائض بلغ 1.785 مليون طن عام 2024، فضلاً عن تصدير 600 ألف

طن من التمور، و663 ألف طن من الاعلاف. و213 ألف طن من المحاصيل الزراعية، و308 ألف طن من الخضر.

- استراتيجية التخفيف من التغيرات المناخية: استجابة الوزارة لمبادرة رئيس الوزراء ب زراعة خمسة ملايين شجرة، وقد تم بالفعل خلال المدة تموز/ يوليو 2024 ولغاية 20 كانون الثاني/ يناير 2025 زراعة واهداء 6.812 مليون شتلة.
- استراتيجية التكنولوجيا والبحوث الزراعية: والتي تضمنت نشر بذور المحاصيل التي تتحمل الملوحة والجفاف، برنامج اكثار الرتب العليا لمحاصيل الحنطة والرز والشعير والذرة الصفراء وفول الصويا ومحاصيل الاعلاف.
- استراتيجية الدعم الزراعي: التي تشمل تجهيز المزارعين بالمبيدات ومكافحة حشرة دوباس النخيل بالطائرات الزراعية وتجهيز مربي الثروة الحيوانية بالأدوية واللقاحات مجاناً.

شكل (18): استراتيجية وزارة الزراعة في مواجهة التغير المناخي والتنمية الزراعية



إطار (3): الشركة العامة لاقتصاديات الكربون

تأسست في 11 اذار (مارس) 2024 الشركة العامة لاقتصاديات الكربون بمبادرة من وزارة البيئة وبرأسمال قدره 10 مليارات دينار (حوالي 757.5 مليون دولار) بهدف المساهمة في حماية وتحسين البيئة العراقية وتشجيع جميع الشركات والقطاعات على الممارسات البيئية ودعم الاقتصاد الوطني من خلال تفعيل الاقتصاد الأخضر التدريجي الساند والعمل على تحقيق التكامل بين أسواق الكربون والنظام الاقتصادي ككل في البلد، وذلك من خلال:

- استثمار عوائد الكربون السيادية.
- تفعيل دخول العراق في أسواق الكربون استناداً إلى الاتفاقيات المناخية الدولية.
- تقليل ومكافحة التلوث في العراق.
- تطوير شهادات الكربون والغازات الدفيئة وتسويقها من خلال منصة معتمدة دولياً.
- تنفيذ مشاريع تؤدي إلى تحسين البيئة.
- تنفيذ مشاريع تزيد من تكيف المجتمعات المحلية ضد تأثيرات التغيرات المناخية والمخاطر البيئية.
- عرض الفرص الاستثمارية على الشركات الوطنية والدولية المختصة.
- اقتراح تعديل التشريعات المتعلقة بعمل ومهام الشركة
- جمع وتحليل البيانات والمساعدة في جرد الغازات الدفيئة وتحقيق الأهداف الطوعية في العراق والمذكورة في وثيقة المساهمات الوطنية (NDC).
- تفعيل التزام العراق الطوعي بتخفيض (15%) من الانبعاثات المذكورة في وثيقة المساهمات الوطنية (NDC).
- تفعيل الاقتصاد الأخضر التدريجي السند من خلال استثمار الميزانية الافتراضية المذكورة في وثيقة المساهمات الوطنية (NDC).
- الحصول على التمويل الدولي وتعويضات المناخ والقروض استناداً إلى اتفاقيات المناخ وصناديق البيئة والمناخ العالمية.
- منح التراخيص الخاصة للشركات الوطنية والدولية العاملة في العراق.
- تبني مبدأ الكربون من اجل التنمية.
- استثمار عائدات سندات الكربون من التعاملات الوطنية والثنائية والمتعددة استناداً لاتفاقيات المناخ الدولية والقوانين النافذة.



وفي 21 أيار (مايو) 2025 عقد المؤتمر الدولي الأول لاقتصاديات الكربون بالشراكة بين الشركة ووزارة النفط والبنك المركزي العراقي، بهدف ترسيخ مسار سندات الكربون، وفتح آفاق التعاون الوطني والدولي في مجالات خفض الانبعاثات وتحسين البيئة، فضلاً عن تسليط الضوء على الرؤية الحكومية للتحول نحو الاقتصاد الأخضر وتطوير أدوات التمويل المناخي.

وتبنت وزارة النفط استراتيجية خفض الكربون الناتجة عن مشاريع تجميع غاز المشاعل (Flare) منذ عام 2022 والتي بدأت بمشروع حقل الزبير وتستهدف تحقيق خفض بمقدار 34.2 مليون طن سنويا. يضاف اليها خفض بمقدار 2.8 مليون طن سنويا من مشاريع خفض الكربون نتيجة استخدام الطاقة الشمسية داخل الرقع النفطية. وبحسب البلاغ الوطني الثاني (2019) فان العراق أسهم بإطلاق 117 مليون طن من الانبعاثات، وقد حقق مشروع حقل غاز البصرة 1 خفضا بمقدار 6 مليون طن سنويا، أي ان نسبة الخفض لهذا المشروع وحده بلغت 3.4% وهي أعلى من الالتزام المحدد في وثيقة الاسهامات الوطنية (NDC) البالغة 1.2%⁽²¹⁾.

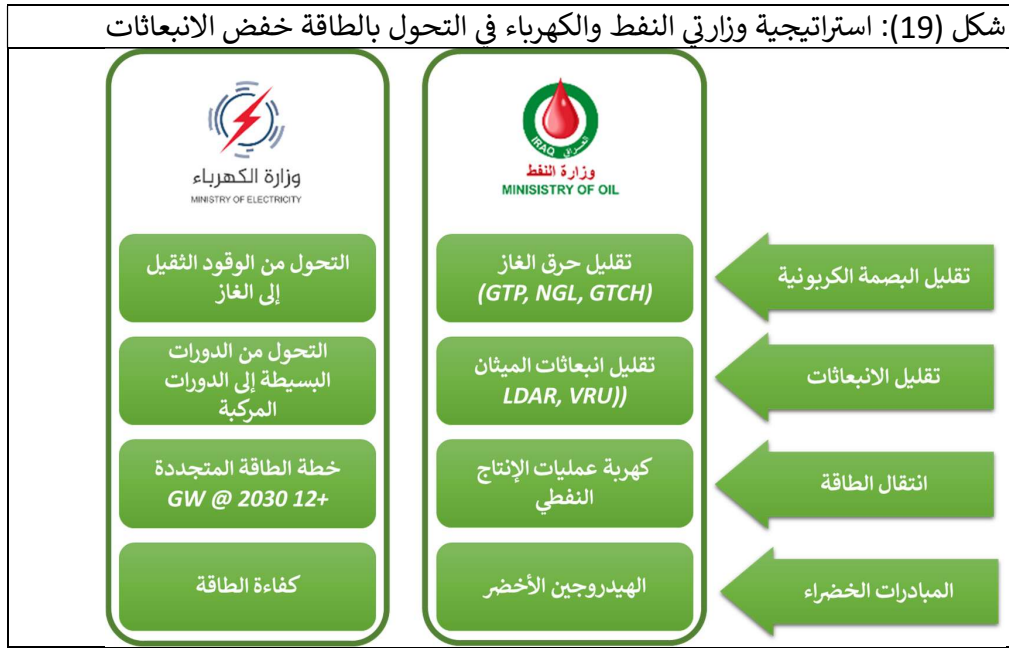
جدول (12): استراتيجية وزارة النفط لخفض الكربون الناتجة عن مشاريع تجميع غاز المشاعل

السنة	المشروع	السعة (MMScfd)	خفض الكربون (MT/Y)
2022	الزبير	70	1.7
2023	حقل غاز البصرة 1	200	5.0
2024	حلفايا وحقل غاز البصرة 2	500	12.5
	الناصرية	200	5.0
2027	المشروع المتكامل للغاز 1	300	7.5
2028	المشروع المتكامل للغاز 2	300	7.5
	المجموع (مليون طن سنويا)		34.2

فيما اتجهت وزارة الكهرباء الى الاستثمار الجاد في الطاقة الشمسية، وبالتعاون مع شركة توتال انيرجيز الفرنسية وقعت عقدا في عام 2024 لتطوير محطة للطاقة الشمسية بقدرة 1 جيجاواط لتزويد شبكة الكهرباء في البصرة، والتي تمتد الواحها على مساحة 9000 دونم وتضم مليوني لوح شمسي موزعة على أربع وحدات توليدية لإنتاج الطاقة النظيفة تكفي لحوالي 350 ألف منزل⁽²²⁾.

²¹ عبد الباقي خلف (مستشار وزارة النفط لشؤون الطاقة)، خارطة الطريق الوطنية للتحويل بالطاقة وخفض الانبعاثات، محاضرة في مؤتمر جامعة الفرات الأوسط التقنية، السماوة، 16 نيسان/ ابريل 2025.

²² <https://moelc.gov.iq/?article=3684>



4-4: التنويع الاقتصادي

ومن اجل دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة فقد تبنت الدولة العراقية عددا من المبادرات التمويلية لدعم هذه المشاريع منها:

- برنامج القروض الصغيرة الميسرة ضمن الاستراتيجية الوطنية للتخفيف من الفقر لإقامة مشاريع مدرة للدخل فقد بلغ عدد المقترضين التراكمي 12835 مقترضاً بينهم 7.8% امرأة حتى نهاية عام 2023. ونلاحظ تركيز القروض في المحافظات الأكثر فقراً في جنوب البلاد، والتي حصلت على 35.5% من تلك القروض⁽²³⁾.
- برنامج صندوق دعم المشاريع الصغيرة المدرة للدخل وفق قانون رقم 10 لسنة 2012/ وزارة العمل وقد بلغ عدد المقترضين 61829 مقترضاً حتى نهاية عام 2023، تشكل النساء منهم 11.3% منهم⁽²⁴⁾.
- برنامج القروض الخاصة بالتأهيل المجتمعي/ وزارة العمل والذي بلغ العدد التراكمي فيه 505 مقترضاً ومقترضة حتى نهاية عام 2023⁽²⁵⁾.
- برنامج حاضنات الاعمال (تأهيلي) لدراسات الجدوى/ وزارة العمل فقد بلغ عدد المقترضين ضمن هذا البرنامج 203 مقترضاً بينهم 31 امرأة عام 2023⁽²⁶⁾.
- المشروع الطارئ لدعم الاستقرار والصمود (المال مقابل العمل) (200 مليون دولار للمناطق المحررة).

²³ وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، دائرة التخطيط والدراسات، المجموعة الإحصائية السنوية 2023، ص 138.

²⁴ المصدر السابق نفسه، ص 132.

²⁵ المصدر السابق نفسه، ص 137.

²⁶ المصدر السابق نفسه، ص 135.

- مشروع الاكشاك العصرية في جميع المحافظات والذي أطلقتته وزارة العمل والشؤون الاجتماعية عام 2020.
- مبادرة الشركة العراقية لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي تمول المشروعات الصغيرة والمتوسطة للقطاعات التجارية والزراعية والصناعية والخدمية والصحية. وقد بلغ حجم محفظة القروض التجميعية المسجلة حتى 90,012,466 مليون دولار نهاية عام 2021. اما عدد القروض الاجمالية فقد بلغ 6005 قرضاً، مكنت من استحداث أكثر من 6524 فرصة عمل، كانت نسبة النساء المستفيدات منها 23%⁽²⁷⁾.
- مبادرة الشركة العراقية للكفالات المصرفية التي تستهدف تأمين فرص حصول أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة على التمويل اللازم لمشاريعهم القائمة والحديثة الانشاء، خلق فرص عمل (مباشرة وغير مباشرة)، وإحياء الصناعة الوطنية سواء على صعيد المشاريع الصغيرة والمتوسطة أو على صعيد المشاريع الكبيرة، والاسهام في معالجة مشكلة الاسكان بتغطية قروض المصرف العقاري وقروض الإسكان التي تمنحها المصارف الخاصة. وقد بلغ عدد القروض المضمونة 17754 قرضاً، بقيمة اجمالية بلغت حوالي 252 مليار دينار خلال المدة 2007-2022⁽²⁸⁾.

برز موضوع رئيس في الحوارات المجراة يرتبط بالجهود المقصودة لخلق اعتبارات التنوع والمساواة والإدماج، من خلال تعزيز مرونة القوى العاملة، تشكل الأساس لكل من تعزيز واستدامة المرونة على المدى الطويل. تبدأ المرونة بقوة عاملة قوية وموثوقة ومدرية جيداً يمكنها زيادة قدرتها أثناء الأزمة والحفاظ على مستويات عالية من الأداء خلال عملية التعافي بأكملها. تتألف القوة العاملة المرنة من أفراد مرنين قادرين على التكيف مع التغيير وإدارة المواقف عالية الضغط. يؤدي إنشاء قوة عاملة مرنة بدوره إلى إنشاء مجتمعات مستقرة وآمنة ضرورية للتعافي من الأزمات على مستوى المجتمع، مثل الحوادث المتعلقة بالمناخ. من المرجح أن تتوقع القوة العاملة المتنوعة مجموعة أوسع من الأزمات المحتملة، مما يسمح بتخطيط وإعداد أفضل.

4-5: الاستثمار في البنى التحتية المستدامة والمشروعات الاستراتيجية

عمل العراق خلال السنوات القليلة الماضية على تبني مشروعات البنى التحتية المستدامة والاستراتيجية التي تستهدف إيجاد محفزات للنمو المستدام ومن أهم هذه المشروعات:

4-5-1: المدن الجديدة المستدامة

تشكل المدن الجديدة مقاربة حاسمة لحل مشكل السكن، وتعزيز استدامة المساكن عبر انشاء مدن حديثة ومستدامة وقد بلغ عدد المدن الجديدة المصادق عليها عشرين مدينة، كما في الجدول (14)، والمدن غير المصادق عليها، وهي ضمن مراحل الدراسة؛ وجاهزة للإفراز خمسة مدن مدينة. في ضوء الخطة السابقة اثبت خيار المدن الجديدة وتوسعات المدن فاعليته نظرياً في سد الفجوات السكنية أو التقليل منها بما يقارب نحو 12% من العجز السكني في العراق.

²⁷ <https://icfsme.iq/>

²⁸ <https://icbg.iq/>

وهناك (13) مدينة في طور اعداد المخططات الاساسية لها. فضلاً عن ان توسعات مدينة بغداد (المخطط الإنمائي الشامل) هو في طور المصادقة، وقد تضمن اقطاب نمو حضرية، الأولى في شمال بغداد باتجاه الكاظمية والشعب، والآخر في الشمال الشرقي باتجاه الصدر (مدينة الصدر الجديدة)، والجنوب في الدورة باتجاه طريق الحلة، ومن الشمال الغربي باتجاه المطار، ومن الغرب باتجاه الشعلة.



جدول (13): المدن الجديدة المصادق عليها في العراق

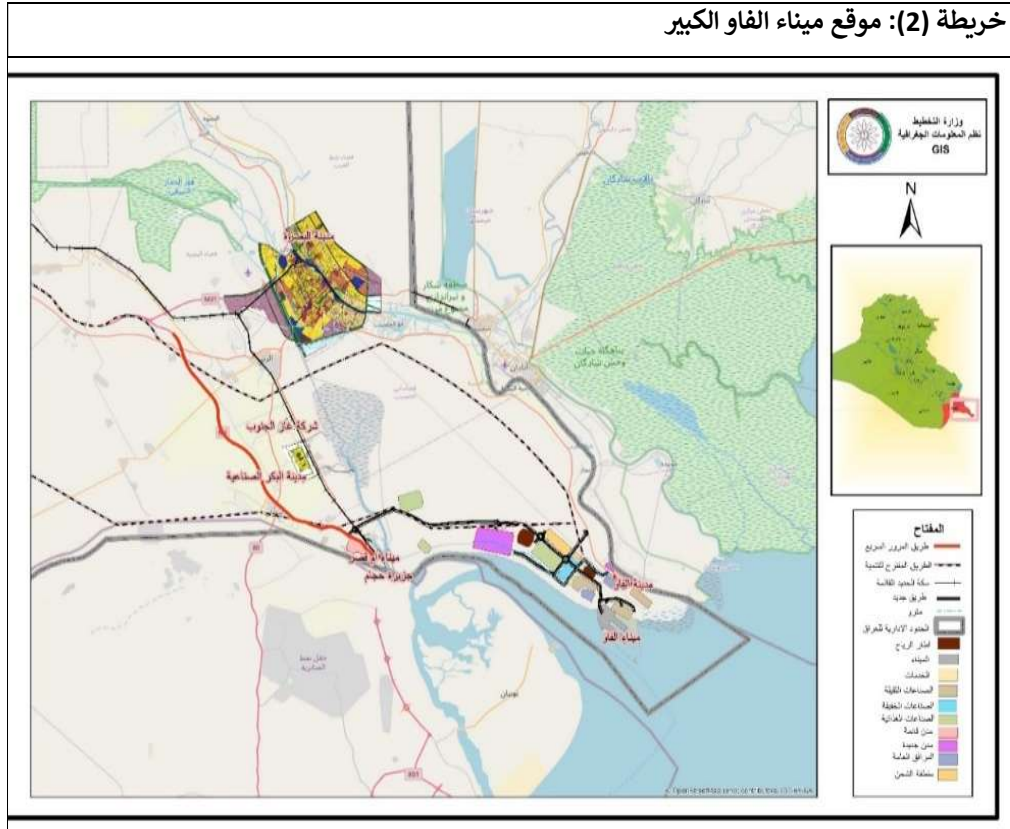
إسم المدينة	المحافظة	البعد عن المركز	عدد الوحدات السكنية	تاريخ مصادقة التصميم الأساس
علي الوردي	بغداد	تبعد (4 كم) عن مركز قضاء النهروان، ومحاذدة للتصميم الأساس لمدينة النهروان.	118298	2020/12/20
الجواهري	بغداد	محاذدة للتصميم الأساس لناحية النصر والسلام (محاذد لغرب المدينة).	29544	2021/3/31
المتنبي	واسط	تبعد (27 كم) عن مركز مدينة الكوت (إلى الشمال).	75603	2020/9/12
المجر الجديدة	ميسان	تبعد (2 كم) عن مركز مدينة المجر، ومحاذدة للتصميم الأساس لمدينة المجر (إلى الشمال).	8335	2020/12/1
بلد الجديدة	صلاح الدين	محاذدة للتصميم الأساس لمدينة بلد (إلى الجنوب).	5956	2021/6/3
آمرلي الجديدة	بابل	تبعد (2.76 كم) عن مركز قضاء آمرلي.	5955	2023/5/15
الجنائن	بابل	تبعد (5 كم) عن مركز مدينة الحلة.	29306	2020/7/29
السماوة الجديدة	المنجلى	محاذدة للتصميم الأساس لمدينة السماوة ((إلى الشرق)- الموقع يُسمى المعسكر الياباني).	4184	2020/12/21
الرميثة الجديدة	المنجلى	محاذدة للتصميم الأساس لمدينة الرميثة.	6024	تمت المصادقة
ناحية الوركاء الجديدة	المنجلى	محاذدة للتصميم الأساس لقضاء الوركاء	1500	2023/3/28
السلمان الجديدة	المنجلى	(7 كم) عن مركز قضاء السلمان.	16000	2023/2/23
بصية الجديدة	المنجلى	محاذدة للتصميم الأساس لناحية البصية.	4748	2023/10/11
السياب	البصرة	جنوب التصميم الأساس لمدينة البصرة.	50723	2019/12/17
الرمادي الجديدة	الأنبار	محاذدة للتصميم الأساس لمدينة الرمادي (يفصلهما الطريق الدولية السريعة).	60554	2020/10/20
الفلوجة الجديدة	الأنبار	تبعد (10 كم) من مركز مدينة الفلوجة، ومحاذدة لمدينة الحبانية السياحية.	83748	2021/9/23
ضفاف كربلاء	كربلاء المقدسة	محاذد للتصميم الأساس لمدينة كربلاء	30000	2022/4/6
السلام	النجف الأشرف	(12 كم) من مركز مدينة النجف (إلى الشمال).	144409	2020/11/29
الديوانية الجديدة	الديوانية	(5 كم) عن مدينة الديوانية.	59643	2022/12/15
تلعفر الجديدة	نينوى	تقع داخل التصميم الأساس لمدينة تلعفر.	5000	داخل التصميم الأساس المصادق
الصدر الجديدة	بغداد	ضمن التصميم الأساس لمدينة بغداد	90000	2024

المصدر: المديرية العامة للتخطيط العمراني/ قسم الدراسات والمتابعة
(بموجب كتاب المديرية أنفاً المرقم بالعدد (ت.ع/ 4180) والمؤرخ في (2023/9/4) والمرسل لدائرة الإسكان))

4-5-2: ميناء الفاو الكبير

يقع الميناء في شبه جزيرة الفاو في منطقة رأس البيشة جنوب محافظة البصرة بمساحة كلية تبلغ 54 كيلو متر مربع حيث تتراوح طاقته الإنتاجية الإبتدائية بين 20-45 مليون طن سنوياً، بينما تقدر طاقته المخطط إنشاؤها (99) مليون طن سنوياً، ليكون واحداً من أكبر الموانئ المطلة على الخليج العربي والعاشر على مستوى العالم والمعد لغرض نقل البضائع - ترانزيت عبر العراق إلى أوروبا وآسيا. ويُعد نقلة نوعية في أهميته الجيوسياسية لربط العراق بالعالم من خلال إعادته لأهمية الموقع الرابط بين الشرق والغرب، وإن إنشائه سوف يغير خارطة النقل البحرية العالمية، ويعد مشروعاً إستراتيجياً يربط الشرق بأوروبا عبر العراق وتركيا وسوريا بما يسمى بالقناة الجافة.

خريطة (2): موقع ميناء الفاو الكبير



للميناء أهمية إستراتيجية للعراق خاصة وللمنطقة عامة من خلال التبادل التجاري الاستيراد والتصدير ونقل البضائع ما بين الدول، لذا فإن أهميته في تحريك النشاط الاقتصادي ذات نطاق تأثير كبير مما يترتب عليه مردودات مالية كبيرة ذات نفع على مستوى القطاعين الخاص والعام. وهو من المشاريع التي أكد عليها البرنامج الحكومي إذ "لا يمكن النظر لمشروع ميناء الفاو الكبير بمعزل عن مشروع طريق التنمية بجميع تفاصيله إذ إنّ المشروعين يعبران عن منظومة واحدة تمثل ركيزة مستقبلية للاقتصاد العراقي". أن "أي اتفاق أو رؤية لتشغيل ميناء الفاو بعد إتمامه يجب أن يأخذ بعين الإهتمام متطلبات تشغيل طريق التنمية" ويهدف طريق التنمية إلى ربط ميناء الفاو في جنوب العراق الغني بالنفط بتركيا ليحول البلاد إلى مركز عبور و"عقدة إرتباط تخدم" جيران العراق والمنطقة لتعزيز الإستقرار والتكامل الاقتصادي مع الدول العربية والإقليمية.

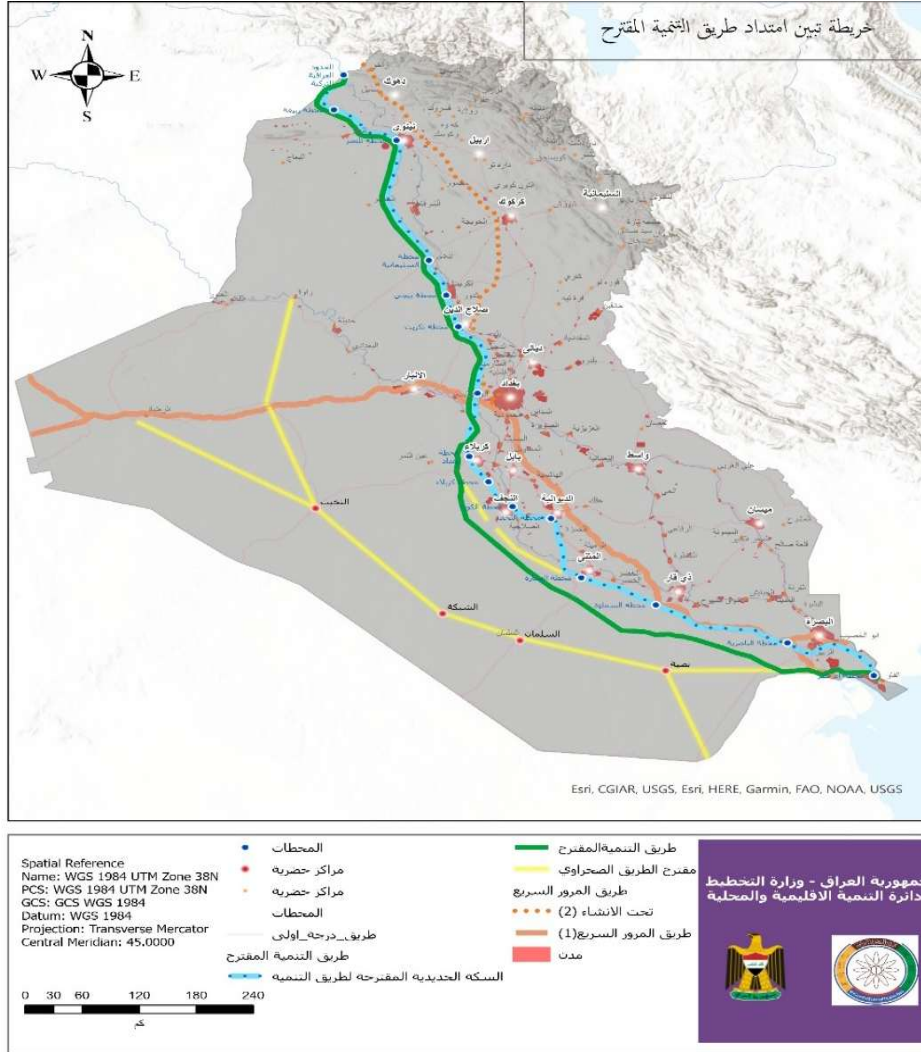
3-5-4: طريق التنمية

وهو من المشاريع الإستراتيجية لجعل العراق نقطة للتواصل التجاري العالمي بين الشرق والغرب عن طريق الخط بحري - بري متمثلاً بالسيارات والسكك الحديدية، في ربط الخليج العربي بالحدود التركية، والذي تقدر تكلفته بـ 17 مليار دولار والذي من المخطط أن تنتهي المرحلة الأولى من هذا المشروع بحلول عام 2028 على أن تنتهي المرحلة الثانية بعدها بعشر سنوات.

يُشكل طريق التنمية تحولاً إستراتيجياً مهماً في البنية المكانية للاقتصاد العراقي في ربط جنوب العراق مع شماله، وخلق إنسيابية عالية في حركة النقل للبضائع بين الموانئ في الجنوب وبتجاه الأسواق الأوروبية عن طريق تركيا. ولإعطاء قدرة إستراتيجية في مرونة حركة النقل تقترح هذه الخطة أقامه نقطة تحول على طريق التنمية في وسط العراق يحدد موقعها تبعاً لدراسات الجدوى وخاصة الظروف الطبيعية وطبوغرافية التربة وإنتشار المستقرات البشرية سواء في سامراء أو بلد أو في منطقة الثرثار. ان الهدف الرئيس من إنشاء نقطة التحول هذه هو تحقيق تطلعات إستراتيجية مهمة للاقتصاد العراقي تتمثل بشكل رئيس في الجوانب الآتية:

- خلق محور تنموي عرضي جديد يربط شرق العراق مع غربه انطلاقاً من الحدود الدولية مع إيران شرقاً وسوريا غرباً.
- توفر قدرة عالية في مرونة النقل على ضوء المتغيرات الدولية والإقليمية في الإتجاهات الرئيسة لطريق التنمية، شمال العراق وجنوبه كما هو شرق العراق وغربه.
- بما ان طريق التنمية يتكون من خط بري بالشاحنات وخط للسكك الحديدية، فان هناك إمكانية إنشاء قدرة على التحول بين النقل بالشاحنات والنقل بالسكك الحديدية، إعتماًداً على كفاءة النقل وسهولة الوصول وبما يفسح أفاق في تطور حركة النقل وإنسيابيتها تبعاً لمراحل التطور الاقتصادي في العراق.
- وبراد من الطريق أن لا يقتصر فقط على الترانزيت بل أن يتحول هذا الخط البري والسكة الحديدية إلى طريق وشريان حيوي للاقتصاد في بناء مدن صناعية قريبة من هذا الطريق ومدن سكنية جديدة تبعد عن مراكز المدن الكبرى من (10) إلى (20) كم على الأقل إلى جانب الإنتعاش التجاري، إذ سيوفر هذا الطريق آلاف من فرص العمل، ولاسيما بعد أن تتحول الفاو إلى مدينة صناعية كبيرة قد تُنقل إليها بعض المصانع الدولية في تنمية شاملة وسيصب المشروع كذلك في مصلحة قطاع المياه في العراق، حيث يتضمن خطة لتحلية مياه البحر في الوقت الذي يشهد فيه العراق أزمة في الموارد المائية.

خريطة (3): طريق التنمية الإستراتيجي في العراق



4-6: الاستثمار في التحول الرقمي

ركزت السياسات والاستراتيجيات الوطنية العراقية على توجيه الجهود للحاق بالركب من خلال ردم الفجوات التكنولوجية التي تعاني منها البلاد والالتحاق بالثورة الصناعية ومعطيات الذكاء الاصطناعي، كل بحسب اختصاصاتها، انطلاقاً من سياسات التخفيف من الفقر والبطالة والحد من عدم المساواة. وهناك جهود حثيثة لفهم مستقبل الثورة الصناعية الرابعة واستكشاف مدخلاتها ومتطلباتها.

وفيما يتعلق بتنمية المهارات، ستمثل المواهب العامل الحاسم في الإنتاج مستقبلاً. لذا، تركز سياسات الحكومة على تنمية واعداد قوى عاملة تتمتع بالمهارات اللازمة لإنشاء وإدارة تقنيات الثورة الصناعية الرابعة، مثل البرمجة وعلوم البيانات والتحليلات.

لقد بات من البديهي ان الثورة الصناعية الرابعة ستحدث اضطراباً في سوق العمل، لأن الأتمتة والذكاء الاصطناعي يُهددان بزعزعة استقراره. فقد أصبحت الآلات قادرة على أداء وظائف الناس. لكن الثورة الصناعية الرابعة ستخلق أيضاً فرصاً جديدة تتطلب استراتيجيات واستثمار الطاقات للاستفادة منها. وستتجاوز المتغيرات والفرص الجديدة الفقراء، والأقل تعليماً، والعمال غير المهرة أو شبه المهرة، والعاملين في القطاعات الهامشية. لذا فان بيئة السياسات والترتيبات المؤسسية تركز على حماية الفئات الضعيفة؛ بل يجب اتخاذ تدابير لحمايتهم.

وقد اتجهت الحكومة نحو رقمنة عدد من الخدمات الحكومية عبر منصة اور الالكترونية للخدمات الحكومية التي بلغ عدد الخدمات فيها 583 خدمة يستفيد منها 6.88 مليون شخص تتوزع على 14 قطاعاً مختلفاً. فيما تخطو بعض الوزارات خطوات جديدة باتجاه اتمتة أنظمتها، وفي المقدمة منها وزارة التعليم العالي والبحث العلمي التي أنشأت منصة التعليم العالي HEPIQ وهي تطبيق تعليمي مبتكر يهدف إلى تسهيل إدارة الدراسة في الجامعات من خلال أدوات متكاملة تشمل متابعة الحضور، الواجبات، الإشعارات، بالإضافة إلى حلول مالية مثل الدفع الإلكتروني⁽²⁹⁾.

²⁹ <https://e.mohe.gov.iq/ar>



بهاية اهر

الإلكترونية للخدمات الحكومية



6881656

المسجلين داخل البوابة



1038

عدد الخدمات الكلي



455

عدد الخدمات الورقية



583

عدد الخدمات الإلكترونية



القروض والمال والضرائب

92



التعليم والتعلم

118



العدل والقانون والنظلمات

221



العمل والعمالون لحسابهم الخاص

237



الشباب والرياضة والثقافة

43



الاستعلامات الإلكترونية

67



الزراعة والري

68



النقل والبنى التحتية والسكن

74



العلوم والتكنولوجيا

17



الصحة والسلامة والبيئة

19



الكهرباء والماء والخدمات المحلية

23



الأفراد والادوال الشخصية

30



ذوي الاحتياجات الخاصة

9



الوظائف والتقاعد

16

7-4: الاستدامة المسؤولة: السياسات الحكومية

تسير السياسات الحكومية والخطط والبرامج واجراءاتها التنفيذية وفقاً لمسارات الاستدامة المسؤولة ومبادئها بما يحقق التوازن ما بين التنمية والاستثمار المسؤول والحفاظ على البيئة والعدالة الاجتماعية مع مراعاة حقوق الجيل الحالي والجيل القادم.

وتسهم الاستدامة المسؤولة في ترشيد استخدام الموارد الطبيعية والحفاظ عليها من النفاذ وتعبئتها نحو المجالات المولدة للدخل، بما يعزز من ثقة المواطنين بحكوماتها واحترام المجتمع الدولي والمستثمرين لما تقدمه من حلول مبتكرة ومستدامة، وتحقيق الحوكمة العادلة والمساواة ومشاركة اصحاب المصلحة من القطاع الخاص والمجتمع المدني في صنع القرار. وعليه فان حكومات الدول التي تدمج الاستدامة المسؤولة والانظمة المرنة في سياساتها وخططها وبرامجها ستكون أكثر قدرة على مواجهة الازمات والكوارث الطبيعية ولها قابلية التكيف مع التغيرات المتجددة.

تبلورت التوجهات الحكومية لضمان الاستدامة المسؤولة من خلال ادواتها المتمثلة بالآتي:

1-7-4: التخطيط الاقتصادي

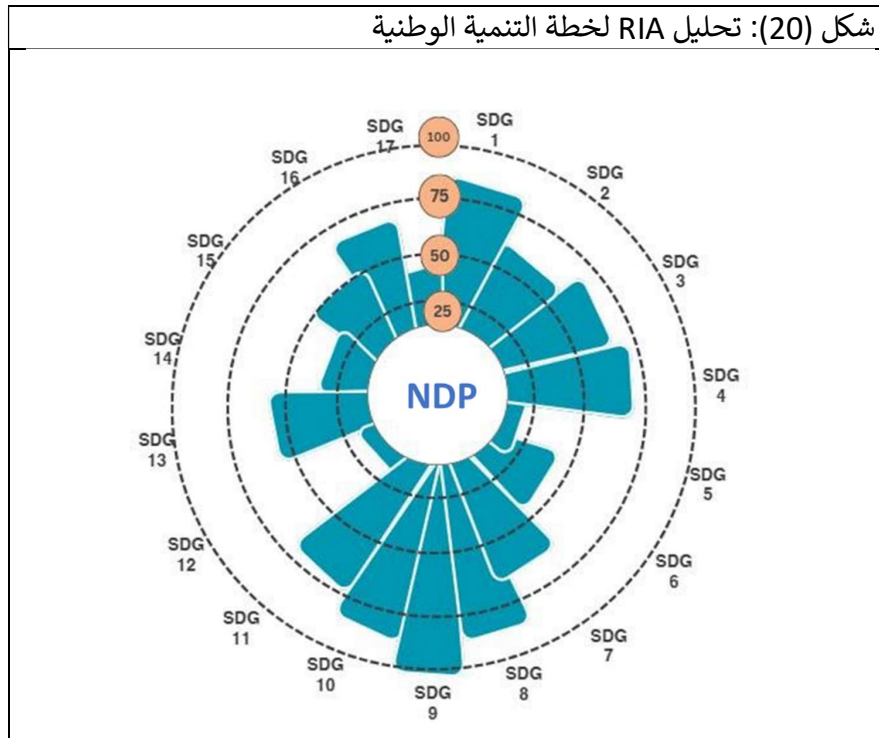
جعل العراق من الخطط الخمسية للتنمية الوطنية دليله في تشخيص التحديات ورسم الاولويات الوطنية وتأثير الاهداف الاستراتيجية والفرعية بما يعزز من مساره التنموي المستدام وبما يضمن التوازن ما بين ابعاده الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. وقد اعد العراق اربع خطط وطنية للتنمية وهي على التوالي:

- خطة التنمية الوطنية 2010-2014.
- خطة التنمية الوطنية 2013-2017.
- خطة التنمية الوطنية 2018-2022.
- خطة التنمية الوطنية 2024-2028.

اتسمت الخطة الاخيرة 2024-2028 بتوجهاتها القائمة على مبدأ الاستدامة والمستجيبة اولوياتها لأهداف التنمية المستدامة ورفعت شعار (برمجة الفعل التنموي بوسائل مبتكرة) واستجابت مساراتها لمبدأ (الحق في التنمية) للأجيال الحالية والمستقبلية وتحقيق العدالة الاجتماعية من خلال توفير الخدمات الاساسية كالصحة والتعليم والحماية الاجتماعية بما يعزز من حالة المساواة ويقلص من حدة الفجوات المكانية وحماية البيئة وبناء رأس المال البشري وقد ترجمة هذه الاوليات من خلال خمسة برنامج تبنتها الخطة وجميعها مستجيبة لمبادئ الاستثمار المسؤول والعدالة الاجتماعية وهي الاتي:



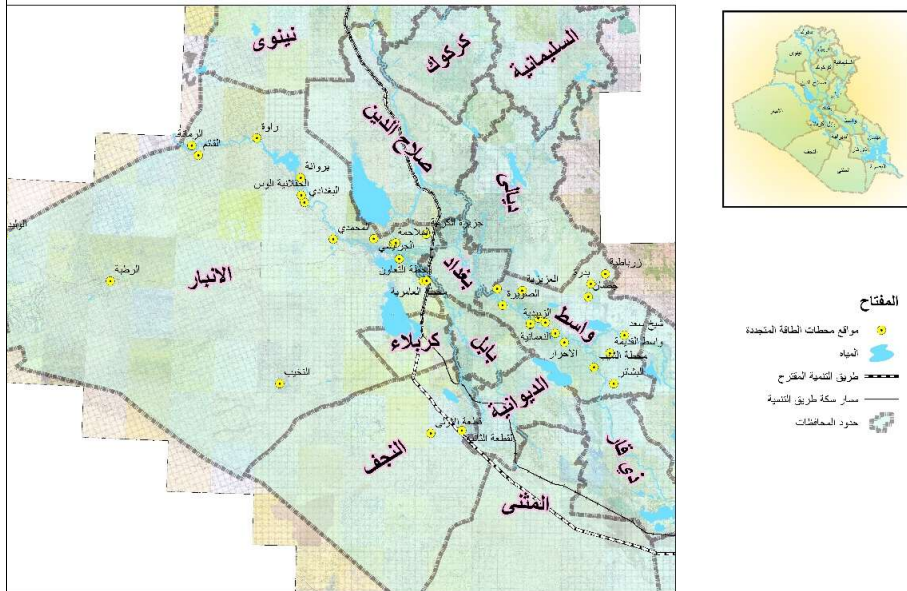
وبشكل عام فقد غطت الخطة 56% من اهداف التنمية المستدامة ضمن توجهاتها العامة، في ظل اتجاه الحكومة لتغطية القضايا القطاعية باستراتيجيات مستقلة مثل استراتيجية التخفيف من الفقر، واستراتيجية النزاهة، وسياسة التشغيل الوطنية وغيرها.



2-7-4: الاستراتيجيات والسياسات الوطنية

- أ. استراتيجية التخفيف من الفقر 2025-2029.
- ب. الاستراتيجية الوطنية لتحسين البيئة 2024-2032 التي أطلقتها وزارة البيئة بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والوكالة الأمريكية في ايلول 2024 تهدف إلى معالجة التحديات البيئية وتعزيز التنمية المستدامة.
- ت. مشروع قانون تنظيم الطاقة المتجددة في كانون الثاني (يناير) 2025 صوتت لجنة الكهرباء والطاقة النيابية على فقرات مشروع قانون تنظيم الطاقة المتجددة بهدف تعزيز استخدام مصادر الطاقة النظيفة وتقليل الاعتماد على الوقود الاحفوري.
- ث. قرار مجلس الوزراء الموقر 233 لسنة 2025 الخاص بتخصيص محطات الطاقة المتجددة (انظر الخريطة 4).
- ج. جهود مبذولة لتصديق اتفاقيات دولية متعلقة بالطاقة المتجددة والانضمام إلى بروتوكولات بيئية عالمية مما يعكس التزام العراق بالتحول نحو مصادر طاقة مستدامة. هذه الخطوات تظهر التزام العراق بتطوير إطار قانوني يدعم حماية البيئة وتعزيز استخدام الطاقة المتجددة مما يتماشى مع التوجهات العالمية نحون الاستدامة البيئية.
- ح. الاستراتيجية الوطنية للتربية والتعليم 2023-2031.
- خ. استراتيجية الوطنية لمنع اللامساواة والحد منها في قطاع العمل 2024-2028.
- هـ. الاستراتيجية الوطنية لتنمية الطفولة المبكرة في العراق 2022-2031.
- و. تقرير التنمية البشرية الوطني الثالث للعراق 2025.

خريطة (4): محطات الطاقة المتجددة وفق قرار مجلس الوزراء الموقر 233 لسنة 2025



3-7-4: اصلاح التشريعات القانونية

أجرى العراق العديد من التعديلات الموصى بها على قوانين الاستثمار بهدف تعزيز البنية الاستثمارية وجذب المستثمرين المحليين والأجانب ومن أبرز هذه التعديلات خلال المدة 2025-2022 الآتي:

1. قوانين الاستثمار

مقترحات تعديلية جديدة عام 2024 حيث اقترحت لجنة الاستثمار والتنمية النيابية اربعة تعديلات على قوانين الاستثمار بهدف خلق بيئة أكثر جاذبية للمستثمرين وتبسيط الاجراءات القانونية والتي تسعى إلى معالجة المشاكل الحالية من نصوص القوانين وتسهيل عملية الاستثمار في العراق.

2. حوافز و ضمانات للمستثمرين مع القانون الجديد منها :

- امكانية استئجار وتأجير العقارات يحق للمستثمر استئجار لمدة 50 عاماً قابلة للتجديد أو المساطحة لمدة تصل 50 عاماً بموافقة الهيئة المانحة للإجازة.
- توظيف العمالة الاجنبية في حال عدم تدني المهارات المطلوبة محلياً وفقاً للضوابط التي تصدرها الهيئة الوطنية للاستثمار.
- قوانين حماية البيئة رقم 27 لسنة 2009.

4-7-4: تعزيز العدالة الاجتماعية

أصدر العراق مجموعة قوانين تستهدف تعزيز العدالة الاجتماعية منها:

- قانون العفو العام 2025 حيث اقر البرلمان قانون العفو بهدف منح فرصة جديدة للمحكومين واعادة دمجهم في المجتمع مع استثناء الجرائم الخطيرة.
- قانون تعديل قانون الاحوال الشخصية 2025 لتعزيز حقوق المرأة والاسرة وضمان المساواة على الجنسين في مسائل الزواج والطلاق والميراث.
- قانون اعادة العقارات المصادرة أو المستولى عليها 2025 يهدف إلى اعادة العقارات التي تمت مصادرتها والاستيلاء عليها بغير وجه حق إلى اصحابها الشرعيين مما يساهم بتحقيق العدالة واعادة الحقوق.
- وضمن هذا السياق فان الدستور العراقي لعام 2005 يؤكد على مبادئ العدالة الاجتماعية في عدد من المواد مثل (المادة 22) التي تنص على تنظيم العلاقة بين العمال واصحاب العمل على وفق اسس اقتصادية مع مراعاة قواعد العدالة الاجتماعية والمادة 23 التي تضمن عدم نزع الملكية إلا لأغراض المنفعة العامة وبمقابل تعويض عادل.

4-5-7: الحوكمة العادلة

بعد عام 2022 واصل العراق جهوده لتعزيز الشفافية والمساءلة ومكافحة الفساد من خلال الاتي:

1. إطلاق مدونة قواعد السلوك القضائي 2023.
 2. من عام 2023 تم إطلاق مدونة جديدة لقواعد السلوك القضائي بهدف تعزيز النزاهة داخل النظام القضائي العراقي هذه المدونة المدعومة من قبل برنامج الامم المتحدة الانمائي والاتحاد الاوربي تهدف إلى تعزيز ثقافة الشفافية والمساءلة بين القضاة واعضاء النيابة العامة.
 3. مشروع مكافحة الفساد والتحكيم في العراق (ACAI) هذا المشروع الممول من الاتحاد الاوربي يُمثل مبادرة لدعم الجهود الوطنية العراقية في تحسين الشفافية والمساءلة عبر مؤسسة الدولة يهدف المشروع إلى مراجعة وتنقيح قوانين مكافحة الفساد وتوفير التدريب المتخصص للمحققين والقضاة وتعزيز تسوية المنازعات التجارية.
 4. تعزيز خطط مكافحة الفساد في اقليم كردستان 2023.
 5. في عام 2023 تم توقيع اتفاقية جديدة مع UNDP وهيئة النزاهة في اقليم كردستان لتعزيز خطط مكافحة الفساد وتهدف هذه الاتفاقية إلى زيادة الشفافية والمساءلة في الاقليم وتعزيز كفاءة اقامة العدالة وفقاً للمعايير الدولية.
- هذه الجهود لم تلغ التحديات التي يواجهها العراق في مكافحة الفساد بدلالة مؤشر مدركات الفساد الصادر عن منظمة الشفافية الدولية حيث احتل العراق مرتبة متدنية مما يُشير إلى الحاجة المستمرة لتعزيز الاصلاحات وتطبيق السياسات بفعالية أكبر.

5

آفاق المستقبل





العراق التقرير الطوعي 2025
(الاستثمار المسؤول.... اعمار وعدالة)

5: آفاق المستقبل

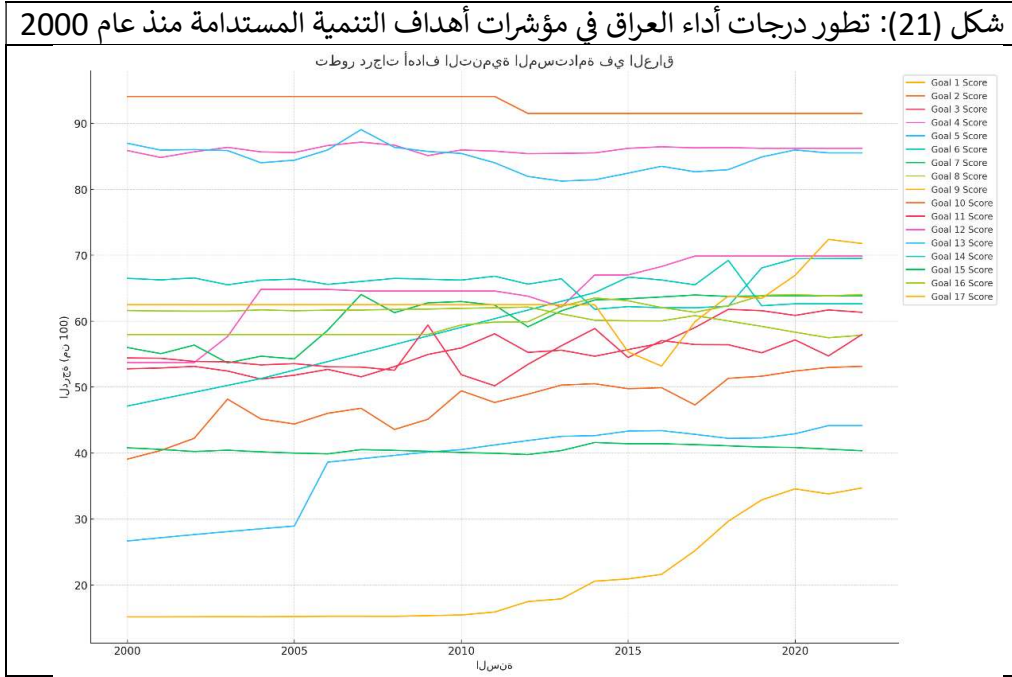
على الرغم من التحديات الضاغطة والمتلاحقة، ومساحات تأثيرها في المؤسسات والمجتمع، إذ تسببت هذه التحديات بزيادة حجم الموارد المطلوبة نتيجة التعثر وإعاقة وتيرة التقدم لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في العراق. وقد أدى تباطؤ الأنشطة الاقتصادية إلى تفاقم التحديات، لكن حفز ذلك تظافر الجهود الوطنية لتعزيز فرص العمل وزيادة الحاجة إلى الحماية الاجتماعية للتعامل مع نقاط الهشاشة الناجمة عن تلك التهديدات.

لقد استمر العراق في تعزيز مسارات البناء الذي انعكس بمستويات التقدم المحرز حتى الآن، والدروس المستفادة وتوظيف الكثير من المبادرات المحلية، وتعبئة وسائل التنفيذ المختلفة في الوقت الذي تدفع نحو تحقيق الأولويات الوطنية وأهداف التنمية المستدامة.

في خضم هذه المعطيات يؤكد العراق التزامه ببناء شراكات إنمائية مفيدة لجميع الاطراف، فضلاً عن تعزيز التنسيق والتكامل مع جميع الشركاء لتعبئة وتخصيص الموارد بشكل فعال لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

اهم الخطوات التي سيتم اتباعها للمضي قدماً في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة:

- **تطويع وتوطين أهداف التنمية المستدامة:** في الاستراتيجيات الوطنية والقطاعية وخطط التنمية الوطنية وفق رؤية العراق في اهداف التنمية المستدامة 2030. وسيضمن هذا المسار إعداد وتنفيذ الاستراتيجيات والخطط الوطنية للتنمية، جنباً إلى جنب مع الاستراتيجيات القطاعية ذات الصلة واستراتيجيات التنمية المحلية، لتوطين وتطوير أهداف التنمية المستدامة.
- **تعبئة الموارد من أجل التنمية المستدامة:** دأبت الحكومة العراقية على استكمال وتنفيذ الاستراتيجيات والتوصيات كنموذج لتعبئة التمويل من أجل استدامة التنمية. مع الاستمرار بتكثيف تعبئة الموارد المحلية بهدف توسيع القاعدة الضريبية، مع متابعة آليات التمويل المبتكرة والادارة الحكيمة للديون. وهذا التوجه يتطلب مواصلة الجهود مع الشركاء لتعبئة الموارد المطلوبة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة بالكامل.
- **معالجة تغير المناخ والكوارث الطبيعية:** إذ لا يزال تغير المناخ والكوارث الطبيعية يشكلان مخاطر على الامن الانساني، وهذا يتطلب مستقبلاً التركيز وبشكل أكبر على دمج قضايا التغير المناخي في جميع قطاعات الاقتصاد بما في ذلك البنية الأساسية (الطاقة، والنقل، والإسكان، والمستوطنات)، والزراعة والصناعات والسياحة. وهناك حاجة إلى المزيد من الجهود الجماعية على المستوى العالمي والإقليمي للتخفيف والتكيف.
- **ردم فجوات البيانات وبناء القدرات:** ستواصل هيئة الإحصاء ونظم المعلومات في العراق ومن خلال الاستراتيجيات والخطط الوطنية لتطوير الإحصاءات بناء القدرات لرصد وتوفير البيانات المتعلقة بجميع مؤشرات أهداف التنمية المستدامة، وبالتالي تأمين معلومات وبيانات تخدم راسمي السياسات وصناع القرار. وهذا بالنتيجة سيؤدي إلى دعم نظام قوي للرصد والتقييم.



ويظهر الشكل (21) ان:

- الأهداف الأكثر تقدماً: التعليم (4)، العمل اللائق (8)، المدن المستدامة (11).
- الأهداف الأكثر تأخراً: الطاقة النظيفة (7)، العمل المناخي (13)، الاستهلاك المسؤول (12).
- التحديات الرئيسية: الاعتماد على النفط، الأوضاع الأمنية، التغير المناخي.
- الفرص الرئيسية: الاستفادة من التقدم في التعليم والصحة لدفع عجلة التنمية في المجالات الأخرى.

يقدم الجدول (14) نظرة شاملة وسريعة لأداء العراق في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، مع تقييم واقعي لإمكانية تحقيق كل هدف بحلول عام 2030 بناءً على الاتجاهات الحالية.

جدول (14): تحليل مؤشرات أهداف التنمية المستدامة للعراق وإمكانية تحقيقها حتى 2030

الهدف	نسبة الانجاز الحالية % (2024)	التقدم منذ 2000	إمكانية التحقيق بحلول 2030	التوصيات الرئيسية
الهدف 1	82.5	خفض الفقر إلى 17.5% بحسب خط الفقر الوطني	التطلع إلى خفضه بمقدار النصف (اقل من 8%)	تعزيز برامج الحماية الاجتماعية والتنمية الاقتصادية الشاملة
الهدف 2	97%	تحسن كبير	جيدة	تعزيز الأمن الغذائي والاستثمار في الزراعة المستدامة
الهدف 3	61.35	تحسن من 52.78	ممكناً جزئياً	تحسين البنية التحتية الصحية والوقاية من الأمراض
الهدف 4	69.87	تحسن من 53.73	مرتفعة	الاستمرار في الاستثمار في التعليم وجودته
الهدف 5	62.64	تحسن من 26.68	معتدلة	تعزيز مشاركة المرأة الاقتصادية والسياسية
الهدف 6	63.86	تحسن من 47.14	معتدلة	تحسين إدارة الموارد المائية وبنيتها التحتية
الهدف 7	57.87	تحسن طفيف من 56.01	محدودة	زيادة الاستثمار في الطاقة المتجددة
الهدف 8	71.78	تحسن من 61.63	جيدة	تنويع الاقتصاد وخلق فرص عمل مستدامة
الهدف 9	64.03	تحسن كبير من 15.17	جيدة	تعزيز الابتكار وتطوير البنية التحتية
الهدف 10	86.21	تراجع من 94.08	محدودة	تطوير سياسات فعالة للحد من الفوارق
الهدف 11	85.52	تحسن من 54.42	ممتازة	الاستمرار في تطوير المدن المستدامة
الهدف 12	69.52	تراجع من 85.87	محدودة	وضع استراتيجية وطنية للاستهلاك المستدام
الهدف 13	69.48	تراجع من 86.97	محدودة	تعزيز السياسات المناخية والحد من الانبعاثات
الهدف 14	69.52	تحسن طفيف من 66.49	محدودة	حماية النظم البيئية المائية
الهدف 15	64.03	تحسن من 40.81	معتدلة	تعزيز حماية التنوع البيولوجي
الهدف 16	72.4	تحسن من 57.98	جيدة	تعزيز الحوكمة وسيادة القانون
الهدف 17	71.78	تحسن من 62.49	معتدلة	تعزيز التعاون الدولي والشراكات

وبهدف استشراف مستقبل التنمية المستدامة في العراق حتى عام 2030 فقد تم تصميم ثلاثة سيناريوهات لأداء العراق في تحقيق الأهداف التنموية المستدامة هي:

السيناريو المرجعي (افتراض استمرارية الأوضاع السابقة التي حكمت مسارات التنمية في المستقبل)

ويقوم هذا السيناريو على افتراضات أساسية هي: استمرار الاتجاهات الحالية دون تغيير جوهري، بقاء أسعار النفط عند مستويات متوسطة (60-70 دولار للبرميل)، استمرار وتيرة الإصلاحات الحالية دون تسريع كبير، وبقاء التحديات الأمنية والسياسية عند مستوياتها الحالية.

وبناء على هذه الافتراضات فمن المتوقع:

- تحقيق تقدم معتدل في 6-7 أهداف فقط (خاصة التعليم، الصحة، المدن المستدامة).
- بقاء المؤشر العام لأهداف التنمية المستدامة بين 65-70 نقطة بحلول 2030.
- استمرار التحديات الكبيرة في الأهداف البيئية (13،14،15) وأهداف الطاقة النظيفة (7).
- تحقيق تقدم محدود في الحد من الفقر (الهدف 1) والمساواة (الهدف 10).
- بقاء الاعتماد الكبير على النفط في الاقتصاد.
- تحقيق جزئي لنحو 40-50% من أهداف التنمية المستدامة.
- حاجة إلى 10-15 سنة إضافية لتحقيق معظم الأهداف بالكامل.

السيناريو التشاؤمي (التراجع)

يقوم هذا السيناريو على افتراضات حصول: انخفاض حاد في أسعار النفط الخام (ما دون 60 دولار للبرميل)، تفاقم الأزمات السياسية والأمنية، تراجع معدلات النمو الاقتصادي، زيادة معدلات الفساد وضعف الحوكمة، وتدهور الخدمات الأساسية.

وبناء على ذلك يمكن توقع:

- تراجع في معظم مؤشرات أهداف التنمية المستدامة.
- انخفاض المؤشر العام إلى ما بين 55-60 نقطة بحلول 2030.
- تدهور ملحوظ في الأهداف الاجتماعية (4،3،2،1) بسبب ضعف الموارد.
- تراجع كبير في جودة البنية التحتية والخدمات الحضرية (الهدف 11).
- زيادة الفجوات الاجتماعية وعدم المساواة (الهدف 10).
- توقف شبه كامل للتقدم في الأهداف البيئية.
- تحقيق أقل من 30% من أهداف التنمية المستدامة.

- حاجة إلى أكثر من 25 سنة لتحقيق الأهداف الأساسية.
- احتمالية ظهور أزمات إنسانية في بعض المجالات.

السيناريو الإصلاحي (التسارع الإيجابي)

الذي يقدم مسارات بديلة للعمل التنموي عبر التفاعل الإيجابي مع اجندة التنمية المستدامة بافتراض اضطراب الجهود الحكومية الحالية والمستقبلية باتجاه: تحسن مناخ الاستثمار وبيئة الأعمال، تنفيذ إصلاحات اقتصادية جذرية، تحسن ملحوظ في مؤشرات الحوكمة ومكافحة الفساد، تنوع مصادر الدخل بعيداً عن النفط وتحسن ملحوظ في أسعاره (فوق 70 دولار للبرميل)، مزيد من التحسن في حالة الاستقرار السياسي والأمني.

وبناءً على ما تقدم فانه يمكن توقع:

- تسارع وتيرة تحقيق أهداف التنمية المستدامة.
- ارتفاع المؤشر العام إلى 75-80 نقطة بحلول 2030.
- تحقيق تقدم كبير في الأهداف الاجتماعية (1،2،3،4،5).
- قفزة نوعية في جودة البنية التحتية والابتكار (الهدف 9).
- تحسن ملحوظ في مؤشرات الاستدامة البيئية (13،14،15).
- تقليص الفجوات الاجتماعية (الهدف 10).
- تقدم كبير في الطاقة النظيفة (الهدف 7).
- تحقيق 70-80% من أهداف التنمية المستدامة.
- إمكانية تحقيق معظم الأهداف بالكامل خلال 5-10 سنوات بعد 2030.
- تحول العراق إلى أنموذج للتنمية المستدامة في المنطقة.

جدول (15): مقارنة بين السيناريوهات الثلاثة

المعيار	السيناريو المرجعي	السيناريو التشاؤمي	السيناريو الإصلاحي
مؤشر SDG المتوقع 2030	70-65	60-55	80-75
نسبة الأهداف المحققة	40-50%	أقل من 30%	70-80%
الوقت الإضافي المطلوب	10-15 سنة	أكثر من 25 سنة	5-10 سنة
أهم التحديات	الاعتماد على النفط، بطء الإصلاحات	الأزمات السياسية والاقتصادية	الحفاظ على زخم الإصلاحات
أهم الفرص	الاستفادة من التقدم في التعليم والصحة	إعادة هيكلة الاقتصاد في ظل الأزمات	التحول إلى اقتصاد متنوع ومستدام

المصدر: فريق اعداد التقرير.

جدول (16): نسب تحقق أهداف التنمية المستدامة بحسب السيناريوهات الثلاثة

الهدف	المعيار	السيناريو المرجعي	السيناريو التشاؤمي	السيناريو الإصلاحي
الهدف 1	مؤشر القضاء على الفقر	60-55 (تحسن طفيف)	50-45 (تراجع)	95-80
الهدف 2	مؤشر القضاء على الجوع	65-60	55-50	80-75
الهدف 3	مؤشر الصحة الجيدة	70-65	60-55	85-80
الهدف 4	مؤشر التعليم الجيد	80-75	70-65	90-85
الهدف 5	مؤشر المساواة بين الجنسين	70-65	60-55	80-75
الهدف 6	مؤشر المياه النظيفة	70-65	60-55	80-75
الهدف 7	مؤشر الطاقة النظيفة	60-55	50-45	75-70
الهدف 8	مؤشر العمل اللائق	75-70	65-60	85-80
الهدف 9	مؤشر الصناعة والابتكار	75-70	65-60	85-80
الهدف 10	مؤشر الحد من عدم المساواة	65-60	55-50	80-75
الهدف 11	مؤشر المدن المستدامة	80-75	70-65	90-85
الهدف 12	مؤشر الاستهلاك المسؤول	65-60	55-50	80-75
الهدف 13	مؤشر العمل المناخي	60-55	50-45	75-70
الهدف 14	مؤشر الحياة تحت الماء	65-60	55-50	80-75
الهدف 15	مؤشر الحياة في البر	65-60	55-50	80-75
الهدف 16	مؤشر السلام والعدل	70-65	60-55	80-75
الهدف 17	مؤشر الشراكات	75-70	65-60	85-80

المصدر: فريق اعداد التقرير.

1-5: ركائز التنمية المستدامة المعززة للاستثمار المسؤول

يقترح التقرير تسع ركائز للتنمية المعززة للاستثمار المسؤول هي: الاستثمار في مستقبل الأجيال، السلام والاستقرار السياسي والأمني، تعزيز اللامركزية، العدالة الاجتماعية، الشراكات مع القطاع الخاص والاتفاقيات والتعاون الاقليمي والدولي، تحسين الحوكمة وأداء المؤسسات، حشد أعلى للبيانات وحفز المزيد من البحث العلمي، الاستثمار الاخلاقي والعمل التطوعي، والاستثمار المحفز للتحويل الرقمي. وهذه الركائز وان لم تكن جديدة، اذ تناولتها تجارب سابقة في العراق وغيره، إلا انها تمثل ركائز مهمة لقيادة التحولات نحو استدامة التنمية على وفق رؤيتنا الوطنية التي انضجتها التجارب والسياقات التاريخية المعروفة. ويمكن لهذه الركائز أن تصمم كخرائط طريق لسياسات تعمل لصالح غالبية الناس، والاساس لتعزيز المرونة التنموية.

على أننا لا ندعي ان هذه الركائز تمثل وصفاً سحرية لمستقبل أفضل، انما يمكن أن يكون الاستثمار المسؤول أو المركز في مجالات محددة هو أمر ضروري للمرحلة القادمة. ويمكن أن يؤدي التعاون الكبير والطويل الاجل المتزامن مع الاليات الاقتصادية المناسبة إلى تدعيم الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، بما يعزز النظام الديمقراطي، وتيسير اتخاذ قرارات اقتصادية مستنيرة لمواجهة التحديات الآنية والمستقبلية.

1-1-5: الاستثمار في مستقبل الاجيال

ترابط التحولات الديموغرافية، وأزمات المناخ والبيئة، والتكنولوجيات الرائدة بوصفها قوى التحول العالمية طويلة الأجل، والتي تؤثر بالفعل تأثيرًا عميقًا في حياة الأطفال، وإن تأثير هذه الاتجاهات الكبرى سيزداد في المستقبل بلا شك. وسيؤثر كل منها على تجارب الأطفال اليومية، وكيف يعيشون ويتعلمون ويتفاعلون ويتطورون.

من خلال التركيز على هذه العوامل الرئيسة للتغيير، يُمكننا فهم عواقبها بعيدة المدى على الأطفال، اليوم وغدًا، ومعالجة التحديات المعقدة التي ستشكل مستقبل الأجيال القادمة.

- **الاستثمار في التعليم والخدمات الأساسية الأخرى للأطفال والمدن المستجيبة لاحتياجاتهم:** تختلف آثار التحولات الديموغرافية باختلاف سياق كل بلد. يجب على البلدان التي تتزايد فيها نسبة الشباب التخطيط مسبقًا إذا أرادت تحقيق عائد ديموغرافي. عندما تصبح نسبة الأطفال أقل من السكان، ينبغي على البلدان ضمان بقاء الخدمات العامة متاحة وأن تكون الأحياء "صديقة للأطفال".
- **الاستثمار في التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة والتعليم الابتدائي والثانوي؛ ورفع مستوى التوظيف وتوسيع تدريب المعلمين؛ وخلق فرص عمل للشباب.**
- **توسيع أنظمة الحماية الاجتماعية التي تدعم الأطفال والأسر.**
- **ضمان الوصول إلى خدمات شاملة لصحة الأم والطفل، وخدمات الصحة الإنجابية والجنسية.**
- **ضمان الوصول إلى الخدمات الأساسية الأخرى:** بما في ذلك أنظمة الدعم الاجتماعي، والمياه، والصرف الصحي، والنظافة الصحية.
- **الاستثمار في مدن مستدامة ومرنة للأطفال:** يبدأ هذا بتكييف الخطط الحضرية الوطنية لإنشاء مدن مستجيبة للأطفال، وتحويل الأحياء إلى مساحات حاضنة للأطفال للعب والنمو.
- **ضمان المساواة بين الأجيال وأن تظل حقوق الأطفال أولوية.** أن تظل الخدمات العامة، بما في ذلك التعليم والرعاية الصحية للأطفال، ممولة تمويلًا كافيًا وشاملة.

تتماشى الاستراتيجية الوطنية لتنمية الطفولة المبكرة في العراق 2022-2031 بشكل تام مع إطار رعاية التنشئة العالمي، الذي أعدته اليونيسف مع شركاء آخرين، وستكون أساسية للعودة بالنفع على الأطفال العراقيين بطريقتين: الأولى فيما يتعلق بتأثيرات الفترة المبكرة من حياتهم على صحتهم خلال الأيام الألف الأولى الحرجة، منذ الحمل وتستمر حتى العامين الأول والثاني من العمر على الأقل، والثانية من خلال تركيز أقوى على الحفاظ على النمو، حتى سن الثامنة، وضمان السلامة النفسية والاجتماعية، والتعليم المبكر للأطفال (تعليم الطفولة المبكرة). تستند الاستراتيجية إلى رؤية طفولة آمنة ومستقرة وسعيدة داخل أسرة داعمة ومجتمع وبيئة آمنة لضمان أفضل الفرص لرفاهية الأطفال في العراق. بالإضافة إلى ذلك تم تطوير الإطار التنفيذي لاستراتيجية تنمية الطفولة المبكرة بحيث يغطي المجالات الخمسة الرئيسية المتعلقة بتنفيذ الاستراتيجية وهي: الإدارة والتخطيط؛ الجودة؛ المناهج؛ التدريب؛ الأسرة والأطفال والمشاركة المجتمعية. كما يتضمن الإطار اعتماد أهداف أساسية لكل مجال مرتبط بالوزارات المشاركة في هذه الاستراتيجية. وقد تضمنت الاستراتيجية 51 برنامج و 116

مشروع موزعين بين وزارات: التربية والتعليم العالي والصحة والثقافة بالإضافة إلى هيئة رعاية الطفولة. وتشمل الاستراتيجية الفئة العمرية (0-8) سنوات.

من جهة أخرى، يشهد العراق تحول ديموغرافي دخل فيها إلى الهبة الديموغرافية وارتفاع الحياة المتوقعة للفرد إلى (74.9) سنة، وهي مرحلة تعكس الانتقال لنسب من السكان إلى الشيخوخة. وهو ما يحث الخطى لواضعي السياسات بالمخاطر التي يتعرض لها كبار السن، وإيجاد حلول ملحة لتحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية لنحو لملايين من كبار السن اليوم، هذا التحول في المعدلات ومستويات فهم الشيخوخة، يلزم وضع استراتيجيات متماسكة والتخطيط لسياسات عامة شاملة لمعالجة الاحتياجات الصحية والاجتماعية لكبار السن، وتلبية المتطلبات المستقبلية المتزايدة بفعل شيخوخة السكان. وتوفير الأدلة الكافية ليتمكن صانعو السياسات من العمل بسرعة على معالجة الاحتياجات الحالية والمستقبلية لكبار السن. اظهرت نتائج التعداد السكاني لعام 2024 ان الفئة العمرية للسكان (65) فأكثر تشكل نسبتها 3.7% من اجمالي سكان العراق وان نسبة الذكور 3.1% في حين نسبة الاناث 4.2%. تفرض سرعة انتقال السكان إلى الشيخوخة في العراق تبني مساراً تخطيطاً وعملاً فورياً من قبل الحكومات بالاستجابة الفعالة على مستوى السياسات العامة كما المجتمع، وإصلاح نظم الرعاية الصحية والنظم الاجتماعية، بالتحول من النماذج العلاجية لأمراض محددة إلى سياسات وخدمات متكاملة محورها الفرد (إطار 4).

إن النظرة الشاملة للمتغير الديموغرافي يشمل أيضاً الاستثمار في قدرات الشباب والأشخاص في سن العمل. ولا ومراعاة راسمي السياسات للعواقب الطويلة الأجل للتجارب في مرحلة الطفولة وأولى سنوات البلوغ، بما في ذلك التعليم النظامي والحياة الأسرية والمجتمعية، لتعزيز الحياة الكريمة والحد من أوجه عدم المساواة في مختلف مراحل الحياة. إذ يعزز المجموع التراكمي للتعليم، والتخطيط الطويل الأجل، والاستثمار، والعادات الصحية في مختلف مراحل الحياة، قدرة الأجيال المقبلة من كبار السن على الحصول على شيخوخة كريمة.

اهتمت الحكومة العراقية بهذه الفئة وفي مجالات اهتمامها الآتي:

1. توفير خدمات الرعاية الصحية الأولية في المستشفيات الحكومية.
2. دعم برامج الامراض المزمنة مثل السكري وضغط الدم.
3. تقديم العلاج المجاني أو المدعو لكبار السن في بعض المؤسسات الصحية.
4. دعم برامج شبكة الحماية الاجتماعية لكبار السن غير القادرين على العمل.
5. انشاء دور رعاية المسنين التابعة لوزارة العمل والشؤون الاجتماعية.
6. توفير برامج تأهيلية وانشطة ترفيهية للمسنين.
7. تطوير استراتيجيات وسياسات (لدعم الشيخوخة النشطة) وتمكين كبار السن في المشاركة في المجتمع.
8. اصدار قوانين لحماية حقوق كبار السن وتوفير الرعاية اللازمة لهم منها قانون الرعاية الاجتماعية رقم 126 لسنة 1980 ونظام دور رعاية المسنين رقم 4 لسنة 1985 وقانون التقاعد الموحد رقم (9) لسنة 2014 والذي يضمن لهم حقوقهم التقاعدية وامكانية

اضافة الخدمة التعاقدية لشريحة كبار السن المحالين إلى التقاعد للأعوام 2025-2023 بهدف تحسين مستحقاتهم التعاقدية.

إطار (4): السياسة الوطنية لكبار السن في العراق 2029-2023

حددت السياسة فئة كبار السن (60) سنة فأكثر وأكدت ان ظاهرة شيخوخة السكان يعد انجاز وتحد في ذات الوقت فهي تمثل ظاهرة حيوية لنتائج التطور في العلم والطبابة وانظمة الحماية الاجتماعية وهي تحد على صعد متعددة اقتصادية واجتماعية. تسعى دول العالم إلى تعزيز اهمية هذه الفئة من خلال ضمان كامل حقوقهم وادماج مفهوم الشيخوخة ومتطلباتها في جميع السياسات الجديدة. احسنت الكثير من الدول في رعاية هذه الفئة وتقديم الاهتمام لها حيث رأت في المسنين نافذة ديموغرافية ينبغي الاستفادة منها في التطور وتحقيق التنمية والعراق لا يختلف عن باقي الدول في اعطاء اهمية واولوية لهذه الفئة الاخذة بالتزايد والتي من المتوقع ان تصل إلى 14% عام 2050 حسب السياسة الوطنية لكبار السن في العراق 2029-2023 مما يتطلب اعداد السياسات والبرامج المستجيبة لتوفير الحياة اللائقة والكرامة لهذه الفئة. **ترتكز السياسة على خمسة مبادئ:**

- حقوق الانسان وكافة الالتزامات الدولية ازاء المواثيق والمعاهدات الدولية.
- السياسة هي مقارنة جديدة ازاء تقييم كفاءة اداء الدولة خلال دورة حياة كاملة لمواطنيها حيث السياسة تبنت نهج دورة الحياة.
- تبني مبدأ الشراكات في مسؤولية الاهتمام بفئة كبار السن حيث لا تنحصر هذه المسؤولية بالدولة فقط وانما لذلك بالقطاع الخاص وباقي مكونات المجتمع.
- المساواة بين الجنسين كمعيار اساس لمضام الحياة الكريمة للمسنين والمسنات.
- ان السياسة هي تأسيساً استراتيجياً لإطار هيكلي اداري واضح للخطة المتعلقة بكبار السن.

اعداد كبار السن الفئة العمرية (60-65 فأكثر) في دور الرعاية حسب الحالة الزوجية والجنس لسنة 2023

متزوج		منفصل		أرمل		مطلق		أعزب		المجموع	
ذكور	اناث	ذكور	اناث	ذكور	اناث	ذكور	اناث	ذكور	اناث	ذكور	اناث
55	18	19	5	45	62	59	33	95	70	273	188

2-1-5: السلام ... الاستقرار السياسي والامني

لقد أدركت الحكومة العراقية بالحاجة إلى التنمية الواعية بالمخاطر Risk-Informed Development كعملية متكاملة وليست حدثاً عابراً. إذ تحذر الادبيات والتجارب التنموية، من المخاطر المحتملة للتغير المناخي التي تُهدد التنمية المستدامة، لا سيما وان العراق يعد واحداً من أكثر البلدان تأثراً بالتغيرات المناخية. ومثل العديد من البلدان الأخرى، لم يسلم العراق من تزايد وتيرة وشدة الظواهر الجوية المتطرفة، مثل موجات الحر والجفاف والتصحر وشحة المياه. وقد أدى ذلك إلى تفاقم مشاكل إدارة المياه، وانخفاض الإنتاج الزراعي وتهديد الأمن الغذائي، وزيادة المخاطر الصحية، وإلحاق الضرر بالبنية التحتية الحيوية، وتعطيل توفير الخدمات الأساسية، بما في ذلك المياه والصرف الصحي والتعليم والطاقة والنقل، التي انعكست على مستويات وعدم المساواة.

لذا فقد اولت خطتا التنمية 2018-2022 و 2024-2028 اهتماما بالتغيرات البيئية ومتابعة تداعياتها. إذ سيسهم دعم المناطق المعرضة للخطر بشكل مباشر ليس فقط في تحقيق الهدف 13، بل أيضًا في تحقيق أهداف التنمية المستدامة الأخرى، بعد دمج تدابير مواجهة مخاطر الكوارث، والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية، والأمن الإنساني في استراتيجيات التنمية الوطنية.

3-1-5: تعزيز اللامركزية

من خلال تحليل مسار اللامركزية، ظهرت العديد من القضايا التي تتطلب إجراءات سياسية عملية من قبل مختلف أصحاب المصلحة على المستويين الوطني والمحلي على النحو الآتي:

- الاستثمار في السياسات والاستراتيجيات المعززة لمناهج التنمية البشرية التي تركز على التنسيق بين مختلف الجهات الفاعلة بما يؤدي إلى تنفيذ البرنامج بشكل مترابط. ولتعزيز خيارات التنمية تبنت أجهزة التخطيط الوطنية استراتيجيات لتحسين التنسيق بين أصحاب المصلحة والمساءلة؛ ومعالجة أي تناقضات في تنفيذ السياسات، وبناء القدرات المؤسسية لتنفيذ السياسات والإجراءات على المستوى الوطني ومستوى المجالس والمجتمعات المحلي.
- مواءمة الاحتياجات المحلية مع الأولويات الوطنية كمنصات لتبادل الابتكارات بين مختلف الشركاء وبين المحافظات. ولهذا السبب، يوصي التقرير مؤسسات الحكم المحلي بتطوير آليات لتكرار هياكل الحوكمة الوطنية الخاصة بالقطاعات على مستوى المقاطعات مع أدوار ومسؤوليات واضحة، وآليات للتواصل والإبلاغ، والرصد والتقييم. وينبغي لوزارة المالية، بالتعاون مع مؤسسات الحكم المحلي وتحت القيادة الاستراتيجية لمكتب التخطيط والسياسات، أن تنظر في بناء القدرات الإدارية لهياكل حوكمة المجالس كاستراتيجية رئيسية لتحقيق الاستقلال الكامل للمجالس في مختلف جوانب الحوكمة واللامركزية، بما في ذلك تعبئة الموارد المحلية بما يتماشى مع متطلبات التنمية المستدامة محليا.
- تعزيز نظام الحكم المحلي لدعم نهج تقديم الخدمات وفقاً لمستويات الحرمان من خلال الإصلاح المستمر لمؤسسات لحكم المحلي، التي من شأنها أن تُساعد في معالجة العديد من التحديات الحالية، وتُمكن المسؤولين من أداء دورهم الإشرافي وبفعالية، كما هو منصوص عليه في الدستور العراقي وقوانين الحكم المحلي. وتخصيص الموارد للمحافظات لتنفيذ مشاريع تنمية مُختلفة في مناطقهم.
- الاستثمار الاستراتيجي في نظام التخطيط والرصد والتقييم على مستوى المجالس الوطنية والمحلية من خلال توظيف ملاكات مؤهلة في هذا المجال، وبناء قدرات مسؤولي الرصد والتقييم، وزيادة الموارد المخصصة لأنشطة الرصد والتقييم، ورقمنة نظام إدارة البيانات (عبر الإنترنت) بدعم فني من وزارة التخطيط عبر خطط التنمية الوطنية وإصلاحات القطاع العام. وفي هذا الصدد، يستمر العمل لإرساء نظام رصد

وتقييم مؤسسي يرصد النتائج وقياس الاثر ويتتبع التغييرات في الاحتياجات العملية والاستراتيجية للذكور والإناث، بما يوفر فرصاً متساوية للوصول إلى الآفاق الاجتماعية والاقتصادية.

- تعزيز القدرة على الإدارة والتنسيق على مستوى المجالس المحلية في المحافظات: تنسيق البرامج والاستثمارات الشاملة للتخفيف من الفقر التي تستهدف الفئات الهشة مثل النساء والأيتام والأشخاص ذوي الإعاقة، لا سيما في المناطق الريفية. وتطوير نماذج جديد لإدارة المشاريع حول التوجهات اللامركزية الحالية وهيكل الحوكمة المحلية. وهذا سيسمح للجان التنمية الريفية بأن تكون في مركز إدارة المشاريع وتنسيقها، ويضمن استدامة العمليات وصيانة التدخلات المُنفذة في كافة المناطق

4-1-5: العدالة الاجتماعية

- ان تحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية يتم من خلال:
- السعي لضمان تحقيق المساواة وتكافؤ الفرص دون تمييز، بإحقاق حقوق الإنسان المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية بين مكونات المجتمع كافة.
- ضمان تطبيق الحوكمة الرشيدة (حكم القانون، الشفافية والمساءلة) بتوفير الأطر القانونية والمؤسسية التي تسهل الحصول على الفرص المناسبة لسد أي قصور، لضمان حقوق الإنسان بشئى أبعادها.
- تمكين الافراد بالتمتع في الحقوق التي نص عليها الدستور، منها التمتع بالحق في التعليم والصحة والسكن اللائق وأسس الحياة الكريمة، دون تمييز أو تفاضل؛ ودعم صناديق التعليم الأساسي والرعاية الصحية المجانية للفقراء، مع مراعاة ظروف الفئات الهشة.
- متابعة أثر البرنامج الحكومي والخطط والبرامج التنموية في ردم هوة الفجوات وعدم المساواة، وإيجاد حلول وأدوات تمويل اجتماعية مبتكرة تساعد على تحقيق معدلات أفضل على صعيد عدالة التمكين وتوزيع الدخل والثروة، وتأمين الخدمات بإنجاز المشاريع والتخفيف من الفقر المتعدد الأبعاد.
- تطوير برامج شبكات الامان الاجتماعي (الحماية الاجتماعية والضمان الاجتماعي...) بما يسهم في تعزيز التماسك المجتمعي وضمان توفير الحد الأدنى من سبل العيش اللائق والمستدام.
- توفير العمل الكريم اللائق للإنسان العراقي (الهدف الثامن) أينما كان وكيفما كان لتمكينه من الإنتاج والابتكار والاستجابة والتكيف مع المتغيرات المحلية والعالمية.
- ضمان الوصول المتكافئ إلى العدالة، من خلال ارساء أسس السلام والعدل والمؤسسات القوية (الهدف 16) لإتاحة إمكانية الوصول إلى العدالة الناجزة في إطار نظام يدعم الفئات المهمشة والهشة، وتوفير المساعدة القانونية لمستحقيها.
- تطوير وتعزيز فرص التمكين المعرفي للإنسان العراقي وجعله قادراً على مواكبة التغيرات التكنولوجية والرقمية وضمان الحوكمة الرشيدة في إدارة البنى المؤسسية لوضع للترهل والقضاء على الفساد.
- بعد صدور قانون التقاعد والضمان الاجتماعي رقم (18) لسنة 2023، ضرورة الانتقال من المساعدة عبر الحماية الاجتماعية إلى الضمان الاجتماعي. ان ما تقدمه شبكة الأمان الاجتماعي معالجة التحديات الهيكلية، بدءاً من الفقر وصولاً إلى حالات الطوارئ في ظروف الازمات. وعلى الرغم من أهمية الدور الذي تؤديه شبكة الأمان الاجتماعي، ينبغي

تعزيز الاتجاه اليوم أكثر نحو الضمان الاجتماعي من خلال إدخال برامج صحية شاملة، وبرامج معاشات تقاعدية شاملة لعمال المضمونين، وما إلى ذلك. وقد أكدت الخطة الخمسية 2024-2028 على ضرورة هذه الخطوة.



قصة نجاح

احياء بحيرة حميرين: دياالى

بحيرة حميرين عبارة عن بحيرة اصطناعية انشأت عام 1981، وتقع شرقي ناحية السعدية على بعد ما يقارب 50 كلم من مدينة بعقوبة مركز محافظة ديالى شرق العراق. لتشكل الخزان المياه الاستراتيجي في المحافظة، إذ تزود أكثر من 70% من مناطق المحافظة بمياه الشرب والري، ومصدر الرئيس لصيد الأسماك في المنطقة؛ بفضل قدرتها على استيعاب 2.4 مليار متر مكعب. وبسبب التغيرات المناخية والجفاف خلال السنوات الماضية انخفض منسوب المياه في البحيرة بشكل غير مسبق منذ عامى 2007-2008، فقد انخفض منسوب المياه فيها إلى 84 متر عن مستوى سطح البحر وهو ما يسمى بـ (الخزين الميت) فيما بلغ اعلى منسوب للمياه عام 1988 عندما وصل إلى 105,70 متراً. وفي عام 2022 تداول الناشطون على مواقع التواصل الاجتماعي صوراً محزنة لنهر دجلة وبحيرة حميرين، وتحولها إلى صحراء جرداء بعد اختفاء المياه منها بسبب تداعيات التغير المناخي، وقدر الروافد المغذية للبحيرة من ايران. ومن أجل الحفاظ على ما تبقى من البحيرة تم زيادة معدل الاطلاقات المائية من سد دربندخان من 30 م³/ثا إلى 50م³/ثا، بحيث يتجاوز معدل الاطلاقات الواصل اليها إلى 47 م³/ثا.

5-1-5: الشراكات... مع القطاع الخاص والاتفاقيات والتعاون الاقليمي والدولي

تطرح أجندة التنمية المستدامة 2030 قضية رئيسة تتعلق بالشراكات، وأهمية تعزيزها في إطار الحوار مع المجتمع المدني وكذلك دمج تنفيذ الاجندة في الحوار مع القطاع الخاص على المستوى المحلي، من الضروري تعديل الآليات والمؤسسات الخاصة بمشاركة المجتمع وممارسة حقوق المواطنة (المجالس الاستشارية، ومراصد التنمية، ووكالات التنمية المحلية - لتتلاءم مع مسار اللامركزية التي اقرها دستور العراق 2005، مع الاستفادة القصوى من دروس الماضي لتحقيق قدر أكبر من الكفاءة.

من المهم أيضاً أن تستند الشراكات إلى بعدين، وهما بعد المسؤولية المجتمعية والمساءلة المتبادلة. يجب أن تستند الشراكات إلى المسؤولية المشتركة عن تنفيذ أجندة 2030، مع تحديد المسؤوليات بوضوح لكل طرف (الحكومة، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني، والمجموعات المحلية)، كل ضمن نطاق عمله، ضمن إطار كامل من الأهداف التي تحددها الدولة. ينبغي أن تتجسد المساءلة المتبادلة من خلال تفعيل آليات المشاركة التي أسست لهذا الغرض (مراصد التنمية والتقارير الوطنية الطوعية) على المستويات المركزية والمحلية، فضلاً عن المجموعات المواضيعية والمرجعية. وينبغي أن يأخذ نموذج المساءلة هذا أيضاً مرجع الرصد، الذي يشمل إطار المؤشرات الوطنية، وأن يتم دمجها في آليات الحوار والشراكة القائمة - مراصد التنمية،

والمنصات القطاعية، ولجان العمل الاستشارية، وغيرها من المنتديات الأوسع نطاقاً، والخاصة بالحوار بين الحكومة والقطاع الخاص، مع ضمان حضور فاعل للمجتمع المدني ومشاركته.

وفي إطار هذه العملية، ينبغي تأمين عمليات الإدماج الاجتماعي من خلال ضمان مشاركة الفئات الهشة في الحوار والمساءلة. وبناءً على هذه العملية، تكون الشراكات مهمة أيضاً مع النخب الأكاديمية لإجراء حوارات مستنيرة ومدروسة ودقيقة.

أما بالنسبة لأدوات التنفيذ، ضرورة المحافظة على الاستمرارية لتحليل واستغلال الحيز المالي لتعبئة المزيد من الموارد، وان تمتد هذه الممارسة إلى السلطات المحلية وهيئات الحكم اللامركزية (الحكومات المحلية). وأن تقترن هذه الممارسة بتحسين الكفاءة في تحصيل الإيرادات، من خلال الاستمرار في بناء قدرات إدارة الضرائب وتحسين مجالات تعبئة الموارد الخارجية بالتعاون المثمر مع الشركاء. وينبغي تشجيع الاستثمار في القطاع الخاص، المحلي والأجنبي، للقيام باستثمارات مسؤولة، تتماشى مع أجندة التنمية المستدامة، على أن تعزز تلك التدابير عنصر الكفاءة والجدارة في تخصيص وإدارة الموارد المعبأة من خلال توسيع نطاق الجهود الجارية لتحسين الإدارة والمساءلة في مجال المالية العامة، فضلاً عن آليات التنسيق والرصد للتخطيط والميزانية وتنفيذ أولويات أجندة 2030. وفي مجالات تخصيص الموارد، بات من الضروري تعزيز منظور إدراج الفئات الرئيسة الهشة الرئيسية للحد من التفاوتات والاختلالات القائمة، سواء أكانت بين الذكور والإناث أو مكانية.

5-1-6: الحوكمة وأداء المؤسسات

للمضي قدماً في استراتيجيات التنمية البشرية المستقبلية من الضروري أن تتسم المؤسسات بالكفاءة والفعالية عبر سياسات مدروسة من الإصلاحات الادارية. وفي هذا السياق، ينبغي تركيز الاستراتيجيات والمؤسسات على عدم ترك الأشخاص "المُهْمَشين والايادي غير المنظورة في العمل". وهذا أمر بالغ الأهمية لضمان عدم تخلف أي شخص عن الركب، كما هو منصوص عليه في أهداف التنمية المستدامة.

كل إنسان وكل حياة بشرية في العراق تمثل قيمة عليا، إن هذه الشمولية هي جوهر التنمية البشرية المستقبلية في العراق. فالتنمية البشرية التي يتطلع لها الجميع ليست حلمًا، بل حقيقة واقعة.

تلعب الحوكمة والمؤسسات أهمية السياسات والاستراتيجيات نفسها في تعزيز التنمية المستدامة المستقبلية. وكما تُظهر التجارب العالمية، فإن حتى الاستراتيجيات ذات النوايا الحسنة والصياغة الجيدة تتطلب مؤسسات فعالة وملائمة لتنفيذها. خلال البرنامج الحكومي الحالي أجرت الحكومة العراقية سلسلة من الإصلاحات المؤسسية والإدارية العامة المهمة. ولطالما أدركت الحكومة أهمية المؤسسات في تعزيز مؤشرات التنمية البشرية، وحددت بدقة مواطن الضعف، ولم تتردد في اتخاذ التدابير اللازمة. وتُعد الاستراتيجية الوطنية للنزاهة، التي اعتمدت عام 2004، مثلاً بارزاً على التزام الحكومة بالإصلاحات. وتهدف الاستراتيجية، معالجة اختلال التوازن التي تحدث أحياناً بين السلطة التشريعية والسلطة القضائية والإدارة العامة؛

وابعاد القضاء والإدارة العامة عن تأثير الاجراءات البيروقراطية والولاءات الفرعية والحزبية لما تلحقه من ضرر بالنزاهة الوطنية للبلاد.

وهنا تبرز الحاجة إلى اجراء مراجعة شاملة لأولويات الانفاق العام، وتوجيهه نحو متضمنات تعزيز رأس المال البشري، من خلال قدرة هذا الانفاق على حشد الاستثمارات في رأس المال البشري بما يعزز إنتاجية، ويزيد من فرص العمل المولدة في الاقتصاد، زيادة الدخل الفردي، تشجيع الابتكار، تحسين الصحة العامة، تعزيز المشاركة الاجتماعية، تحقيق التنمية المستدامة.

7-1-5: حشد أعلى للبيانات وحفز المزيد من البحث العلمي

تُعدّ المعلومات والبيانات أساسيةً لتطوير الخطط والاستراتيجيات التنموية التي يمكن ان تنهض بالواقع. إذ أنجز العراق خلال الاشهر الماضية التعداد العام للسكان 2024 ومسح الاحوال الاقتصادية والاجتماعية للأسرة العراقية 2024 وكلاهما يوفران رصيد مناسب لقراءة المشهد التنموي. وستكون شفافية البيانات مفيدة ليس فقط لصياغة السياسات، ولكن أيضًا لبناء المصداقية والثقة بالإدارة. وان تشجيع المزيد من البحث سيبرز المزيد من السبل والخيارات للتعامل مع التحديات الخطيرة المعرّقة لمسارات استدامة التنمية. ويكون ذلك من خلال تعزيز التدابير القائمة واعتماد التدخلات المدروسة، سواءً في مجال البرامج الاجتماعية أو التعليم. على سبيل المثال الاستجابة لحاجات الفئات الهشة وتخفيف العبء عن الفئات المحرومة.

8-1-5: الاستثمار الاخلاقي والعمل التطوعي

تعطي مؤسسات العمل الاجتماعي التطوعية في العراق الأولوية لرسالتها الاجتماعية والبيئية. إذ تميل المؤسسات الاجتماعية إلى التركيز على تلبية الاحتياجات الأساسية في قطاعات التعليم والصحة والإسكان، وهي منظمات محلية قائمة على المجتمع. ويشارك معظمها في تطوير المهارات أو تعزيز التعليم ومحو الأمية. وغالبًا ما ينصب التركيز على دعم الفئات الهشة والمحرومة مثل الأطفال والشباب والنساء وكبار السن، أو على تحسين مجتمع معين. تسعى المؤسسات الاجتماعية في العراق إلى تعزيز فرص الابتكار، إذ تؤمن بأن الابتكار يزيد من فعالية مؤسساتها، مما يسمح لها بخدمة المزيد من المستفيدين، وتقديم خدمات ذات جودة أفضل. بالنسبة للكثيرين، سمح الابتكار بتحقيق ادوار تنموية أفضل من المنظمات الاخرى، والعمل بتكلفة أقل. تتوقع معظم الشركات الاجتماعية في العراق نموًا سريعًا، وبالتالي تقديم خدمات أكثر للمستفيدين، وإطلاق خدمات نوعية جديدة، بالإضافة إلى جذب شركاء جدد.

9-1-5: الاستثمار المحفز للتحول الرقمي

يأتي ذلك في إطار الجهود المستمرة لتحقيق تحول رقمي شامل ومستدام، وإن هذه الاجتماعات جاءت استنادًا إلى مذكرة التفاهم الموقعة مع مركز البيانات الوطني في الامانة العامة التي تعد فرصة لبناء خطة إستراتيجية واقعية وطموحة ترسم مستقبل التحول الرقمي في العراق بما يتوافق مع اهداف التنمية المستدامة (2020-2023) لمواكبة التطورات الحاصلة في مجال

تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ورفع مستوى الخدمات الحكومية وتحسين نوعية الحياة للمواطنين خدمة للصالح العام⁽³⁰⁾.

أعلن رئيس الوزراء في شباط (فبراير) 2025 عن تشكيل اللجنة العليا للتحويل الرقمي برئاسة رئيس مجلس الوزراء وعضوية الوزراء المعنيين، وتأسيس مركز وطني للتحويل الرقمي ومركز وطني للأمن السيبراني بناءً على دراسة فنية قدمتها اللجنة⁽³¹⁾.

وقد أطلقت الحكومة (بوابة أور للخدمات الإلكترونية) ur.gov.iq وهي عبارة عن منصة للخدمات الرقمية الرسمية لجمهورية العراق، توفر محطة وصول واحدة لكافة الخدمات التي تقدمها المؤسسات الرسمية، وتمثل نواة انطلاق مشروع الحكومة الإلكترونية، من خلالها يمكن للمواطن العراقي والمقيم اكمال معاملته بكل سهولة ويسر، وذلك من خلال توحيد جميع الخدمات وجمعها في نافذة واحدة. وتقدم البوابة أكثر من ألف خدمة، كما سجل فيها 6.881 مليون مستخدم لهذه الخدمات.

من جهة أخرى فقد أصبحت المدفوعات الرقمية جزءاً أساسياً من مستقبل العراق الاقتصادي. دعمت الحكومة البنك المركزي العراقي انتقال إلى المدفوعات الرقمية بهدف تبسيط التبادل النقدي، وزيادة وضوح البيانات، وتحسين الأمان المالي. في تشرين الأول (أكتوبر) 2024 "بلغ المبلغ المحصل من الدفع الرقمي 7.6 تريليون دينار عراقي، بعد أن كان 2.6 تريليون دينار عراقي في كانون الاول 2023". وأصبح العراق يمتلك الآن بنية تحتية متقدمة قادرة على استيعاب أدوات الدفع الإلكتروني والخدمات المالية. تمهد إلى الانتقال نحو البنوك الرقمية، وستقود الهواتف الذكية مختلف العمليات المصرفية. سيسهل هذا التحويل الوصول المالي للخدمات للمواطنين، ويقلل من فرص الفساد والاحتيال، ويوفر بيانات حيوية على المستوى الوطني بشأن طبيعة المعاملات، ومحتواها، والإشراف، والامتثال الذي تحقق من خلال هذا النظام الشامل⁽³²⁾.

وبعد سنوات من التعثر أكملت هيئة المنافذ الحدودية عملية الربط الإلكتروني لجميع المنافذ الحدودية البرية والبحرية والجوية إلكترونياً، والذي يشمل مختلف المجالات الرقابية، منها تدقيق الفحص المسبق للبضائع، وتدقيق برنامج الإعفاءات الواردة إلى البلاد، فضلاً عن متابعة تدقيق الوصولات". وهو ما انعكس إيجابياً على تحقيق إيرادات الضريبة التي تجاوزت 400 مليار دينار خلال الشهور الأولى من عام 2025 فقط⁽³³⁾.

³⁰ الأمانة العامة لمجلس الوزراء 30 تشرين الأول 2023

([https://www.cabinet.iq/ar/category/chnnFph\\$RErdqO5/chnnFph\\$RErdqO5](https://www.cabinet.iq/ar/category/chnnFph$RErdqO5/chnnFph$RErdqO5))

³¹ وكالة الأنباء العراقية (<https://www.ina.iq/228218--..html>)

³² <https://www.undp.org/ar/iraq/blog/turning-point-iraqs-leap-digital-economy>

³³ وكالة الأنباء العراقية (<https://www.ina.iq/231140-400-.html>)

2-5: المضي قدماً: رسم مسارات التحول لتحقيق التنمية المستدامة

ليس من شك ان حال المجتمع وعدم اليقين اليوم تضع الخيارات الانسانية في مفترق طرق. فما هي الخيارات العملية التي يُمكن إجراؤها للوصول إلى ما هو أفضل؟ التركيز على السياسات عبر الجوانب الآتية:

- الاستثمار والتأمين والابتكار. (Investment, Insurance, Innovation) هذه الاشياء معاً، ستحمي وتحفز وتوسع خيارات وفرص التنمية البشرية للناس معززة لخيارات الازدهار في مواجهة ظروف عدم اليقين الجديدة.
- الثقافة لاعب رئيس في بناء ورسم مسار المستقبل. إذ يمكن تحديد ثلاثة عوامل تمكين للتغيير الثقافي: التعليم وغرس القيم الاصبيلة واستيعاب المتطورة، وتعزيز الاعتراف الاجتماعي لإضفاء الشرعية عليها وضمان التمثيل لحماية الشمولية وترجمتها إلى سياسات.
- يُعدّ التنبؤ بالنتائج والعمل الاستباقي والاستجابة السريعة معايير مهمة في الحفاظ على الوجود الانساني واستدامته والحد من المخاطر.
- من أولويات الاستجابة للتحديات العمل بمسارات غير تقليدية توفر بيئة جديدة للبحث والتطوير التعاوني بدمج الركائز الرئيسة الثلاثة للأهداف الاستراتيجية - تعددية التخصصات في ثقافة واستراتيجيات مؤسسات خدمة المجتمع، والمدارس والمؤسسات والجامعات.
- توفير فرص متكافئة لشركاء التنمية، بموجب قانون حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.
- تبني سياسات وبرامج تتسم بالاستمرارية والكفاءة، لتحقيق أهداف التنمية المستدامة المقادة بالإبداع والابتكار واستخدام التحول الرقمي
- تطوير منتجات أو إجراءات أو خدمات جديدة من خلال أفكار إبداعية مدعومة بالتكنولوجيا الرقمية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.
- تمكين الروابط بين مركاتز التنمية-نشاطات الحكومة والحوكمة والممارسات الديموقراطية من خلال التكامل بين الإبداع والتحول الرقمي والاستدامة لضمان تحقيق الامن الانساني.

المصادر والمراجع

1. الأمانة العامة لمجلس الوزراء 30 تشرين الأول 2023 ([https://www.cabinet.iq/ar/category/chnnFph\\$RErdqO5/chnnFph\\$RErdqO5](https://www.cabinet.iq/ar/category/chnnFph$RErdqO5/chnnFph$RErdqO5))
2. الأمانة العامة لمجلس الوزراء، الدائرة الوطنية للمرأة العراقية، تقرير جمهورية العراق عن التقدم المحرز في تنفيذ منهاج بيجين 2020-2024.
3. جمهورية العراق، الأمانة العامة لمجلس الوزراء، بيانات الدائرة الوطنية للمرأة العراقية.
4. جمهورية العراق، وزارة التخطيط، نتائج مسح القوى العاملة، 2021.
5. جمهورية العراق، وزارة التخطيط، هيئة الإحصاء والنظم الجغرافية، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، تقرير دليل تنمية الشباب، 2024
6. جمهورية العراق، الأمانة العامة لمجلس الوزراء، دائرة المنظمات غير الحكومية. (<https://www.ngoao.gov.iq/>)
7. جمهورية العراق، مركز العمليات المعلوماتية المشترك، تقرير عن التظاهرات المنظمة في عموم محافظات العراق خلال النصف الأول من عام 2024
8. جمهورية العراق، وزارة الإسكان والاعمار والبلديات والاشغال العامة، المديرية العامة للتخطيط العمراني، قسم الدراسات والمتابعة.
9. جمهورية العراق، وزارة البيئة، الاستراتيجية الوطنية لحماية وتحسين البيئة في جمهورية العراق 2030 – 2024
10. جمهورية العراق، وزارة التخطيط، استراتيجية التخفيف من الفقر في العراق 2026-2030.
11. جمهورية العراق، وزارة التخطيط، خطة التنمية الوطنية 2024-2028
12. جمهورية العراق، وزارة التخطيط، رؤية العراق 2030، بغداد، 2019.
13. جمهورية العراق، وزارة التخطيط، هيئة الإحصاء ونظم المعلومات الجغرافية، بيانات.
14. جمهورية العراق، وزارة التربية، الجهاز التنفيذي لمحو الأمية.
15. جمهورية العراق، وزارة الداخلية، إحصاءات وزارة الداخلية العراقية، 2024.
16. جمهورية العراق، وزارة الصحة، التقرير السنوي لسنة 2019.
17. جمهورية العراق، وزارة الصحة، التقرير السنوي لسنة 2020.
18. جمهورية العراق، وزارة الصحة، التقرير السنوي لسنة 2021.
19. جمهورية العراق، وزارة الصحة، التقرير السنوي لسنة 2022.
20. جمهورية العراق، وزارة الصحة، التقرير السنوي لسنة 2023.
21. جمهورية العراق، وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، دائرة التخطيط والدراسات، المجموعة الإحصائية السنوية 2019.
22. جمهورية العراق، وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، دائرة التخطيط والدراسات، المجموعة الإحصائية السنوية 2023.
23. عبد الباقي خلف (مستشار وزارة النفط لشؤون الطاقة)، خارطة الطريق الوطنية للتحول بالطاقة وخفض الانبعاثات، محاضرة في مؤتمر جامعة الفرات الأوسط التقنية، السماوة، 16 نيسان/ ابريل 2025.
24. المفوضية العليا المستقلة للانتخابات.
25. وزارة الاعمار والإسكان والبلديات والاشغال العامة، تقرير إنجازات الوزارة: العام الأول لتشكيل الحكومة، بغداد، 2024.

26. وزارة التخطيط وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، خريطة مستثمري أهداف التنمية المستدامة في العراق، بغداد، 2024.
27. وزارة الداخلية، مديرية حماية الاسرة والطفل، 2024.
28. وكالة الانباء العراقية (<https://www.ina.iq/228218--.html>)
29. وكالة الانباء العراقية (<https://www.ina.iq/228635--.html>)
30. وكالة الانباء العراقية (<https://www.ina.iq/231140--400-.html>)
31. Development Report 2024. Paris: SDSN, Dublin: Dublin University Press.
doi:10.25546/108572
32. <https://data.unwomen.org/country/iraq>
33. <https://icbg.iq/>
34. <https://icfsme.iq/>
35. <https://moelc.gov.iq/?article=3684>
36. <https://www.arab-reform.net/publication/iraq-at-the-cop-a-misguided-environmental-doctrine/>
37. <https://www.undp.org/ar/iraq/blog/turning-point-iraqs-leap-digital-economy>
38. Sachs, J.D., Lafortune, G., Fuller, G. (2024). The SDGs and the UN Summit of the Future. Sustainable
39. www.icgg.org: transparency international (TI) corruption perception index(cpi) .



حقوق التصميم و الطباعة مدفوعة لدى مديرية المطبعة
هيئة الاحصاء، ونظم المعلومات الجغرافية 2025 ©
printing.press@mop.gov.iq